المشهد الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٧/٢/٧م الموافق ١١ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ العدد ٣٩٤ السنة الخامسة عشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

باحث إسرائيلي:

معتقدات خرافية ومسلمات صنميّة وأضاليل هدّامة ساهمت في تبلور إجماع الرأي العام الإسرائيلي حيال الصراع مع الفلسطينيين!

صفحـ (٥) ـة

إلى أين وصلت العملية السياسية - الإسرائيلية - الفلسطينية؟

صفحـ (٦) ـة

تحليلات إسرائيلية:

ترامب قد لا يتحفظ مثل أوباما من إمكانية شن هجوم إسرائيلي على إيران لتعزيز الردع!

رأت تحليلات إسرائيلية متطابقة أن تحذير الرئيس الأميركي دزنالد ترامب الذي أكد فيه أنه لا يستبعد أي خيار رداً على تجربة الصاروخ الإيراني، يعيد إلى جدول الأعمال اليومي، نظرياً على الأقل، احتمال قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد إيران. وفي الوقت نفسه أكدت أن احتمالات شن هجوم أميركي على منشآت نووية أو منشآت للصواريخ في إيران باتت أكبر من الماضي إذا خرقت هذه الأخيرة الاتفاق النووي الموقع بينها وبين الدول العظمى الست. كما أكدت أن من المحتمل ألا يتحفّظ ترامب مثل سلفه باراك أوباما من إمكانية شن هجوم إسرائيلي من أجل تعزيز الردع.

وبرز بين هذه التحليلات ذلك الذي كتبه إفرايم كام، وهو باحث كبير في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب أمس الاثنين («يسرائيل هَيوم»)، تحت العنوان «ترامب يحاول استعادة القدرة على الردع».

وقال كام:

إن تحذير الرئيس ترامب بأنه لا يستبعد أي خيار رداً على تجربة الصاروخ الإيراني، يعيد إلى جدول الأعمال اليومي، نظرياً على الأقل، احتمال قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد إيران. إن التحذير بالتأكيد موجّه إلى برنامج الصواريخ، لكن تحذيراً مشابهاً تطرق خلال ولاية الإدارات السابقة إلى البرنامج النووي واحتمالات حصول إيران على سلاح نووي.

وخلال حقبة أوباما طرأ تبدل على توجه الولايات المتحدة حيال العمل العسكري. وكانت تعلن أنه ما لم يتحقق تقدم حقيقي في المحادثات من أجل التوصل إلى اتفاق، فإنها لا تستبعد مثل هذا الخيار. ومثل موقف إسرائيل، حذر الأميركيون من أن جميع الخيارات إزاء إيران مطروحة على الطاولة. وهذان النظامان كانا الوحيدين اللذين حذرا إيران بهذه اللغة، بينما تخوفت الدول الأخرى من المخاطر المترتبة على ذلك.

وتابع: لكن حتى قبل توقيع الاتفاق النووي كان هناك فارق بين وجهتي نظر إسرائيل والولايات المتحدة. فقد ادعى الأميركيون أنه على الرغم من طرح الخيار العسكري، فإن الظروف لم تنضج للقيام به. أولاً، لأن هذا العمل لن يوقف البرنامج النووي بل سيؤجله لسنوات قليلة؛ ثانياً، سترد إيران بمهاجمة أهداف تابعة للولايات المتحدة وحلفائها، مما سيؤدي إلى تدهور عام في الشرق الأوسط، وأخيراً- عمل عسكري سيحث إيران على تسريع برنامجها النووي وسيقدم لها حجة من أجل المضي نحو سلاح نووي. ولهذه الأسباب تحفظت الإدارة الأميركية من هجوم إسرائيلي أيضاً خوفاً من أن تتورط فيه هي كذلك. في مقابل ذلك، لم تتحفظ إسرائيل من القيام بمهاجمة إيران، وانتقدت الإدارة الأميركية لأنها بموقفها هذا تمس صدقية الخيار العسكري بقولها إن الوقت لم يحن لتنفيذ هكذا خيار.

وأشار كام إلى أنه في المحادثات التي جرت قبيل الاتفاق النووي، قللت الإدارة الأميركية السابقة من تطرقها إلى الخيار العسكري خوفاً من تكدير الأجواء. وعندما كان الاتفاق يتجه نحو التبلور، وبخاصة بعد التوصل إليه، أوضحت الإدارة الأميركية أن عملاً عسكرياً ضد إيران لن يكون مفيداً، وحذرت إسرائيل من القيام بهكذا عمل. وخلال وقت قصير زعم مسؤولون كبار في المؤسسة الأمنية الأميركية أن الاتفاق يشكل تبريراً لعمل عسكري عند الحاجة.

وبرأي هذا الباحث أضر استبعاد الإدارة الأميركية للخيار العسكري بصدقيته في نظر إيران، التي استنتجت أنه ما دام الاتفاق قائماً فإن الولايات المتحدة لن تهاجم. لكن الاتفاق النووي أضر بصدقية خيار إسرائيل العسكري أيضاً، لأنه أصبح واضحاً أنه ما دام الاتفاق ساري المفعول فإن إسرائيل لا تستطيع المبادرة إلى عمل عسكري والتسبب بانهيار الاتفاق والمس بالعلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا. وفي مثل هذه الحال ستجد اسرائيل نفسها وحيدة في مواجهة إيران من دون دعم أميركي.

وختم كام: إن إعلان ترامب أن إدارته لن تكون لطيفة مع إيران كالإدارة السابقة، وأن إيران تحت الإنذار وكل الخيارات على الطاولة، يهدف قبل أي شيء آخر إلى استعادة الولايات المتحدة قدرتها على الردع إزاء إيران، هذه القدرة التي تآكلت بصورة كبيرة. ومن المعقول افتراض أن ترامب لن يسارع إلى الهجوم لأسباب عدة: إيران لم تخرق الاتفاق بعد؛ الشركاء الآخرون في الاتفاق سيعارضون مهاجمة إيران؛ وقبل رفع القيود المفروضة على برنامج إيران النووي، فإن حسنات الاتفاق تفوق سيئاته. لكن مع ذلك قواعد اللعبة تغيّرت، ولا تعرف إيران ما هي خطة ترامب تجاهها، وهي مضطرة إلى أن تكون حذرة لأنه عندما يكون في البيت الأبيض رئيس لا يمكن توقع ردود فعله، فإن معقولية هجوم أميركي على منشآت نووية أو منشآت للصواريخ، أكبر من الماضي إذا هي خرقت الاتفاق. ومن المحتمل أن ترامب لن يتحفظ مثل سلفه من إمكانية هجوم إسرائيلي من أجل تعزيز الردع.

ترامب ونتنياهو: رؤية واحدة للعالم.

الوزيران شاكيد وليفين يقدمان مبادرة ترمي إلى تقييد التشريعات الفردية!

أصوات في المعارضة الإسرائيلية: الحكومة الحالية تشن هجمة غير مسبوقة على كل ما يشكل استئنافا على سياساتها وممارساتها

رأت أوساط سياسية ـ حزبية مختلفة في إسرائيل، أمس الإثنين، أن إعلان رئيس حزب «يوجد مستقبل» (يش عتيد)، يائير لبيد، أمس الأول الأحد، تأييده لمبادرة «تقييد التشريعات الفردية»، يشكل «مفاجأة» قد تشي بما يجريه لبيد من حسابات سياسية ـ انتخابية تجرّه نحو اليمين أكثر فأكثر، وخاصة على خلفية استطلاعات الرأي الأخيرة التي تكهنت بتحقيقه تقدماً لافتا في الانتخابات البرلمانية القادمة.

وكان لبيد قد كتب على حسابه الخاص على موقع «تويتر»، مساء أمس الأول، أن «المبادرة لتقييد التشريعات الفردية هي بداية مسار ممتاز يرمي إلى تقوية الكنيست وتعزيز مكانته وهيبته»! مضيفاً أنه «حان الوقت لأن يتصرف أعضاء الكنيست كمبعوثي جمهور، بدلا من التلهي الدائم بتقديم مشاريع قوانين لا حاجة لها ولا جدوى منها»!

واعتبرت هذه الأوساط موقف لبيد هذا «مفاجأة»، بشكل خاص، على ضوء الموقف الذي عبر عنه رئيس الائتلاف البرلماني، عضو الكنيست دافيد بيتان، إذ رفض هذه المبادرة نظراً لخلوها من «أية كوابح أو عوامل موازنة» ولأن «أعضاء الكنيست ليسوا في حاجة إلى الحكومة لممارسة حقهم القانوني والجماهيري في التشريع»!

وفي تعقيبه على ذريعة «كثرة اقتراحات القوانين الفردية»، قال بيتان: «صحيح أن اقتراحات قوانين فردية كثيرة تُقدّم إلى إدارة الكنيست، لكن جزءا قليلا فقط منها، نسبيا، يصل إلى اللجنة الوزارية لشؤون التشريع».

وهذه المبادرة الرامية إلى «تقييد التشريعات الفردية» هي مبادرة مشتركة طرحتها وزيرة العدل الإسرائيلية، أييلت شاكيد (البيت اليهودي) سوية مع وزير السياحة ياريف ليفين (الليكود)، بدعم مباشر من رئيس الكنيست، يولي إدلشتاين (الليكود). وهي ترمي إلى إجراء تقليص حاد في عدد اقتراحات القوانين الفردية التي يستطيع أعضاء الكنيست طرحها بصورة شخصية فردية، وذلك من خلال فرض قيود مختلفة.

وتقضي هذه المبادرة، التي كشف النقاب عنها موقع «واي نت» الإسرائيلي أمس الأول الأحد، بتمكين كل عضو كنيست من تقديم ٤ – ٥ اقتراحات قوانين فردية فقط في السنة الواحدة، وهو ما يمثل تغييرا جذريا وجوهريا للوضع القانوني القائم اليوم، حيث لا تقييد ولا تحديد على عدد اقتراحات القوانين الفردية التي يستطيع أي عضو كنيست تقديمها. وتقضي، أيضا، بتقليص عدد اقتراحات القوانين التي يتم التصويت عليها في الكنيست بالقراءة التمهيدية إلى ٢٥٠ اقتراح قانون فقط في السنة الواحدة، بدلا من ٧٥٠ اقتراح قانون يتم طرحها اليوم للتصويت بالقراءة التمهيدية في السنة الواحدة، يتم رفض غالبيتها الساحقة عادة.

كما تقضي المبادرة، أيضا، بتحديد عدد اقتراحات القوانين التي تُطرح للمناقشة في جلسات "اللجنة الوزارية لشؤون التشريع" وتقليصها إلى ١٥ فقط في كل جلسة (أسبوعية)، مقابل نحو ٤٠ اقتراح قانون أسبوعيا كما هو اليوم.

وفي مقابل ذلك، تقضي المبادرة بتخويل الكنيست صلاحية مراقبة ميزانيات الوزراء وإلزام المرشحين لأشغال وظائف رفيعة في القطاع الحكومي بالمثول إلى "جلسات استماع" في لجان خاصة في الكنيست.

ويطرح صاحبا المبادرة مبادرتهم التشريعية هذه بوصفها "برنامجا إصلاحيا سيُحدث ثورة في عمل الكنيست وفي الرقابة التي يمارسها الكنيست على الحكومة وعملها"! وتأتي "لمعالجة هذه الحالة من التضخم التشريعيّ"، كما وصفته الوزيرة شاكيد، التي أضافت: "إن جنون التشريع القائم اليوم لا يخدم القيم الديمقراطية، بل العكس تماما هو الصحيح: إنه يخونها"! بينما قال الوزير ليفين: "إننا نطلق اليوم إجراء ضروريا وحيويا لتعزيز الديمقراطية الإسرائيلية، في مركزه تعزيز قوة ومكانة الكنيست بكونه الذراع الذي يتولى مهمة إجراء الرقابة المتواصلة على الحكومة عملها"!

وكما كان متوقعاً، أثارت مبادرة شاكيد ـ ليفين هذه رفضا واستياء عارمين في صفوف الكتل والأحزاب البرلمانية المعارضة، التي اعتبرتها محاولة لإخراس أعضاء الكنيست والحد من قدرتهم على ممارسة أحد أهم أدوارهم، بل واجباتهم، البرلمانية الأساسية من خلال تقليص قدرتهم التشريعية الفردية، بما يخدم جمهور منتخِبيهم وقطاعات واسعة من الجمهور لا تجد في التشريعات الحكومية ما يسعفها أو يخدم مصالحها. واعتبرت أحزاب المعارضة وكتلها البرلمانية أن هذه المبادرة "تنطوي على خطر جسيم على الديمقراطية الإسرائيلية".

وقالت عضو الكنيست ميراف ميخائيلي (رئيسة كتلة "المعسكر الصهيوني" البرلمانية) إن هذه المبادرة هي بمثابة "كم أفواه حقيقي للكنيست بشكل عام، وللمعارضة بشكل خاص". وأسفت ميخائيلي على التأييد الذي أبداه رئيس الكنيست لهذه المبادرة "من دون التشاور مع أحزاب وكتل المعارضة"، مشيرة إلى أن "الديمقراطية التي يتغنى بها أصحاب المبادرة هي طريقة لا يفضلها رئيس الحكومة الحالي ويبدو أن مبادرتهم هذه هي خطوة أخرى في مسعاه لتقليص الديمقراطية وتقييدها".

وذكّرت ميخائيلي بأن "التشريعات الفردية الخاصة تأتي باقتراحات قوانين هامة جدا تخدم مصالح قطاعات واسعة من المواطنين، وهي مصالح تتجاهلها الحكومة وتخونها. ولم تعد الحكومة تكتفي بأنها تجند ائتلافها لإسقاط اقتراحات القوانين الفردية هذه بصورة أسبوعية، بل تريد الآن منع مجرد طرحها على طاولة الكنيست".

ورأت عضو الكنيست المحامية رفيطال سويد ("المعسكر الصهيوني") أنه "بعد تنظيف هذه المبادرة من جميع عناصر الزينة المكدسة عليها، تبقى النية الحقيقة عارية تماما وهي إضعاف الكنيست وإدخال الحزبية الفظّة على دستوره وأنظمة عمله، من خلال فرض قيود شديدة وقاسية جدا على التشريعات الفردية التي تمثل قلب عمل الكنيست وجوهره".

واعتبر عضو الكنيس دوف حنين (القائمة المشتركة) مبادرة شاكيد – ليفين هذه "مبادرة خطيرة جدا تطلقها حكومة تنقض بالهجوم على كل ما يدور حولها"! وقال حنين، في مقال خاص كتبه في صحيفة "معاريف"، إن المبادرة الجديدة "تضع الكنيست هدفاً واضحا، في مسعى للمس بكل ما من شأنه أن يشكل تحديا للحكومة الحالية، سياساتها وممارساتها".

وكان "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" لفت إلى أن المعطيات التي جمعها في هذا الصدد تشير إلى أن "إسرائيل تضرب رقما قياسيا دوليا في مجال التشريعات الفردية"، بواقع نحو ٢٢ ألف اقتراح قانون خاص تم تقديمها خلال السنوات الـ ١٥ الأخيرة.

ومع إقرار "المعهد"، في "ورقة موقف" خاصة كان أصدرها حول الموضوع في الماضي، بأن هذا الوضع "يمسّ بمهمة الكنيست وأدائه في مجال مراقبة السلطة التنفيذية وبمدى ثقة الجمهور بالكنيست وأعضائه"، إلا أنه أكد ـ في المقابل ـ أن "التشريعات الفردية تشكل حجر أساس في عمل البرلمان وهي أحد المركّبات الجوهرية الأساسية في عمل المشرّعين الذين ينتخبهم الجمهور".

كلمة في البداية

مـآل "العملية السياسية"!

بقلم: أنطوان شلحت

نقدّم في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» ملفًا خاصًا حول آخر المقاربات المتداولة في إسرائيل بشأن مآل «العملية السياسية».

يشمل الملف دراستين ظهرتا أخيرًا:

الأولى، بقلم رامي ليفني، الباحث في مركز «مولاد لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» ومدير مشروع «بولي ـ أمل لقيادة سياسية اشتراكية ديمقراطية»، ويغوص من خلالها، بالعرض والتحليل، على ما يسميه «حالة الخدر» التي انزلق إليها الرأي العام الإسرائيلي، عمومًا، خلال السنوات الأخيرة واستسلامه الطوعي لسلسلة من الأكاذيب والأضاليل التي روّجتها وكرّستها السياسات الإسرائيلية الرسمية وماكينتها الإعلامية في كل ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وخلفياته ومركّباته وآفاق حله (طالع ص ٥).

الثانية، بقلم باحث كبير في "معهد دراسات الأمن القومي" (جامعة تل أبيب) وإحدى مساعدات البحث في هذا المعهد، تفحص مسألة ما إذا كانت خيارات وإمكانات التسوية الدائمة للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني قد سقطت من جدول الأعمال، وذلك من طريق تناول بُعدين مختلفين: القضايا الجوهرية للتسوية وأهميتها في القدرة على التوصل إلى اتفاق، وتطوّر التوجهات (المقاربات) المتعدّدة إلى حالة التفاف على القضايا الجوهرية أو إلى معالجتها بغية التقدّم في العملية السياسية (طالع ص ٦).

ثمة في الدراسة الأولى ذات الطابع الانتقادي، الكثير من الأجوبة على حجج وادعاءات وتسويغات توردها الدراسة الثانية من خلال تشريح نتائج آخر جولات المفاوضات، لكي تتوصل إلى خلاصة فحواها تشييد "قاعدة بيانات" لدعم الموقف الإسرائيلي الرسمي حيال هذه العملية، والذي يزيح في العُمق عن كاهله أي مسؤولية عن حالة الجمود المُسيطرة عليها.

مهما تكن هذه الأجوبة، يظل من الجدير بنا أن نشير إلى ما يصفه ليفني بأنه "خرافة تبسيطية تتعلق بجولتين من آخر مفاوضات حول التسوية النهائية بين إسرائيل والفلسطينيين ـ بين إيهود باراك وياسر عرفات أولًا (عام ٢٠٠٠)، ثم بين إيهود أولمرت ومحمود عباس ثانيًا (عام ٢٠٠٧). يُتَّهَم الفلسطينيون بإفشال كلتيهما وبأنه لم تتوفر لديهم فيهما أي نية حقيقية للتوصل إلى اتفاق".

وهو يؤكد أن هذه الخرافة وُضعت موضع البحث والتمحيص مرارًا وليس ثمة ما يُضاف عليها سوى التذكير بمعطيين اثنين فقط:

الأول، ليس ثمة بين أعضاء الطواقم الإسرائيلية في كلتا جولتي المفاوضات مَن يزعم الآن، أو قد زعم في الماضي، بأن شيئًا لم يتحقق فيهما وبأن الوقت قد ضُيّع سدى، بل العكس هو الصحيح: جميعهم يشهدون بأن المباحثات كانت شاملة وهادفة، بل حثيثة جدًا في بعض الأحيان، وتطرقت إلى القضايا الجوهرية، حتى أن الفجوات قد تقلصت كثيرًا، وإن لم يكن بالقدر الكافي. ولذلك، "ليس ثمة أساس من الصحة للادعاء بأن الفلسطينيين لم يحضروا إلى المفاوضات"!

الثاني، أن رئيسي الحكومة الإسرائيلية السابقين، إيهود باراك وإيهود أولمرت، ألمحا، بصورة غير مباشرة، إلى أن المقترحات النهائية التي قدماها خلال المفاوضات ـ وهي التي لم يقبل بها الفلسطينيون ـ كان يمكن أن تكون أكثر سخاء بكثير! لا بل يقرّ كلاهما، أيضًا، بأن ثمة فجوة ما تزال تفصل بين مقترحاتهما الأخيرة وبين المقترحات المقبولة على المجتمع الدولي بشأن التسوية النهائية، وفي مقدمتها المبادرة العربية.

وبرأيه مهما تكن مسؤولية الجانب الفلسطيني عن فشل المفاوضات، تبقى الحقيقة أن "إسرائيل لم تستنفد هامش المرونة المتاح لها، ولم تبلغ الحد الأدنى الذي يمكن أن يكون مقبولًا على الفلسطينيين"!.

ومع أن الدراسة الثانية، التي تشفّ عن انحياز سافر للموقف الإسرائيلي السالف، تطرقّت إلى جولة ثالثة وأخيرة من المفاوضات، والتي دشنها في صيف ٢٠١٣ وزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري واستمرت تسعة أشهر بهدف بلورة مبادىء لاتفاقية إطار بشأن التسوية الدائمة، جنبًا إلى جنب مع تنفيذ خطوات لبناء أجواء داعمة للعملية السياسية، تُشير إلى أن هذه الجولة مُنيت أيضًا بالفشل «بعدما رفض الرئيس عباس الرد على المبادىء التي عرضها وزير الخارجية الأميركي»، إلا إنها بموازاة هذا تؤكد أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لم يكتفِ بـ«الترتيبات الأمنية» التي اقترحها الأميركيون، كما أنه لم يبدِ استعدادًا لإقامة عاصمتين في القدس. عدا ذلك فإن حقيقة استمرار حكومة نتنياهو في نشاطات البناء في المستوطنات خلال المفاوضات اعتبرت في نظر الفلسطينيين والمجتمع الدولي بمثابة برهان على عدم رغبة حكومة إسرائيل في تقديم التنازلات اللازمة لتطبيق حل الدولتين. وتوضح في الوقت عينه أن الفلسطينيين من جهتهم رفضوا تقديم أي تنازل قبل أن تقوم إسرائيل علنًا برسم حدود الدولة الفلسطينية العتيدة، ووضع جدول زمني لإخلاء المستوطنات، والاعتراف بالقدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية. وفضلًا عن هذا رفض الجانب الفلسطيني بشدة الإعتراف بإسرائيل كـ«دولة قومية للشعب اليهودي».

لدى وصل هذا الكلام مع ما تورده الدراسة الأولى لناحية دحض جملة من المعتقدات والمسلمات والخرافات والأكاذيب الهدّامة حيال الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، والتي استوطنت عبر السنوات في وعي غالبية الإسرائيليين حتى أصبحت عصية على التغيير، نعود إلى أن أصل المشكلة في كل ما هو متعلق بما آلت إليه العملية السياسية ليس فقط ما هو مقبول على الفلسطينيين وإنما أساسًا إلى أي مدى تبلغ جدية النيات الإسرائيلية بتحقيق غاية تلك العملية وهي السلام العادل والشامل.

في العاشر من شباط الجاري:

شابتان يهوديتان تنهيان ٧٤ يوماً في السجن العسكري جراء رفضهما تأدية الخدمة في جيش الاحتلال!

سبع فتيات إسرائيليات أخريات أمضين فترات مختلفة في السجون العسكرية لرفضهن تأدية الخدمة العسكرية خلال السنة الماضية

تنهي الشابتان اليهوديتان تمار زئيفي وتمار ألون، في العاشر من شباط الجاري، فترة محكوميتهم الرابعة على التوالي في السجن العسكري، على خلفية رفضهما تأدية الخدمة العسكرية في جيش الاحتلال.

وبانتهاء هذه المحكومية، الرابعة، تصل الفترة الإجمالية التي قضتها هاتان الشابتان خلف القضبان إلى ٧٤ يوماً. على أن هذه المدة لن تنتهي هنا، إذ من المتوقع أن تعود سلطات الجيش إلى فرض السجن الفعلي على الشابتين مرات أخرى، فور الإفراج عنهما في كل مرة وامتثالهما في «مركز التجنيد»، إلى أن تقتنع هذه السلطات بأن لا جدوى من مواصلة سجن الشابتين ولا مفر من إطلاق سراحهما نهائيا وإعفائهما من الخدمة العسكرية الإلزامية.

وكانت سلطات الجيش الإسرائيلي قد حكمت على الشابتين زئيفي وألون، يوم ١٠ كانون الثاني الأخير، بالسجن لمدة ٣٠ يوماً، وذلك بعد خمسة أيام فقط من إنهاء فترة محكوميتهما الثالثة وخروجهما من السجن العسكري.

ولدى دخولهما إلى مقر التجنيد العسكري في ١٠ كانون الثاني، أعلنت زئيفي وألون أن «خيار رفض تأدية الخدمة العسكرية في الجيش هو أحد المعالم البارزة في مسار تحويل الحياة في هذا الوطن إلى حياة سلام، حرية وأخوة. وفي رفضنا المساهمة في منظومة القمع والاضطهاد، نحن نعلن تضامننا مع كل إنسان سُلب حق الاختيار». وأكدت الشابتان: « سنبقى صامدتين ونحن نتمتع بمعنويات عالية، رغم كل المصاعب والمعاناة».

ورفضت سلطات الجيش الاستجابة لطلب الشابتين زئيفي وألون تأدية «الخدمة المدنية» بدلاً من الخدمة العسكرية التي ترفضان تأديتها لأسباب ضميرية.

فقد كتبت تمار زئيفي (١٩ عاما ـ من سكان مدينة القدس) في «بلاغ الرفض» الذي قدمته لسلطات الجيش: «من منطلق حبي لهذه البلاد ولبني البشر الذين يعيشون على أرضها، أومن بأنه في الإمكان غير ما هو قائم وبأنه في الإمكان تغيير الأوضاع». وأضافت: «من جهة أولى، هذا واجبي القانوني والاجتماعي بأن أساهم في حماية أمن منزلي وعائلتي والأشخاص الأعزاء على قلبي. ولكن من جهة أخرى، من واجبي أن أتساءل: هل الحياة في ظل الحروب والعمليات العسكرية تعكس أمنا حقيقيا؟ وماذا عن أمن بني البشر الذين يعيشون خلف الجدران والأسوار؟ هل أنا، كابنة للشعب الذي يسيطر على حياة هؤلاء، أتحمل مسؤولية عن سلامتهم وأمنهم أيضا؟ أين يمر الحد الفاصل الذي ينبغي عنده، وجوباً، التوقف عن التعاون والمساهمة في تكريس هذا الواقع؟». وقالت: «لست مستعدة للمساهمة في وضع يعيش فيه كل واحد من الشعبين حالة من الخوف الدائم من الشعب الآخر ويدفع كلاهما ثمنا باهظا منذ عشرات السنين».

أما تمار ألون (١٨ عاما ـ من سكان مدينة تل أبيب)، فقد كتبت في "بلاغ الرفض": "أنا غير مستعدة للقبول باضطهاد شعب آخر وممارسة القمع ضده، بسلب حقوق الإنسان الأساسية، بالعنصرية والكراهية... لست مستعدة للقبول بالادعاء القائل بأن هذه كلها ضرورية للمحافظة على دولة إسرائيل وحماية بقائها"! وأشارت ألون إلى أنها التقت فلسطينيين أصدقاء لوالديها منذ كانت صغيرة و"تعرّفتُ على أشخاص يُفترض أن يكونوا أعداء لي، لكنهم كانوا يقابلونني بابتسامات عريضة، يعاملونني بكل ود، يلاعبونني ويتحدثون معي عن كل شيء".

وأوضحت ألون أن ما دفعها إلى اتخاذ قرارها النهائي برفض تأدية الخدمة العسكرية هو ما سمعته في خطابيّ شقيقين ثاكلين، أحدهما إسرائيلي والآخر فلسطيني، في مناسبة مشتركة لإحياء ذكرى الفقيدين، إذ "دعا الخطيبان إلى استخلاص العبر من المصائب الشخصية التي حلت بهما وبعائلتيهما والعمل الجاد من أجل تحقيق السلام".

وكانت تمار ألون قد كتبت على صفحتها الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، غداة خروجها من السجن بعد قضاء فترة محكوميتها الثالثة: "نضالنا ليس نضالا سهلاً... نحن نواجه، سوية وكل منا على حدة، أشخاصاً لا يقدّرون ما نقوم به وما نقدمه، بل يكرهوننا بشكل شخصي وربما لا يتورعون عن المس بنا وإيذائنا إذا ما أتيحت لهم الفرصة، لكن هذا التضامن الذي نشأ بيننا يمدّني بقوة كبيرة على الدوام ويمنحني الشعور بأن ثمة من يؤيدنا ويدعمنا، رغم كل الصعوبات والمعاناة".

وفي ١٦ تشرين الثاني الأخير (٢٠١٦) فرضت سلطات الجيش الإسرائيلي السجن الفعلي لمدة يومين على كل من الشابتين، على الخلفية ذاتها، وذلك للمرة الثالثة على التوالي، بينما كان حشد من المتضامنين يرافقهما إلى مركز التجنيد، في مظاهرة تأييد لهما نظمتها حركة "رافضات".

وتحدثت في تلك المظاهرة رافضة الخدمة العسكرية تائير كامينر، التي أطلق سراحها من السجن العسكري في شهر تموز الماضي، بعد أن قضت محكومية بالسجن الفعلي لمدة ستة أشهر متتالية. وقالت كامينر، في المظاهرة، إنه "بدخول الشابتين زئيفي وألون إلى السجن، سيسود صمت مقلق، لكن عليهما أن تتذكرا أن كفاحهما هذا يكسر جدار الصمت ويحظى بتعاطف وتأييد في مختلف أنحاء العالم".

وتحدثت في المظاهرة، أيضا، والدة المجندة الرافضة تمار ألون، موريا شلوموت، المدير العامة السابقة لحركة "السلام الآن"، فعبرت عن إعجابها بـ"شجاعة هاتين الصبيتين"، علماً بأن والد تمار، المسرحيّ حين ألون، كان قد أمضى فترة في السجن العسكري، بعدما رفض تأدية الخدمة العسكرية في الاحتياط في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٢.

وفي المقابل، كان العشرات من المجنّدات والمجندين الجدد وأبناء عائلاتهم، الذين تواجدوا في مركز التجنيد نفسه في ذلك اليوم، قد وقفوا قبالة المتظاهرين وانهالوا عليهم بالشتائم واتهموهم بـ"خيانة الدولة" مطالبين إياهم بـ"الذهاب إلى غزة"!

يذكر أن سبع فتيات إسرائيليات أخريات قد أمضين فترات مختلفة في السجون العسكرية خلال السنة الماضية جراء رفضهن تأدية الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي ورفضهن لاستمرار الاحتلال في المناطق الفلسطينية وهن: تائير كامينر، آيدن كطري، عمري برانس، تانيا غولان، ليندا شفازر، عادي غيتاي وكاي حين.

نتنياهو وشراهة الترف على حساب الآخرين!

*تتواصل التقارير التي تكشف عن طابع حياة نتنياهو المحاط بعشرات كبار الأثرياء من العالم الذين يُغدقون عليه للصرف في كل الاتجاهات ليس فقط لتمويل نشاطه السياسي بل أيضا للصرف على ترف حياته الشخصية مع عائلته *التقارير عن حياة نتنياهو ظهرت منذ ٢٦ عاما ولم تتوقف لذا عامل المفاجأة لدى الكثيرين غائب *ناحوم بارنياع: "نتنياهو محب للاستمتاع الذي لا يعرف الشبع ومن جهة أخرى بخيل أسطوري وهذا الخليط فتاك"*

كتب برهوم جرايسي:

على مدى أكثر من شهر، يتابع الجمهور الإسرائيلي سلسلة من التقارير عن شكل علاقة رئيس حكومتهم بنيامين نتنياهو بكبار الأثرياء خاصة من العالم. والقضية التي تثير اهتمامهم أكثر هي مسألة "الهدايا" التي يتلقاها منهم، ليس فقط لتمويل نشاطه السياسي، بل لتمويل ترف حياته الشخصية.

وهذا يعيد للأذهان تقارير أخرى عن نتنياهو، مثل فاتورة "الآيس كريم" السنوية الباهظة لعائلة نتنياهو على حساب الخزينة العامة. وقضية مردود عبوات الماء والمشروبات الفارغة، برغم أثمانها الزهيدة.

ومهما تكن صيغة السطر الأخير لهذه القضية، إلا أن الصورة التي ارتسمت لنتنياهو في وعي الرأي العام الإسرائيلي هي أنه جشع و"بخيل أسطوري"، بحسب وصف المحلل ناحوم بارنياع.

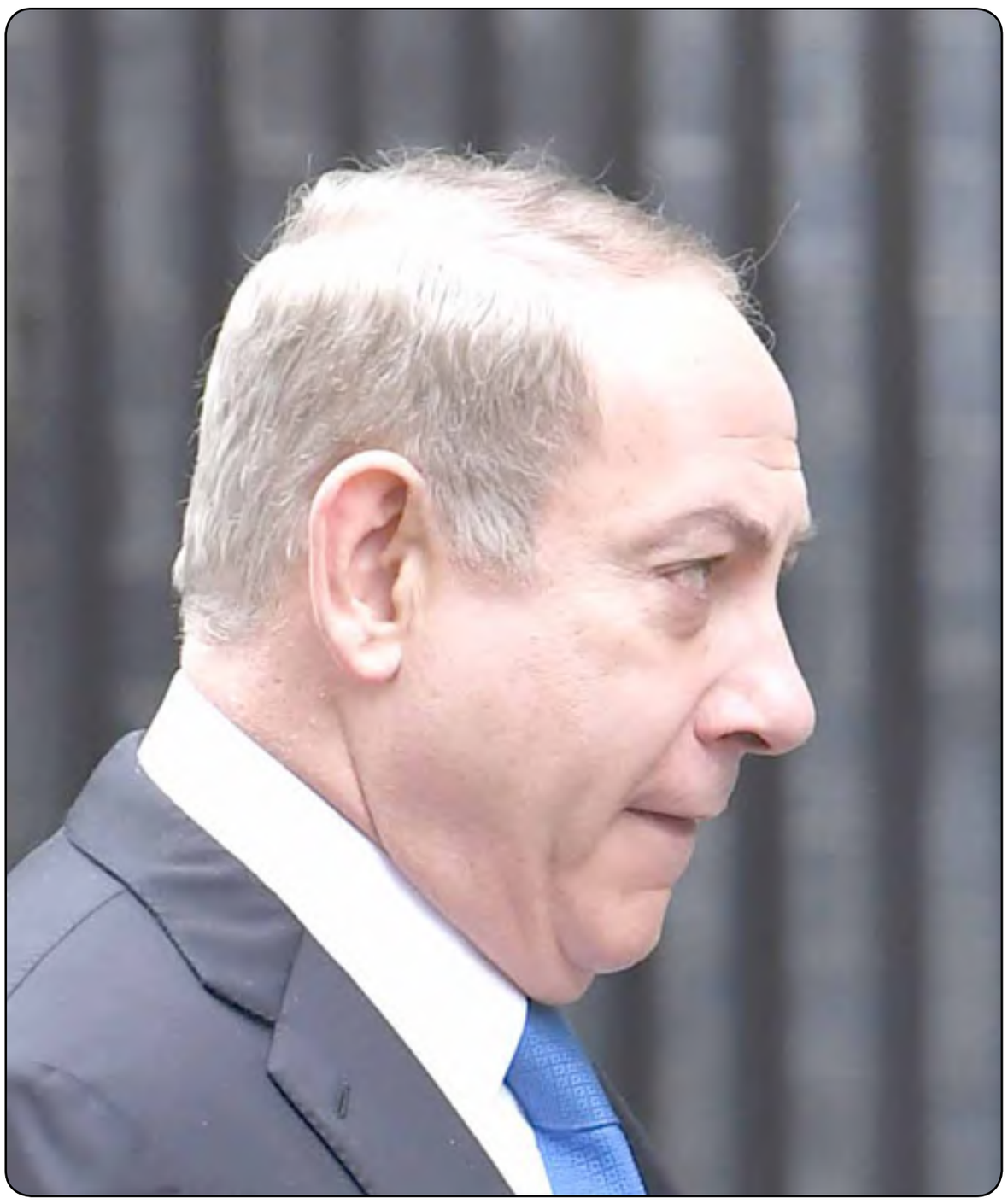

نتنياهو: ترف من المال المشبوه. (أف.ب)

بدء موجة الشبهات

شبهات الفساد الأخيرة المتعلقة بأموال الأثرياء، بدأت تتكشف في مطلع العام الماضي ٢٠١٦، حينما تفجرت قضية الثري الفرنسي اليهودي آرنو ميمران، الذي حوكم وأدين بجرائم مالية في فرنسا، وخلال التحقيقات معه أفاد أنه تبرع لبنيامين نتنياهو قبل سنوات عديدة أموالا. وحاول نتنياهو إنكار الأمر، ثم اعترف مدعيا أنها لتمويل حملة سياسية لأجل إسرائيل في العالم.

ولاحقا، بدأت تتكشف قضايا أخرى، حتى طلب المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبليت من الشرطة إجراء فحص أولي، قبل الشروع بالتحقيق الجنائي، الذي بدأ في نهاية الشهر الأخير من العام الماضي ٢٠١٦.

وأبرز هذه القضايا، التي عادت تطفو على سطح وسائل الإعلام في الأيام الأخيرة، قضية "الهدايا" التي تلقاها نتنياهو من الثري الأميركي الإسرائيلي أرنون ميلتشين، البارز في استثماراته في القطاع السينمائي الأميركي في هوليوود. وذلك بعد أن سيطرت على التقارير الإعلامية، على مدى ثلاثة أسابيع، مسألة الاتصالات بين نتنياهو وصاحب أكبر صحيفة إسرائيلية "يديعوت أحرونوت"، أرنون موزيس، بهدف إبرام صفقة، بموجبها يعطي نتنياهو الضوء الأخضر لمشروع قانون يقيد حجم انتشار صحيفة "يسرائيل هيوم" الداعمة له بالمطلق، مقابل أن تغير "يديعوت أحرونوت" توجهاتها لنتنياهو، وتصبح أكثر ايجابية.

وقضية "الهدايا" و"الأموال" التي حصل عليها نتنياهو من كبار الأثرياء، يجري الحديث عنها بشكل مكثف في المرحلة الأخيرة منذ ثمانية أشهر، حينما بدأت تظهر ملامح هذه القضية، وشرعت الشرطة في فحصها على مدى ستة أشهر، قبل أن تحصل على موافقة المستشار القانوني للحكومة، كي تشرع بتحقيق جنائي بشأنها.

ومن أبرز ما يجري الحديث عنه أن ميلتشين، الذي لم يظهر أسمه في التقارير الصحافية في الأشهر الماضية، قد زود عائلة نتنياهو على مدى سنوات، بـ"هدايا" يقدر ثمنها التراكمي بمئات آلاف الدولارات (معدل سعر صرف الدولار حاليا ٣٫٨ شيكل للدولار). ومن أبرز الهدايا، تمويل دائم وثابت لنوع فاخر من الشمبانيا، سعر الزجاجة الواحدة ٢٠٠ دولار، تحبها بشكل خاص سارة نتنياهو. وحسب التقارير فإن استهلاك هذه الشمبانيا لا يتوقف وكانت تهتم العائلة بضمان المخزون الدائم على حساب ميلتشين، الذي كان يتم الاتصال به إذ ما تأخرت "الهدايا".

أما بنيامين نتنياهو فيتلقى بشكل ثابت السيجار الفاخر وباهظ الثمن، من صنف "كوهيبا سيجالو ٥"، وأيضا على حساب ميلتشين. وقال تقرير آخر إن سارة نتنياهو طلبت من ميلتشين في العام ٢٠٠٤، شراء مجوهرات لها بقيمة ٨٦٠٠ دولار. وتدعي عائلة نتنياهو أن الهدايا كانت متبادلة، إلا أن الصحافيين في تقاريرهم ينشرون هذا الادعاء بنوع من الاستخفاف.

ونذكر أنه قبل عامين، في بدايات العام ٢٠١٥، تفجرت فضيحة عبوات المشروبات الفارغة، التي طلبت سارة نتنياهو من العاملين في المقر الدائم لرئيس الوزراء، بأن يعيدوا لها المرتجعات المالية لهذه العبوات، رغم أن تمويل هذه العبوات من الخزينة العامة، عدا عن المردود الزهيد. وحسب القانون الإسرائيلي، فإن المردود للعبوة الواحدة ٢٥ قرشا، وهو ما يعادل ٦٫٥ سنت، والمبلغ الاجمالي حتى لمئات العبوات زهيد، وهو أصلا ليس من حق عائلة نتنياهو.

وقبل أربع سنوات، ظهرت فضيحة "الآيس كريم"، لعائلة نتنياهو على حساب الخزينة العامة، ووفق القضية فإن نتنياهو طلب من الحكومة أن تشمل ميزانية المقر الدائم لرئيس الوزراء ١٠ آلاف شيكل، أكثر من ٢٦٠٠ دولار سنويا، لشراء "الآيس كريم". علما أن فاتورة الطعام للمقر الدائم، التي تتضمن الصرف على العائلة (٤ أنفار)، تصل إلى ٢٢ ألف شيكل شهريا، ما يعادل قرابة ٥٨٠٠ دولار، وبميزانية سنوية تقارب ٧٠ ألف دولار.

وحينما ظهرت القضايا الأولى، كان الرأي العام مؤيدا أكثر لنتنياهو، واعتبر التقارير استهدافا شخصيا، إلا أنه مع ظهور قضية ميلتشين، اضافة إلى أحاديث عن التحقيق مع أثرياء آخرين يُغدقون على نتنياهو في حياته الشخصية، فإن الأمور بدأت تختلف.

ومن المؤكد أن التفاصيل التي تنشر عن نتنياهو لن تفاجئ الكثيرين في الحلبة السياسية، إن كان ممن عملوا في الدوائر الأقرب لنتنياهو في كافة المناصب التي تبوأها، أو من السياسيين الذين عرفوه عن قرب، أو سمعوا عنه الكثير. وعلاقة نتنياهو بحيتان المال كانت موضوع تحقيقات صحافية في العديد من المحطات، وفي العديد من وسائل الإعلام، وأبرزها في العام ١٩٩١، حينما تبوأ نتنياهو منصب نائب وزير الخارجية في حينه دافيد ليفي، في حكومة إسحاق شمير، بعد خروج حزب "العمل" من الحكومة.

فقد نشرت الصحافية البارزة حنة كيم تقريرا موسعا في العام ١٩٩١، عن علاقة نتنياهو منذ تلك السنين بحيتان المال، الذين يمولون نشاطاته وحياته العامة، رغم أنه في تلك السنين كانت القيود على تمويل الأحزاب والسياسيين أقل بكثير مما هي عليه اليوم.

الصرف المتشعب

ويقول تقرير لصحيفة "ذي ماركر" إن أول اتصال بين نتنياهو والأثرياء كان في نهاية سنوات السبعين من القرن الماضي، حينما لم يكن نتنياهو قد دخل إلى السياسة، وسعى حينها لإقامة مركز على اسم شقيقه يوني، الذي قتل في عملية تحرير الطائرة الإسرائيلية المختطفة إلى مطار العاصمة الأوغندية عنتيبي في العام ١٩٧٦. ولكن هذه العلاقات بدأت تشتد أكثر خلال سنوات تواجده في سفارة إسرائيل في الأمم المتحدة في سنوات الثمانين الأولى، ولاحقا بعد أن دخل إلى الكنيست لأول مرة في العام ١٩٨٨.

وحينها بدأ نتنياهو يظهر بقوة أكبر على واجهة السياسة الإسرائيلية، وقد لفت لنفسه الأنظار حينما تبوأ منصب نائب وزير الخارجية دافيد ليفي، مستغلا براعته الإعلامية، في ظل وزير ضعيف. وبرز هذا أكثر خلال مؤتمر مدريد للسلام في خريف ١٩٩١، حينما بات نتنياهو ناطقا إسرائيليا مركزيا.

وتقول "ذي ماركر" إن نتنياهو احتاج لهؤلاء الأثرياء أكثر، حينما كان خارج سدة الحكم، أو خارج الصفوف الأولى فيه، إذ كان يطلب منهم تمويل حملاته الانتخابية، أو جولاته السياسية في العالم. ولكن لاحقا يتبين أنه ليس فقط هذا الصرف، بل سعى نتنياهو إلى تمويل ترف حياته، هو وزوجته الثانية سارة.

وقال أحد العارفين بطريقة نتنياهو في العلاقة مع المتبرعين له، لصحيفة "ذي ماركر": "لنفترض أن نتنياهو ذهب لإلقاء محاضرة في كنيس يهودي، فدائما سيكون شخص ما يقول له انتبه لهذا الشخص، إنه صاحب ثراء فاحش، حينها يعرف نتنياهو كيف يكون لطيفا معه. فهذه مناسبات يكون معروفا مسبقا الجمهور الذي سيحضرها، ولا أحد من هؤلاء يكون محسوبا على اليسار، لأن الوسطاء يعرفون من يجب دعوته".

وتضيف الصحيفة أنه على مدى السنين، يتبين أن هناك علاقة قوية بين المتبرعين، وبين الخط السياسي الذي يتبناه نتنياهو، فكلهم محسوبون على اليمين الإسرائيلي. واستعرضت الصحيفة أسماء أثرياء يمولون نتنياهو، وفي ذات الوقت يمولون جهات ومؤسسات تابعة لليمين الإسرائيلي المتطرف.

الأمر الآخر أن نتنياهو استفاد من هؤلاء الأثرياء من أجل ضمان مكان عمل للمقربين منه، الذين عملوا معه في المناصب التي تولاها على مر السنين، واختاروا الخروج إلى الحياة الاقتصادية المفتوحة، وعددت الصحيفة بعض أسماء كبار المستشارين، الذين باتوا يعملون في وظائف رفيعة في شركات عدد من كبار الأثرياء. وما من شك في أن نتنياهو رابح من هذه التعيينات، لأن أولئك الموظفين سيحافظون على مصالحه عند مشغليهم الأثرياء.

تدريج مئة ثري أحدهم ترامب

تقول "ذي ماركر" إن نتنياهو أحاط نفسه بما لا يقل عن مئة من كبار الأثرياء في العالم، وعمل على تدريجهم، ضمن ٤ مجموعات، بموجب درجة الاقتراب إليهم، بحيث أن الدرجة الأولى هم الأشخاص الأقرب. وأولهم حسب ما نشر في ذلك التقرير كان شلدون إدلسون، صاحب صحيفة "يسرائيل هيوم"، المجنّدة كليا لشخص بنيامين نتنياهو.

وحسب تقرير نشرته صحيفة "هآرتس" في الشهر الماضي كانون الثاني، فإن "يسرائيل هيوم" سجلت منذ يوم صدورها الأول، في منتصف العام ٢٠٠٧، وحتى نهاية العام ٢٠١٤، خسائر بما يعادل ١٩٠ مليون دولار. وحسب التقديرات، فإن الخسائر الاجمالية تزايدت في العامين الماضيين إلى ما بين ٢٣٠ مليون حتى ٢٤٠ مليون دولار. وهناك من يرى أن هذه الصحيفة هي الرشوة الأكبر التي يحصل عليها نتنياهو يوميا، تحت سمع وبصر الجمهور.

كذلك وردت أسماء آيرا رانرط وسبينسر باتريدج وغيرهما. ولكن كما ذكر، فإن هذا التقرير لم يكن قد ذكر اسم أرنون ميلتشين، الذي ظهر كمن يُغدق أكثر من غيره على ترف نتنياهو. ويقول تقرير "ذي ماركر" إن هؤلاء الأثرياء يحترمهم بنيامين نتنياهو، ويلائم نفسه لهم. وهناك الكثير من الأثرياء بدرجة أقل، الذين كان يماطل نتنياهو في لقائهم، وهذا مرتبط بوضعهم المالي. "وعلى سبيل المثال، ففي الماضي البعيد كان نتنياهو يتحدث كثيرا بإعجاب عن أحد أكبر أثرياء بريطانيا، ويدعى جيرالد رونسون، ولكن ذات يوم واجه هذا الأخير أزمة كبيرة في استثماراته، ومن يومها لم يعد نتنياهو يلتفت له".

وإذا كنا قد أشرنا إلى أول تحقيق صحافي في صحيفة "حداشوت" السابقة نشر في العام ١٩٩١، فإن التقرير البارز الآخر، كان تحقيقا في صحيفة "يديعوت أحرونوت" في العام ٢٠١٠، التي نشرت "القائمة السرية لأثرياء أصدقاء نتنياهو"، وقد أدرج نتنياهو القائمة في أربع مجموعات، ثم كان نتنياهو يضيف للقائمة أسماء ويُسقط منها أسماء أخرى، بحسب الأوضاع والاحتياجات، وتطور العلاقة مع كل واحد منهم.

وبضمن التدريج الرابع، وهم الحلقة الاضعف، يرد اسم دونالد ترامب، الذي بدأت العلاقة معه قبل العام ٢٠٠٧، وهو العام الذي تم فيه إعداد هذه القائمة. وفي العام ٢٠١٠، لم يكن اسم ترامب واردا في واجهة السياسة الأميركية، إلا أنه كان من الحزب الجمهوري، واستثماراته الأساسية كانت في قطاع العقارات.

جشع وبخيل

يقول المحلل السياسي في صحيفة "يديعوت أحرونوت" ناحوم بارنياع، في مقال له منذ شهر حزيران الماضي ٢٠١٦، وتحت عنوان "طبق فضة"، إن من حق الإسرائيليين أن يسألوا الآن، دون صلة بنتائج الفحص، كيف يجد شخص مثل نتنياهو نفسه في سرير أخلاقي واحد مع شخص مثل (الثري الفرنسي اليهودي) آرنو ميمران (الذي أدين بالفساد قبل أشهر). وأضاف: "لماذا على مدى كل حياة نتنياهو الشخصية تمسك بأناس أغنياء، يمنحونه الامتيازات، ينزلونه في شقق فاخرة وفي فنادق فاخرة ويحرصون على تدفئته بالمال؟. فهو شخص ذكي.. وهو يعطي هؤلاء الاشخاص المشكوك فيهم، وهم موضع التحقيقات من لاس فيغاس وحتى باريس، الكثير جدا: يعطيهم إيانا، وشرف دولة اليهود، وهذا طبق الفضة (المال) بصيغة إسرائيل ٢٠١٦".

وتابع برنياع "لو أنه كان يحصل بالمقابل على مساعدة لدولة إسرائيل في صراعاتها، لكان يمكن أن نقول فليكن، إذ أنه حين كانت إسرائيل في مهدها تلقت المساعدة حتى من المافيا اليهودية. ولكن ما يحصل عليه بالمقابل هو زجاجة نبيذ روتشيلد أو "روم سيرفس" (خدمة الغرف الفندقية) أو المال. ومن رئيس وزراء مسموح لنا أن نتوقع أكثر".

ويختتم بارنياع مقاله كاتبا "نتنياهو لم يخترع هذا الاندفاع نحو الأغنياء اليهود الجدد، فقد سبقه آخرون... من جهة هو محب للاستمتاع الذي لا يعرف الشبع؛ ومن جهة أخرى هو بخيل أسطوري. وهذا الخليط فتاك.. وحتى لو لم تلد هذه القضية شيئا على المستوى القضائي، فإن لها معنى على المستوى السياسي... ومن شأنها أن تعزز التمرد داخل الائتلاف وداخل الليكود. فالسياسيون مثل سمك القرش، يعرفون كيف يشمون الدم. وللدم رائحة".

في أعقاب الهجوم على «البيت اليهودي» بسبب "إخلاء عمونه"

«قانون التسوية» ـ صراع على أصوات اليمين وإجماع على أن لا شيء يعيق توسيع الاستيطان!

اتخذت المعركة حول «قانون التسوية»، في اليومين الأخيرين، منحى الصراع السياسي ـ الحزبي الواضح بين حزب «البيت اليهودي»، من جهة، وبين حزب «الليكود» ورئيسه، رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وخاصة في أعقاب «إخلاء عمونه» الأسبوع الماضي وعلى خلفية ما تعرض حزب «البيت الهودي» ورؤساؤه، بشكل خاص، من هجوم حاد ولاذع من قبل المستوطنين الذين اتهموا هذا الحزب وقادته بالعجز وبنكث وعودهم وتعهداتهم بمنع إخلاء هذه البؤرة الاستيطانية، وهو ما قد يشكل مقدمة لتوجيه ضربة قاسية لهذا الحزب بين جمهور مصوتيه الأساسيين في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

فعلى هذه الخلفية، تصدى رئيس «البيت اليهودي»، نفتالي بينيت، بالرفض لطلب رئيس الحكومة، نتنياهو، تأجيل عرض مشروع «قانون التسوية» على الكنيست للتصويت عليه بالقراءتين الثانية والثالثة لإقراره نهائيا، إلى ما بعد عودته من زيارته الرسمية إلى العاصمة البريطانية، لندن.

فقد طلب نتنياهو، في الجلسة الأسبوعية للحكومة الإسرائيلية، الأحد، تأجيل التصويت على مشروع القانون إلى ما بعد عودته من لندن واجتماعه مع رئيسة الحكومة البريطانية، تيريزا ماي، ووزير خارجيتها، بوريس جونسون، موضحاً أنه سيبحث معهما «توثيق العلاقات السياسية، الأمنية، الاقتصادية والتكنولوجية» وملمحاً إلى أن إقرار هذا القانون في هذه الأثناء قد يجهض مساعيه هذه ويعود بأضرار جسيمة على إسرائيل، وخاصة على خلفية تصويت بريطانيا إلى جانب قرار مجلس الأمن الأخير رقم ٢٣٣٤ الذي اعتبر المستوطنات غير شرعية وعائقا أمام تحقيق السلام في المنطقة.

لكن بينيت تصدى لهذا الطلب بالرفض والتهديد بأزمة ائتلافية إذا لم يُعرض مشروع القانون على الكنيست للتصويت. ثم عادت وزيرة العدل، أييلت شاكيد (البيت اليهودي)، وأكدت موقف رئيس حزبها، بينيت، وقالت إنها «لا تفهم لماذا يجب التنسيق مع أية حكومة أجنبية حول أي تشريع إسرائيلي داخلي». وأعلنت شاكيد أن مشروع القانون سيُطرح للتصويت «طبقا لما قررته إدارة الائتلاف الحكومي في الأسبوع الماضي».

ورد نتنياهو على تهديدات «البيت اليهودي» وبينيت قبيل صعوده إلى الطائرة متوجها إلى لندن مساء أمس الأول، فقال: «أسمع كل الوقت تهديدات مزيفة، لكنني لا أعيرها أي اهتمام»! واتهم نتنياهو بينيت وحزبه بـ«الانشغال بإصدار بيانات للصحافة وبالنشر على مواقع التواصل الاجتماعي، فيما أنشغل أنا بإدارة شؤون الدولة، من خلال الحرص على المصالح العامة لدولة إسرائيل».

وسواء نفذ بينيت وشاكيد تهديدهما بعرض القانون على الكنيست للتصويت في غياب نتنياهو وضد إرادته أم لا، إلا أن الواضح تماماً هو أن هذا القانون يثير إشكاليات سياسية ـ حزبية عديدة، داخلية محلية وخارجية دولية، وأكثر منها قضائية على صعيد القانون الدولي. بيد أن عدم إقراره حتى الآن لا يضع أية عقبة، ولو عثرة صغيرة، أمام استمرار البناء الاستيطاني، بل اتساعه يومياً، على الأراضي الفلسطينية في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وهو ما تجسد أخيراً في قرار رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، أفيغدور ليبرمان، المصادقة على بناء نحو ٦ آلاف وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستوطنات مختلفة.

وكان الكنيست قد أقر مشروع «قانون التسوية» بالقراءة التمهيدية يوم ١٤ تشرين الثاني الأخير، ثم أقرّه بالقراءة الأولى يوم ٧ كانون الأول الماضي.

إشكاليات قانونية محلية ودولية

ويثير مشروع "قانون التسوية"، كما ذكرنا، إشكاليات قانونية ـ قضائية معقدة وخطيرة، على المستويين المحلي والدولي، اضطرت المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، إلى الإعلان، مراراً وتكراراً (كان آخرها مساء أمس الأول)، أنه لن يستطيع الدفاع عن هذا القانون ـ في حال سنّه ـ أمام المحكمة العليا الإسرائيلية في حال تقديم التماس/ات إليها للطعن في دستورية هذا القانون والمطالبة بإلغائه، وهو ما لا بد من أن يحدث، في حكم المؤكد تقريباً. وأكد مندلبليت، المعروف بأنه خبير في القانون الدولي، أنه لن يدافع عن هذا القانون، نيابة عن الدولة (الحكومة) وباسمها، لأنه "قانون غير دستوري وينطوي على انتهاكات فاضحة للقوانين الدولية"!

ولئن كان "الدافع المباشر" لهذا القانون الجديد هو قرار المحكمة العليا في قضية مستوطنة "عمونه"، إلا أنه يرمي إلى شرعنة الاستيطان في بؤر استيطانية أخرى عديدة في الضفة الغربية تُعتبر في القاموس الإسرائيلي "غير قانونية"، أقيمت جميعها على "أراض فلسطينية خاصة" وبدون قرار حكومي، بحيث ينظم ويشرعن البؤر الاستيطانية "غير القانونية" الأخرى، من الآن فصاعدا بأثر مستقبلي.

والمعنى، أن الحديث لا يجري هنا عن قانون يلتف على المحكمة العليا وقراراتها، بأن يطرح الكنيست من خلاله تفسيراً آخر، مغايرا، يختلف عن تفسير المحكمة العليا ويعتبر أن تفسير المحكمة لنص قانوني معين "ينبغي أن يتم تغييره"، وإنما هو قانون يضع الكنيست فيه نفسه هيئة استئنافية عليا على قرارات قضائية صادرة عن المحكمة العليا. ولهذا، فمشروع القانون الجديد يتناقض مع مبدأ فصل السلطات ويشكل مساً عميقا وخطيرا بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظومة السياسية والقضائية في إسرائيل، كما أكد عدد من الخبراء القانونيين الإسرائيليين.

وذهب بعض الخبراء القانونيين حد القول إن "قانون التسوية" هذا ـ في حال تشريعه ـ سوف يؤدي، مستقبلا، إلى تغيير "قواعد اللعبة" في ثلاث قضايا جوهرية ومركزية هي: ١. سلب الممتلكات الخاصة والاستيلاء عليها بالقوة وبطريقة غير قانونية (ليس في الضفة الغربية فقط، وإنما في داخل إسرائيل نفسها أيضا)؛ ٢. فرض السيادة الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية، من خلال تشريع قانوني يقره الكنيست بما يتناقض، جوهريا، مع القانون الدولي وأحكامه؛ ٣. تشريع استثنائي وشاذ تماما يلغي قرارات حكم قضائية نهائية صادرة عن المحكمة.

ووصف الخبراء توقيت طرح مشروع القانون بأنه "تعيس جدا"! على خلفية مصادقة المدعية في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، مطلع العام الأخير، على عضوية "دولة فلسطين" في هذه المحكمة، وهو ما يخول الادعاء في المحكمة صلاحية التحقيق في شكاوى تتعلق بممارسات إسرائيل في الضفة الغربية. وأضافوا: "لا حاجة إلى كلام كبير وكثير حول الضرر الذي سيلحق بصورة دولة إسرائيل وعلاقاتها مع دول أخرى، إذا ما قررت المحكمة الجنائية الدولية الشروع في إجراء تحقيق جنائي وتقديم الإسرائيليين الضالعين في مشروع الاستيطان إلى محاكمات جنائية. ذلك أن البند الصريح الوارد في نص مشروع القانون والذي يعتبره خطوة داعمة لاستمرار الاستيطان قد يتم تفسيره بأنه استفزاز وتحد للمجتمع الدولي عامة، وللمحكمة الجنائية الدولية خاصة، ولهذا فهو عديم المسؤولية تماما في هذا التوقيت"!

إشكاليات سياسية وصراع يميني ـ يميني

ثمة من يرجح في إسرائيل بأن نتنياهو يدفع نحو سن هذا القانون، ولو مضطراً مرغماً نتيجة الضغوط الحزبية التي يمارسها عليه اليمين المتدين ومستوطنوه (من خلال حزب "البيت اليهودي") ويفعل ذلك وهو موقن، بل يتمنى، بأن تقوم المحكمة بإلغاء هذا القانون إذا ما تم تشريعه، بما يجنّبه ويجنب حكومته (ودولة إسرائيل، بالتالي) ورطة قانونية ـ قضائية دولية، تتبعها ورطة سياسية دبلوماسية دولية، من جهة، ومن جهة أخرى يمنحه نقاطاً ثمينة في معركته (الحزبية ـ الانتخابية) ضد "البيت اليهودي" وغيره من أحزاب اليمين المتدين الاستيطاني. ذلك أن نتنياهو سيدّعي، عندئذ، بأن تلك الأحزاب قد "ألحقت ضررا كبيرا بالاستيطان والمستوطنين" وسيتهمها بالمسؤولية عن كل ما يمكن أن يتطور على هذا الموضوع، قضائيا أو سياسيا ـ دبلوماسيا.

وكان نتنياهو قد حذر، في جلسة للمجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية يوم ٢٧ تشرين الثاني الماضي، وبناء على الرأي الاستشاري الذي قدمه المستشار القانوني للحكومة، بأن سنّ "قانون التسوية" قد يؤدي إلى "سلسلة من التحقيقات الجنائية في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي، ضد مسؤولين كبار في حكومة إسرائيل"! ولهذا اعتبر نتنياهو في تلك الجلسة نفسها أن سن هذا القانون "هو خطوة غير حكيمة، بالمرّة"!

وهو الموقف نفسه الذي عبّر عنه، أيضا، وزير الدفاع، أفيغدور ليبرمان، الذي أعلن أنه يعارض مشروع القانون "لكن، إذا ما طُرح للتصويت في الكنيست، فسنصّوت عليه"! لأن معارضة القانون في الكنيست ستجر عليه وعلى حزبه، بالتأكيد، حرباً ضروساً من جانب المستوطنين وهيئاتهم القيادية، وهو ثمن لا يستطيع ليبرمان (رئيس حزب "إسرائيل بيتنا") تحمّله ولا يمكن أن يسمح لنفسه بخوض مثل هذه المخاطرة.

لكنّ نتنياهو وليبرمان ـ كما آخرين أيضا من قادة أحزاب اليمين، بل وحتى أحزاب "الوسط" في إسرائيل ـ يقفان عاجزين ويبدوان مجرورين خلف الإيقاع الذي يقرره حزب "البيت اليهودي" ورئيسه، الوزير نفتالي بينيت، كممثل أساسي للمستوطنين الذين ينتمون في أغلبيتهم الساحقة إلى تيار "الديني الوطني"، وخاصة على خلفية التحقيقات الجنائية الجارية والمتصاعدة مع رئيس الحكومة، نتنياهو، والتي ترفع كثيراً من احتمال حل الحكومة والكنيست وتبكير موعد الانتخابات البرلمانية التالية في إسرائيل.

شرعنة آلاف المباني القائمة وبناء آلاف جديدة

من المعروف أن "قانون التسوية" لا يبتغي حل مشكلة بؤرة "عمونه" الاستيطانية "غير القانونية"، كما أشرنا أعلاه، وإنما شرعنة آلاف المباني والبؤر الاستيطانية "غير القانونية" القائمة على أراض فلسطينية منهوبة في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، وذلك بأثر رجعي.

وينص مشروع القانون، في صيغته النهائية، على تجميد إجراءات تطبيق القانون والأوامر الإدارية الصادرة بحق ١٦ مستوطنة وبؤرة استيطانية "غير قانونية" لفترة سنة كاملة منذ يوم نشر القانون في الجريدة الرسمية ودخوله حيز التنفيذ، على أن تقوم سلطات الاحتلال (من خلال "الإدارة المدنية") خلال هذه الفترة (السنة) بفحص إمكانيات مصادرة الأراضي المقامة عليها تلك المستوطنات والبؤر، بأثر رجعي.

والمباني الاستيطانية التي يقصدها هذا النص القانوني تقوم في المستوطنات والبؤر التالية: عوفرا، عيلي، نتيف هأفوت، كوخاف هشاحر، متسبيه كرَميم، ألون موريه، معاليه مخماش، شافي شومرون، كدوميم، بساجوت، بيت إيل، يتسهار، هار براخا، موديعين عيليت، نوكديم وكوخاف يعقوب.

وإلى جانب هذه كلها، يخوّل القانون وزيرة العدل أييلت شاكيد (البيت اليهودي) صلاحية إصدار أوامر خاصة تضيف بموجبها مستوطنات وبؤرا استيطانية أخرى إلى تلك المذكورة أعلاه، على أن يتم الأمر بمصادقة لجنة الدستور، القانون والقضاء البرلمانية (التي يتمتع الائتلاف الحكومي فيها بأغلبية ساحقة!).

ولا يتوقف الأمر عند شرعنة القائم من المباني الاستيطانية، المستوطنات والبؤر الاستيطانية "غير القانونية" فحسب، بل أيضا يتواصل البناء الاستيطاني ويتوسع يومياً. فقد أصدر رئيس الحكومة، نتنياهو، ووزير الدفاع، ليبرمان، مؤخرا، قرارات تصادق على بناء نحو ٦ آلاف وحدة سكنية استيطانية جديدة في الضفة الغربية وذلك "لتلبية احتياجات التكاثر الطبيعي" بين المستوطنين هناك، حسبما ورد في بيان رسمي صدر عن وزارة الدفاع الإسرائيلية.

وإلى جانب هذا، أقرت السلطات الإسرائيلية أيضا بناء ٦٧١ وحدة سكنية استيطانية جديدة في منطقة القدس الشرقية.

وقال رئيس الحكومة، نتنياهو، في إثر قراراته وليبرمان الأخيرة: "نحن نبني وسنواصل البناء"! أما ليبرمان فقال: "نحن نعود الآن إلى الحياة الطبيعية في يهودا والسامرة" (الضفة الغربية).

في إخلاء "عامونا": بروز "يمين اليمين". (اب.ا)

ظهر على السطح بقوة في أعقاب «عملية الإخلاء» في بؤرة عمونه

«صراع أجيال» على قيادة المستوطنين بين أيديولوجية «الجيل الشاب» وبراغماتية «الجيل القديم»!

رفع إخلاء بؤرة «عمونه» الاستيطانية وما تخلله من صدامات بين المستوطنين وقوات الأمن الإسرائيلية، بل اعتداءات مختلفة نفذها المستوطنون ضد أفراد هذه القوات ـ رفع إلى السطح ما يدور تحته في إطار «صراع الأجيال» على قيادة المستوطنين في الضفة الغربية، والذي يتمثل عنوانه العلني في ما تصرّح به أوساط من بين المستوطنين بأنه «لا معنى ولا أهمية، بعد، لمجلس المستوطنات».

والمقصود هنا هو «مجلس المستوطنات اليهودية في يهودا، السامرة وقطاع غزة»، باسمه الرسمي الكامل، والذي شكل حتى الفترة الأخيرة القيادة المركزية الرسمية، الوحدوية الوحيدة، للمستوطنين والمستوطنات في المناطق الفلسطينية.

وهذا «المجلس» هو جمعية جماهيرية، لا يتمتع بمكانة قانونية، يضم في عضويته غالبية رؤساء «السلطات المحلية» في مستوطنات الضفة الغربية. ومن ضمن أهداف هذا «المجلس»، ورد على موقعه على الشبكة: «تعزيز وتوسيع مشروع الاستيطان في مختلف أنحاء يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بوسائل سياسية، قضائية وإعلامية، من منطلق اعتباره جزءا مركزيا في تحقيق الصهيونية خلال الأجيال الأخيرة».

وقد عكست عملية إخلاء "عمونه" عمق الشرخ الحاصل بين "قيادة المستوطنين"، من المستوطنين الأوائل حتى الجيل الثاني، من جهة، وبين "الجيل الشاب" من جهة أخرى، حيث كان مئات الشبان قد "اعتصموا" في المباني الاستيطانية، ثم في الكنيس ورفضوا إخلاء المكان حتى تم إخلاؤهم "بالقوة".

لكن هذا الشرخ ـ الذي عالجته صحيفة "معاريف" الإسرائيلية في تقرير خاص ضمن ملحقها الأسبوعي (٢٠١٧/٢/٦) ـ كان قد ظهر خلال الأشهر الأخيرة التي سبقت عملية الإخلاء، أيضا، حينما خبا صوت "القيادة القديمة" كليا تقريبا.

وأعاد تقرير الصحيفة التذكير بـ"مظاهرة واحدة غابت عن الأنظار، لكنها روت قصة العلاقات المركّبة بين قيادة المستوطنين والمستوطنين أنفسهم". وهي مظاهرة نظمها مستوطنو "عمونه" في شهر كانون الأول الأخير قبالة مكاتب إدارة مستوطنة "عوفرا"، حيث كان يُعقد اجتماع ضم جميع قادة ومسؤولي "مجلس المستوطنات" الكبار للبحث في "إيجاد منطقة بديلة" لنقل المستوطنة (عمونه) إليها. وحين اقتحم المتظاهرون غرفة الاجتماع عنوة، تصدى لهم أحد قادة هذا المجلس فأنبهم وحذرهم من "اللعب بالنار"، بينما انهال المتظاهرون على المجتمعين بالصراخ والتوبيخ واتهموهم بـ"التواطؤ".

وفي أعقاب هذه الحادثة، نقلت بعض وسائل الإعلام عن أوساط بين المستوطنين قولها إن "مجلس المستوطنات فقد معناه وأهميته" وإنه "كان يشكل قيادة ذات مرة، لكنه لم يعد كذلك اليوم". وأكد هؤلاء، كما ذكّرت "معاريف"، أن "أعضاء مجلس المستوطنات وقادته فقدوا مكانتهم القيادية ولم يعد لهم أي تأثير على الجيل الشاب (من المستوطنين)، كما فقدوا تأثيرهم على الصعيدين السياسي ـ الحزبي أيضا". وأضافوا، أيضا: "لقد أصبح هؤلاء مجرد جسم قديم لا قيمة له... جميعهم أشخاص رسميون جدا ولا يستطيعون كسر قواعد اللعبة مقابل الدولة... كانت طريقتهم، منذ الأزل، "دونم آخر وعنزة أخرى" (وهو شعار دافيد بن غوريون، مؤسس دولة إسرائيل)... إنهم يدّعون بأن علينا أن نأخذ المتاح، المتوفر، لكنهم قادوا إلى ما لا يؤتي النتائج المرجوة... فما حاجتنا إليهم، إذن؟"!

«الجيل الشاب يعرّض المشروع الاستيطاني برمّته للخطر»

في المقابل، حذر بنحاس فالرشطاين، أحد مؤسسي الاستيطان في الضفة الغربية، من أن «الجيل الشاب بين المستوطنين يخاطر بالمشروع الاستيطاني برمّته ويعرّضه لخطر جسيم»، وذلك في سياق مقابلة صحافية معه نُشرت في شهر تشرين الأول الأخير، بينما ترى دانيئيلا فايس، إحدى الشخصيات القيادية الأولى بين المستوطنين ومن رؤساء حركة «غوش إيمونيم» الاستيطانية سابقا والتي انضمت إلى «الجيل الشاب» في «معركة عمونه»، أن «التحدي الأكبر أمامنا هو إعداد جيل آخر من القيادة»!

وردا على سؤال عن حقيقة ما يحدث الآن بين "القيادة القديمة" وبين المستوطنين، قالت فايس: "ليس هنالك شرخ أو قطيعة، وإنما مواجهة حادة بين التوجه البراغماتي، الذي يقوده رؤساء المستوطنات وقادة مجلس المستوطنات، وبين التوجه الأيديولوجي".

وفي محاولتها تفسير موقف "القيادة القديمة" وتوجهاتها البراغماتية، تقول فايس: "أشغلت مناصب رسمية طيلة ١٥ عاما وأعرف، تماما، معنى أن تكون معتمدا على الميزانيات الحكومية وعلى ما يمكن للحكومة أن تعطيه... ثمة بين رؤساء المستوطنات من اختار المسار البراغماتي بصورة واضحة، بمعنى الاهتمام بالحصول على بضع وحدات سكنية جديدة كل مرة... كان هذا وضعا ممتازا بالنسبة لهم".

أما الشرخ الذي ظهر في "عمونه" الآن، فتفسّره فايس بأنه نتج عن "تعهدهم (القيادة القديمة) بتقديم عمونه للحكومة على طبق من فضة، بهيئة الإخلاء الاختياري الطوعي، لكنهم فشلوا في ذلك، لأن الشباب الذين تبنوا التوجه المثالي، الخالص والطاهر، كانوا هناك وحاربوا بشراسة". وتؤكد فايس أن "مجلس المستوطنات" يدرك حقيقة ولادة جيل جديد من المستوطنين، ولهذا "فهو لا يستطيع السماح لنفسه بأن يقول تجاه الخارج: "نحن نعمل بصورة براغماتية"، وهذا ما يجعله غير ذي أهمية".

فوز اليمين لم يحسّن صورة المستوطنين

ويقول الجنرال (احتياط) شلومو بروم، الباحث في «معهد دراسات الأمن القومي»، إن «الادعاء بأنهم (القيادة القديمة) قد فقدوا تأثيرهم هو ادعاء صحيح، كما يبدو». لكنه يضيف: «من أجل وضع الأمور في نصابها الصحيح، يجدر التذكير بأن وجود فئات متطرفة بين المستوطنين ليس أمرا جديدا، بل كانت هنالك كل الوقت، بدءا من المجموعات السرية المختلفة التي استخدمت العنف، مرورا بشبان التلال».

ويرى بروم أن «قيادة المستوطنين تعتمد الازدواجية المنافقة. فهي تصدر من حين لآخر بيانات تعارض ظاهرة «تدفيع (جباية) الثمن»، لكي تبدو بصورة إيجابية جيدة في نظر الرأي العام الشعبي، بينما لم تقم بأية خطوة عملية بغية إخراج هذه المجموعات من بين صفوفها ونبذها إلى الخارج، أو العمل على تسليم نشطاء «تدفيع الثمن» إلى الشرطة، على الأقل». ويؤكد بروم إن قيادة المستوطنين تريد أن تحظى بإعجاب جمهورها، جمهور المستوطنين، من جهة، فيما تحارب في الوقت نفسه ومن جهة أخرى على الرأي العام في إسرائيل عامة، وذلك لأنه «رغم فوز اليمين الواضح في الانتخابات البرلمانية العامة في إسرائيل، إلا أن المستوطنين لا يتمتعون بصورة إيجابية في نظر الجمهور الإسرائيلي ولا يحظون بتأييد شامل».

وشكلت «خطة الانفصال» عن قطاع غزة، التي نفذها أريئيل شارون في العام ٢٠٠٥، نقطة الانكسار الأولى بين القيادة والمستوطنين، حسبما يعتقد البروفسور أودي ليفل، الخبير في علم الاجتماع السياسي، الأستاذ في «جامعة أريئيل» (في مستوطنة أريئيل) والباحث في «مركز بيغن ـ السادات للدراسات الاستراتيجية». فمثلما يحدث اليوم، كذلك كان «الجيل الشاب» من المستوطنين يسعى آنذاك إلى «تحقيق حلم أرض إسرائيل الكاملة»، ولو حتى بثمن المواجهة العنيفة والمباشرة مع الدولة ومؤسساتها، بينما كانت القيادة تؤمن بقدرتها على التوصل إلى تفاهمات مع المؤسسة تضمن بقاء المستوطنات هناك (في قطاع غزة) وازدهارها. لكن القيادة منيت بفشل ذريع في معركتها تلك، «حتى الشعار الذي رفعته وروجته آنذاك عن «الاستيطان في القلوب» (بمعنى، جعل المستوطنين يستوطنون في قلوب الإسرائيليين) مني بالفشل، إذ لم يدفع الإسرائيليين إلى احتضان المستوطنات والمستوطنين بالطريقة والدرجة اللتين كانتا متوقعتين، ولم يجعل الإسرائيليين يعتبرون المستوطنات والمستوطنين جزءا من الوجدان الصهيوني، فلم نر خروجا جماهيريا مكثفا من الإسرائيليين، ولا حتى من المتدينين في وسط البلاد، للتعبير عن معارضة الانفصال والمطالبة بعدم تنفيذه»، كما يؤكد ليفل ويضيف: «العكس هو الصحيح، فقد فرضت القيادة على الجيل الشاب التعامل معها بصورة متناقضة وبقطيعة واضحة... كانت تلك خيبة أمل كبيرة قادت إلى ابتعاد المستوطنين عن القيادات التقليدية».

القيادات المحلية محلّ القيادة الجماعية

ويتفق شمعون ريكلين، الصحافي في القناة التلفزيونية ٢٠ (وهي قناة يمينية يسيطر عليها اليمين المتدين)، مع القول بأن «الانفصال (عن قطاع غزة) شكل نقطة الانكسار، إذ ظهرت أزمة القيادة وعجزها عن منع إخلاء المستوطنين، رغم أن الناس (يقصد المستوطنين) كانوا يؤمنون بها ويثقون بقدرتها على ذلك». ومنذ ذلك الوقت ـ يقول ريكلين ـ ثمة بين المستوطنين من يقول «ما حك جلدك مثل ظفرك»، وهي فئات تتسع وتزداد يوما بعد يوم.

ويرى ريكلين سببا إضافيا آخر لهذا الصراع يعود إلى حقيقة أن الاستيطان في الضفة الغربية «اتسع وتكثف بصورة كبيرة جدا» وأن «هذا الازدياد يخلق، بصورة طبيعية، تقسيمات فئوية مختلفة. فحين كان الاستيطان في بداياته ومحدودا، عدديا وجغرافيا، كان مجلس المستوطنات يقرر في كل شيء، في كل كبيرة وصغيرة. أما اليوم، ففي كل مستوطنة قيادة محلية هي صاحبة القرار، من خلال محاولة التعاون والتنسيق مع المجلس أحيانا... وهي محاولات غالبا ما تبوء بالفشل».

ويقول البروفسور ليفل إن استطلاعات الرأي التي يجريها «تُظهر توجها مثيرا»، إذ يعتبر المستوطنون أن «الجهة التي تمثلهم أفضل تمثيل» هي «الطواقي المنسوجة (اليمين المتدين ـ حزب «البيت اليهودي») والجيش، وليس رؤساء المستوطنات أو الحاخامين». ويوضح ليفل قائلا: «يبدو واضحا أنهم قد أدركوا، بالتجربة، أن أوضاعهم ومكانتهم الجماهيرية تكون أفضل بكثير حين يمثلهم هؤلاء، وليس القيادات القديمة».

ويقول ليقل إن الغالبية من بين الجيل الشاب في مستوطنات الضفة الغربية «سئمت حالة القطيعة وتأطيرها ضمن شبان التلال، بل ترغب في أن تشعر بأنها جزء من المجتمع الإسرائيلي... لأن القيادة القديمة قد وجّهتهم إلى المحاربة على أرض إسرائيل الكاملة، لكن هذا الهدف قد انهار وتحطم مع تنفيذ خطة الانفصال». وينقل ليفل عن «أوساط في الجيل الشاب بين المستوطنين» قولها إن «أرض إسرائيل هي جزء من هويتنا، لكن علينا أن نحارب أولاً كي نكون جزءا من المجتمع الإسرائيلي».

وتتفق دانيئلا فايس مع هذا العرض وإن «بصورة جزئية فقط»، لأن «الشباب في عوفرا قد يقولون هذا، لكن الشباب الذي يصارع في عمونه لا يمكن أن يقول هذه الجملة»! ويؤكد الجنرال (احتياط) بروم على رأي فايس هذا فيقول إن «عوفرا تتكون من أشخاص يحملون آراء ومواقف مستقرة ويتميزون بكونهم مؤسساتيين ورسميين».

وفي المقابل، يرفض نائب مدير عام «مجلس المستوطنات»، يغئال ديلموني، أي حديث عن قطيعة بين القيادة وبين المستوطنين و«مَن يقول مثل هذا الكلام، فهو لا يفهم ما يقول». ويوضح ديلموني أن «ما يحدث على أرض الواقع لا يدل على وجود قطيعة، وإنما على وجود قطاع قد نضج ووصل مرحلة البلوغ، فاستطاع التغلب على العديد من التحديات وتجاوزها».

إعـداد: برهوم جرايسي

٨ر٤٪- معدل البطالة الرسمي في إسرائيل للعام ٢٠١٦

*معدل البطالة هبط من ٣ر٥٪ في العام ٢٠١٥ *نسبة البطالة بين العرب ١٤٪ بالمعدل وتساوي ٥ أضعاف البطالة بين اليهود

٤٧٪ من العاطلين عن العمل ومن اليائسين من إيجاد فرص عمل من العرب وهذا ٣ أضعاف نسبتهم في سوق العمل

إسرائيليون في طابور أمام مركز للمساعدات الغذائية في اللد.

أعلـن مكتب الاحصاء المركزي أن معدل البطالة في إسـرائيل في العام ٢٠١٦، انخفض إلى نسـبة ٨ر٤٪، بعد أن سجل في الربع الأخير من العام الماضي نسبة ٤ر٤٪، من بين الشـريحة العمرية مـن ١٥ عاما وما فوق. وهذا في حين قارب عدد المشاركين في سوق العمل في الشهر الأخير في العام الماضي ٤ ملايين نسمة.

وقـال تقرير مكتب الإحصاء إن البطالة انخفضت إلى مسـتوى ٨ر٤٪، بعد أن سـجلت في العام الذي سبق ٢٠١٥ نسبة ٣ر٥٪ كمعدل سنوي. وسجلت البطالة في الشـهر الأخير من العام الماضي أدنى مسـتوى لها، وغير مسبوق: ٣ر٤٪، وفي الشهر الذي سبق ٥ر٤٪. وهي لا تحسب بطالة في المقاييس الاقتصادية، إذ أن نسـبة بارزة من العاطليـن عن العمل هم في مرحلـة الانتقال من مكان عمل إلى آخر، بمعنى ليسـوا في بطالة مزمنة. وكان بنك إسرائيل قد توقع في تقريره الأخير أن ينخفض معدل البطالة في العام الجاري ٢٠١٧ إلى نسبة ٦ر٤٪ كمعدل سنوي.

إلا أن البطالة ليست متساوية؛ واعتمادا على تقارير أخرى، فإنها تنتشر بين العرب بأضعاف مما هي بين اليهود. وحسب التقديرات، فإن نسبة البطالة بين العـرب وحدهم، تتراوح ما بين ١٣٪ إلى ١٥٪، وهم يشـكلون ٤٧٪ من مجمل العاطلين عن العمل، رغم أنهم يشكلون أكثر بقليل من ١٥٪ من القوة العاملة، ما يعني أنهم يشكلون ثلاثة أضعاف نسبتهم في سوق العمل. واعتمادا على هذا، فإن البطالة بين اليهود وحدهم، في حدود ٧ر٢٪، ما يعني أن البطالة بين العرب خمسة أضعاف النسبة بين اليهود.

وما يعزز هذا الاسـتنتاج، هو ما ورد في تقرير مكتب الاحصاء عن اليائسين مـن ايجاد مـكان عمل، إذ بلـغ عددهم في العـام الماضـي، ٥ر٢٣ ألف عامل بالمعدل، مقابل قرابة ٢٨ ألفا في العام الذي سـبق ٢٠١٥. ويقول تقرير مكتب الإحصاء إن نسبة اليهود اليائسين من العثور على مكان عمل ٥٣٪، مقابل أقل من ٤٧٪ من العرب. والنسـبة الأكبر من العاطلين عن العمل المزمنين، هم من المتقدمين في السـن، من ٥٠ عاما وما فوق، الذين يسـتصعبون ايجاد أماكن عمل ملائمة تقبل بهم.

ويذكر أن نسـبة البطالة الرسـمية تواجه منذ سنوات جدلا واسعا حول مدى مصداقيتها، بعد الأخذ بعين الاعتبار نسبة الذين يعملون في وظائف جزئية، أو فـي وظائـف متدنية، رغما عـن إرادتهم. فقد دلّ تقرير صـادر عن مكتب الخبير الرئيسـي في وزارة المالية، صدر قبل حوالي ثلاثة أشـهر، على تغيير في احتساب البطالة، إذ أن احتساب البطالة في مكتب الاحصاء المركزي يرتكز على أسئلة عالمية، لا تعكس بشكل حقيقي الواقع الميداني. كما يشار إلى أن قانون الخدمة العسكرية الالزامية يساهم هو أيضا في تخفيض نسب البطالة.

ويقـول تقريـر الخبير الرئيسـي فـي وزارة الماليـة إن معطيـات البطالة الإسـرائيلية منخفضة مقارنة مع البطالة العالميـة، وأيضا مقارنة مع البطالة الإسـرائيلية فـي الماضي. ولكن إذا جرى احتسـاب أولئك الذين يئسـوا من البحـث عن مكان عمل، وهم يعملون فـي وظائف جزئية، بخلاف إرادتهم، فإن البطالة الرسمية المعلنة ستتضاعف. وحسب التقرير فإنه إذا ما جرى احتساب اليائسين من العثور على مكان عمل، ومعهم أيضا من يئسوا ولكنهم يعملون بغير ارادتهم في وظائف جزئية، فإن نسبة البطالة ستقفز إلى ٦ر١٠٪، بدلا من البطالة الرسمية المعلنة ٨ر٤٪.

ويقول تقرير مكتب الاحصاء المركزي الأخير إن عدد المشـاركين في سـوق العمل مع نهاية العام الماضي ٢٠١٦، بلغ ٩٣ر٣ مليون عامل وعاملة، من بينهم ٧٤٤ر٣ مليون يعملون، مقابل ١٨٨ ألفا عاطلون عن العمل. وبلغ عدد العاملين من الرجال، ٩٧ر١ مليون نسمة، مقابل ٧٦٥ر١ مليون نسمة من النساء، في حين كان عدد العاطلين عن العمل من الرجال ٩٧ ألفا، مقابل ١٠٤ آلاف من النساء. وبلغت نسـبة المشاركين في سوق العمل، من أبناء ١٥ عاما وما فوق في العام الماضي ١ر٦٤٪، وهي نسبة حافظت على حالها منذ العام الذي سبق ٢٠١٥.

وبحسـب مكتب الإحصاء، فـإن ٢٩٧ ألفا عملوا في قطـاع التقنيات العالية، أكثر بثمانيـة آلاف مما كان في العـام ٢٠١٥، بمعنى ارتفاع بنسـبة ٧٦ر٢٪. وهم يشـكلون ١ر٩٪ من اجمالي المشاركين في سوق العمل. وبلغ عدد الرجال المنخرطين في قطاع التقنيات العالية ١٩٠ ألفا، مقابل ١٠٧ آلاف من النساء.

الدين الحكومي الإسرائيلي يسجل أدنى نسبة من الناتج العام- ٥ر٦٠٪

الدين العام في إسرائيل تراجع باستمرار في السنوات العشر الماضية مقابل ارتفاعه في الدول المتطورة الكبرى التي غرقت في الأزمة الاقتصادية العالمية

بلغ حجم الدين الحكومي الإسـرائيلي مقارنة بالناتج العام أدنى نسبة له في تاريخ إسـرائيل، وهبط إلى نسـبة ٥ر٦٠٪ من اجمالي الناتـج، ومن المتوقع أن يتم تعديل هذه النسـبة إلى الأدنى، مع وضوح نسـبة النمو الاقتصادي العام في العـام الماضي، إذ تتحدث التقديرات عن احتمال بلوغه نسـبة ٤٪، وهو ما سيتضح مع انتهاء الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٧.

وقال تقرير لمكتـب المراقب العام للدولة إن الدين الحكومي بلغ ٥ر٦٠٪، بدلا من نسبة ٤ر٦٢٪ في العام ٢٠١٥. في حين أن دين القطاع العام والجمهور معا بلغ ١ر٦٢٪ من اجمالي الناتج العام، مقابل نسبة ٩ر٦٣٪ في العام الذي سبق ٢٠١٥.

ومن شـأن هذا الانخفـاض أن يرفع من مسـتوى تدريج المؤسسـات المالية العالمية للاعتمادات لإسرائيل، وهي حاليا عند مرتبة A+.

والدين الحكومي هو الدين الذي يقع على مسـؤولية الحكومة مباشـرة، فيما الدين العام يشمل أيضا دين المجالس البلدية والقروية.

وحسـب تقرير المراقب العام للدولة، فإن العوامل المركزية التي ساهمت في خفض نسـبة الدين العام، كانت نسبة العجز في الموازنة العامة التي هي اقل مـن المخطط، ومعها الفائض في جباية الضرائب، والتضخم المالي "السـلبي"، وارتفاع قيمة الشـيكل أمام الدولار. وقد سـجل العجز فـي الموازنة العامة مع نهاية العام ٢٠١٦، نسـبة ١٥ر٢٪ من اجمالي الناتج العام، بدلا من نسبة متوقعة ٨ر٢٪.

في الوقت ذاته أعلنت سلطة الضرائب أن خزينتها سجلت في العام المنتهي ٢٠١٦ فائضا بقيمة ٥ر٧ مليار شـيكل، ما يعادل ٩٧ر١ مليـار دولار، عن التقدير المعـدل لجباية الضرائب، الذي كان قرابة ٢٧٦ مليار شـيكل، أقل من ٧٣ مليار دولار. وكانـت التقديرات الأولى لجباية الضرائب في العـام الماضي ٢٧١ مليار شـيكل، وجرى تعديل التقديرات إلى الأعلى في منتصف العام. وتقول السلطة إن مداخيل العام الماضي بلغت أكثر من ٢٨٣ مليار شـيكل، وهو ما يعادل ٥ر٧٤ مليـار دولار، وهـذه زيادة بقرابة ٤ مليـارات دولار عما كان فـي العام ٢٠١٥، أي بنسبة ٦ر٥٪.

أما التضخم المالي فقد سجل للسنة الثالثة على التوالي تراجعا، وبلغت نسبة تراجعه ٢ر٠٪، كالنسـبة التي تراجع بها في العام ٢٠١٤، بينما التراجع في العام ٢٠١٥ قبل الماضي كان بنسبة ١٪.

وسجل سعر صرف الدولار حتى نهاية العام ٢٠١٦ تراجعا أمام الشيكل، بأكثر من ٨٪، وكان في الاشهر التسعة الأخيرة حوالي ٨ر٣ شيكل للدولار.

وكان حجم الدين العام مصدر قلق للاقتصاد الإسـرائيلي، في سـنوات ما قبل الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. ففي العام ٢٠٠٦، كان حجم الدين أكثر من ٨٠٪، وقـد وضعت حكومة إيهود أولمرت في حينه هدفا لخفض الدين تدريجيا إلى نسـبة ٦٠٪ حتى العام ٢٠١٥، وخلال الأزمة الاقتصادية العالمية، تم تأجيل الهدف إلى العام ٢٠٢٠.

إلا أن الدين بدأ يسـجل تراجعات من حيث نسبته من الناتج العام، على ضوء نسـب النمو العالية، علـى الرغم من الأزمة الاقتصاديـة العالمية. ففي العام ٢٠٠٧ وحده، وهو العام الذي اندلعت فيه الأزمة الاقتصادية، تراجعت نسـبة الديـن بـ ١١٪، في حين بدأ الدين العام يطفح فـي أكبر الدول المتطورة. فقد بلغت نسـبة الدين في اليابان ٢٥٠٪، وفي إيطاليا ١٣٣٪، وبلغ معدل النسـبة في الدول العشرين الاكثر تطورا ١١٦٪، وفي الولايات المتحدة الأميركية قرابة ١٠٥٪.

من ناحية أخرى، وحسـب تقديرات أولية، فإن الحجـم الاجمالي لديون الأفراد والعائلات بلغ مع نهاية العام الماضي حوالي ٥١٠ مليارات شيكل، بزيادة بنسبة ٢٪ عمـا كان في الربـع الثالث من العام ٢٠١٦. وهذا يعـادل أكثر من ١٣٤ مليار دولار، ومن بين هذا حوالي ١٦٧ مليار شيكل (٤٤ مليار دولار) هي قروض اسكانية.

ويرى خبراء أن هذه الديون قد تشـكل لاحقا أزمـة اقتصادية، في حال عادت الفائدة البنكية إلى مسـار الارتفـاع، إذ أنها مجمدة عند نسـبة ١ر٠٪ كفائدة أساسية منذ ٢٣ شهرا. ويحذر الخبراء من ارتفاع حجم الديون مع ارتفاع الفائدة، ما قد يزيد من نسبة عدم تسديد الالتزامات.

ويشـار إلى أنه في السـنوات القليلة الأخيرة، تعمل الكثير من المؤسسـات المالية التجارية، وأولها البنوك وشـركات بطاقات الاعتماد، ثم شركات التأمين، على تقديم ديون، بشـروط متنوعة، وفي فترات عديدة تكون منافسـة شديدة علـى الفوائد البنكية، وهذا لعـب دورا في الارتفاع الحاد في ديون العائلات في السنوات الأخيرة، إلى جانب ارتفاع حجم القروض الاسكانية بفعل ارتفاع أسعار البيوت.

الاستطلاع الدوري حول انتشار الصحف الإسرائيلية:

"يسرائيل هيوم" تتقدم على «يديعوت أحرونوت» بفارق واضح

الفارق بين الصحيفتين يصل إلى ٣٪ رغم أن عدد نسخ "يسرائيل هيوم" أسبوعيا يقارب أربعة أضعاف ما تطبعه "يديعوت أحرونوت"

أظهر الاستطلاع الدوري حول انتشـار الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية، والـذي يجريه معهد TGI، تقدما واضحا لصحيفة "يسـرائيل هيوم" اليومية المجانيـة، على أكبر الصحف الإسـرائيلية التي تبـاع، "يديعوت أحرونوت". كما يشـير الاسـتطلاع إلى ارتفاع انتشار الصحف السياسـية والاقتصادية المحسوبة على تيار اليمين المتشدد. إلا أن الصحف المركزية الأساسية، مثل "يديعوت أحرونوت"، توقفت عن التعامل مع هذا الاسـتطلاع، بسبب مساواته بين الصحف المجانية والصحف المباعة.

وعلـى مدى سـنين طويلة، كانت لاسـتطلاع معهد TGI مكانـة مهمة لدى الصحـف، نظرا لكونه عاملا مقررا لدى كبـار المعلنين، كما أن نتائجه تنعكس على قدرة الصحف ووسائل الإعلام في تحديد أسعار الاعلانات لديها. واستمر هذا الاهتمام إلى ما قبل خمس سنوات، حينما بدأت صحيفة "يسرائيل هيوم" تنافـس صحيفة "يديعوت أحرونـوت" على مكانة الصحيفـة الأولى. كما أن صحفا أخرى رأت نفسـها متضررة من هذا الاستطلاع، مثل صحيفة "هآرتس"، وصحيفة "معاريف" التي باتت هامشـية في سوق الصحافة الإسرائيلية، بعد أن تبوأت ذات يوم المرتبة الأولى، ثم الثانية لسنوات طويلة.

وتـرى هذه الصحف المباعة أنه لا يجـوز المقارنة بين صحف مجانية وأخرى تبـاع، لأن الكثير مـن المسـتهلكين يحصلون على "يسـرائيل هيوم" فقط لكونهـا مجانية. وكان اسـتطلاع صدر قبل بضع سـنوات بيّن أن "يسـرائيل هيوم" سيهبط انتشارها إلى نسبة ٥٪ بدلا من ٣٨٪ اليوم، في حال تم بيعها. كذلك يشـار إلى أنه على الرغم من اتساع انتشار "يسرائيل هيوم" إلا أنها ما تـزال ضعيفة من حيث المضامين، وأن اعتماد الإعلام الخارجي يرتكز أساسـا على صحيفتي "يديعوت أحرونوت" و"هآرتس"، من بين الصحف الورقية.

وحسب الاسـتطلاع، فإن نسبة توزيع "يسـرائيل هيوم" بالمعدل السنوي، فـي العام الماضي ٢٠١٦، باتـت ٦ر٣٨٪، زيادة بنسـبة ٤ر١٪ عن معدل العام ٢٠١٥. فـي حين أن صحيفة "يديعوت أحرونوت" هبط انتشـارها إلى ٩ر٣٣٪، بدلا من نسـبة ٣ر٣٥٪. أما في عدد نهاية الأسبوع (يوم الجمعة) فقد حافظت "يديعوت أحرونوت" على الصدارة، ولكن بفارق طفيف. وحسـب الاسـتطلاع، فقد هبط انتشـارها من ٣٩٪ إلى ٨ر٣٧٪، في حين ارتفع انتشـار "يسرائيل هيوم" من ٧ر٣٦٪ إلى ٥ر٣٧٪.

واللافـت في تقارب هذه النسـب المئوية بين الصحيفتيـن، هو أن مجموع النسـخ التي تطبعها صحيفة "يسـرائيل هيوم"، يقترب إلـى ٤ أضعاف ما تطبعه "يديعوت أحرونوت" في الأسـبوع الواحد، كمـا يبين تقرير لصحيفة "ذي ماركر"، ننشر حيثياته هنا.

وارتفع انتشـار صحيفة "معاريـف" المجانية من ٥ر٤٪ إلـى ٦٪، بينما هبط انتشار صحيفة "هآرتس" من ٧ر٥٪ في العام ٢٠١٥، إلى ٦ر٤٪ في العام الماضي. كما يقول الاسـتطلاع إن صحيفة "غلوبس" الاقتصادية، التابعة هي أيضا لمالك "يسـرائيل هيوم" شلدون إدلسون، قفزت نسبة توزيعها من ٤٪ في العام ٢٠١٥ إلى ٦٪ في العام الماضي، بينما هبط انتشـار صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية التابعة لصحيفة "هآرتس" بنفس نسبة توزيع "هآرتس" بمعنى ٦ر٤٪.

"فقاعة الصحف المجانية"

في موازاة ذلك، نشـرت صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية تقريرا عما أسمته "فقاعة الصحف اليومية المجانية"، يتضمن تسلسلا لصدور الصحف اليومية المجانيـة، التي كانت بداية توزع على نطاق ضيق، في منطقة تل أبيب بداية، وفي شـبكة القطارات، ثم بات انتشـارها على مسـتوى البـلاد عامة. ويقول التقرير إن انتشـار هـذا النمط من الصحف فرض علـى صحف يومية قديمة وأولها "يديعـوت أحرونوت"، وبعدها "معاريف"، اصدار نسـخة خاصة توزع مجانا، لكن بعدد صفحات أقل.

وحسب الصحيفة، فإن صحيفة "يسرائيل هيوم" تطبع يوميا ما بين ٢٧٥ ألف إلى ٣٢٥ ألف نسخة يوميا، وما مجموعه أسبوعيا مليونان وخمسون ألف نسخة. في حين أن مجموعة ما تطبعه صحيفة "يديعوت أحرونوت" أسبوعيا في حدود ٥٥٠ ألف نسخة، وهذا يُعد تراجعا كبيرا، عما كانت تطبعه في سنوات مضت.

وهـذا ينعكس على مداخيل الاعلانات، وحسـب تقرير الصحيفة فإنه على الرغم مـن تزايد أعداد النسـخ في الصحـف الورقية، فإن هـذه المداخيل تراجعت منذ العام ٢٠٠٨، وحتى نهاية العام الماضي ٢٠١٦، بنسبة ٥٠٪، رغم أن مسـاحة الاعلانات تراجعت بنسبة ١٦٪. ما يعني أن المنافسة فرضت على الصحف تخفيض أسـعارها، إلا أن "يديعوت أحرونوت"، واصلت الحفاظ على فجوة إلى الأعلى، بين اسعارها واسـعار الصحف الأخرى، وخاصة "يسرائيل هيوم".

ويشـار إلى أنه خلال السـنوات الماضيـة وقعت اهتـزازات كبيرة في عدد مـن الصحف الورقية، نتيجة أزمات مالية، في قسـمها الاكبر يعود إلى ظهور الصحف المجانية، وأكثر الصحـف تضررا كانت صحيفة "معاريف"، التي كما ذكر سابقا تحولت من واحدة من أكبر صحيفتين إلى صحيفة هامشية.

موجز اقتصادي

احتياطي العملات الأجنبية تجاوز ١٠٠ مليار دولار

قدرت صحيفة "غلوبس" الاقتصادية الإسـرائيلية أن احتياطي بنك إسـرائيل المركزي مـن العملات الأجنبية، قـد يكون تجاوز مع نهاية الشـهر الماضي، كانون الثانـي، حاجز ١٠٠ مليار دولار. فيما أكد مسـؤول في البنك أن البنك سيواصل التدخل في سوق العملات، في سعي للحفاظ على سقف محمول لسعر صرف الدولار أمام الشـيكل، ومنع ارتفاع قيمة الشـيكل، بشكل ينعكس سلبا علـى مردود الصادرات. وجـاء هذا ردا على انتقـادات في الحلبة الاقتصادية الإسـرائيلية لاسـتمرار هذه السياسة التي يتبعها بنك إسرائيل منذ ربيع العام ٢٠٠٨.

وقالـت الصحيفـة إن تقديراتهـا التي سـتتضح صحتها في الأسـبوع الجاري، ترتكز على أسـاس أنه مع نهاية العام الماضي ٢٠١٦، بلـغ حجم الاحتياطي من العمـلات الأجنبية ٩٨ مليار دولار. وأن الاحتياطي ارتفع في الشـهر الأخير من العام الماضي، بقيمة ٢ر١ مليار دولار. وفي السنة الماضية كلها بحوالي ٨ مليارات دولار. إلا أن بنك إسرائيل واصل شراء العملات، وخاصة الدولار، وتسويق سـندات دين بالدولار، وفي المجموع دخل إلى بنك إسرائيل ٢٥ر٢ مليار دولار في الشهر الأول من العام الجاري.

ويقـول مدير قسـم الاسـواق في بنك إسـرائيل، أنـدرو أفير، لصحيفـة "غلوبس"، ردا على مطالبة خبراء البنك بوقف سياسـة التدخل في سـعر العملات الأجنبية، وخاصة الدولار، "إن سياسة بنك إسـرائيل لا تتحرك في فراغ، فسياسـة الفائدة البنكية لدى الـدول التي على علاقة تجارية مع إسـرائيل، ما تزال تتبع فائدة بنكية منخفضـة، وبعض الدول تتبع الفائدة السـلبية، وتواصل زيادة الاحتياط من العملات وشراء سندات الدين". وأشار أفير الى أن البنك سيواصل سياسة شراء العملات الأجنبية على الاقل حتى نهاية العام المقبل ٢٠١٨. ويشـار الى أن الـدولار فقد في العام الماضي ٢٠١٦، أكثر من ٨٪ من سعر صرفه امام الشيكل.

وكان بنـك إسـرائيل قد أطلق في ربيع العـام ٢٠٠٨ عملية رفع حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية، حينما كان حجم الاحتياطي في حدود ٢٨ مليار دولار. وحسـب السياسة التي وضعها محافظ البنك السـابق ستانلي فيشـر، فإن حجم الاحتياط لم يعد يكفي حجم الصادرات الإسـرائيلية، فـي حين كان واضحـا أن الهدف الأساس هو منع تدهور قيمة الدولار أمام الشيكل. وجرى الحديث في حينه أن هـدف البنك رفع الاحتياط الى حدود ٣٨ مليار دولار فـي حدود ثلاثـة أعوام، إلا أن هـذا الاحتياط تحقـق في غضون عام واحد، مع تدهور سـعر صرف الدولار فـي تلك الفترة. ولاحقا استمرت السياسة.

نسبة قياسية: ٦٩٪ من الغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء

أعلنـت شـركة الكهرباء الإسـرائيلية فـي الأسـبوع الماضي أنها سجلت نسـبة قياسية في اسـتخدام الغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء. وحسـب الشـركة، فإنه في منتصف الأسبوع الماضي، وفي موجة البرد، بلغ انتاجها في اليوم الواحد ١١٩٣٦ ميغاواط، من بينها ٨٢٥٠ ميغـاواط تم انتاجها بالغاز الطبيعي، وهو ما يعادل ٦٩٪ من حجم الانتـاج، بينما ٣١٪ من الكهرباء تم انتاجه بالفحم الحجري والسولار.

ومن المفترض أن تتجاوز شركة الكهرباء هذه النسبة القياسية الـى ما هو أعلى، وفق المخطط القائم، بعد اكتشـاف حقول الغاز الطبيعي في البحر الابيض المتوسط، التي سيطرت عليها إسرائيل وبدأت انتاجا محدودا منها، ولم يصل الى مستواه الأعلى.

وعلى الرغم من أن شركة الكهرباء بدأت تستخدم الغاز الطبيعي بنسـبة عالية، إلا أنها لم تخفض أسعار الكهرباء، بما كان يتوخاه المستهلكون، إذ تراجعت أسـعار الكهرباء في العامين والنصف الأخيرة، في حدود ١٠٪، إلا أن الشركة رفعت الأسعار مجددا، بـ ٣٪ في مطلع العام الجاري.

أجهزة الصراف الآلي تضاعفت خلال ٧ سنوات

قـال تقرير جديد لبنك إسـرائيل المركـزي إن أجهزة الصراف الآلي للبنوك قد ضاعفت نفسـها تقريبا خلال السـنوات السـبع الأخيرة، وبلغ عددها مع نهاية العام الماضي ٢٠١٦، ما يقارب ١٩٤٠ جهـازا، بدلا من ٩٧٩ جهازا حتى نهاية العام ٢٠٠٩. ويتوقع البنك تزايد أعداد الأجهزة في السـنوات القليلة المقبلة، بموازاة خطة تقليص أعداد الموظفين فـي البنوك التجارية، لصالح المعاملات الالكترونيـة علـى أنواعها المختلفة، وبضمـن ذلك معاملات من خـلال أجهزة الصراف الآلي، أو من خلال موقع البنوك على شـبكة الانترنت.

والقفـزات الأكبر في عدد الأجهزة بـدأت في العام ٢٠١١، حينما ارتفع عددها بنسبة ٢٠٪ مقارنة مع العام الذي سبق، وبلغ عددها ١٢٢٣ جهـازا، وصولا الـى نهاية العام الماضـي حيث وصل، كما ذكر، الى ١٩٤٠ جهـازا. وهذه الارتفاعات الكبيرة تعود الى مخطط حوسبة البنوك، بمستوى اعلى، وعلى حساب عدد الملاكات فيها.

وحسب تقارير سـابقة، فإن البنوك الإسرائيلية الخمسة الكبرى تعتزم اغلاق ٢٥٠٠ وظيفة خلال السـنوات الثلاث القريبة، بعد أن كان عدد العاملين فيها قد تقلـص بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥ بما يزيد عن ٢٨٠٠ موظف. ويعمل حاليا في البنوك الخمسـة الكبرى حوالي ٤٤ ألـف موظف، بدلا من ٤٧ ألف موظـف تقريبا في العام ٢٠١٣.

وأكبر بنك من حيث التشغيل هو بنك ليئومي، الذي لديه ١٢ ألف وظيفـة، أقل بحوالي ٥٠٠ وظيفة مما كان فـي العام ٢٠١٣. ويليه بنك "هبوعليم" وهو أكبر البنوك الإسرائيلية، ويعمل فيه ١١ ألف موظـف، أقل بـ ١٣١٠ موظفين مما كان فـي ٢٠١٣. ثم يأتي بنك ديسـكونت، ثالث البنوك الإسرائيلية، ويعمل فيه ٩ آلاف موظف، أقل بألف موظف من قبل ثلاث سـنوات. ثم بنك مزراحي طفحوت الذي يعمـل فيه ٦ آلاف موظـف، بزيادة ٢٤٠ موظفـا منذ ٢٠١٣. والبنـك الأخير هبينليئومي، ٤ آلاف موظف، أقل بـ ٣٦٠ موظفا عما كان في ٢٠١٣.

باحث إسرائيلي:

معتقدات خرافية ومسلمات صنميّة وأضاليل هدّامة ساهمت في تبلور إجماع الرأي العام الإسرائيلي حيال الصراع مع الفلسطينيين!

*** "الفرضيات التي استوطنت في الوعي الإسرائيلي العام لا يعدو بعضها كونه أكاذيب خالصة وبعضها الآخر دعاية محسوبة وبعضها الثالث استنتاجات واهية استنادا إلى معطيات جزئية منقوصة وهي تشيع بيننا جميعا شعوراً بالاطمئنان إلى أن إسرائيل تحكم سيطرتها على هذا الواقع المربك والمحمّل بالمخاطر إلى جانب الإقرار المعزّي بأن إسرائيل على حق دائماً" ***

"تكرست وتجذرت في الرأي العام الإسرائيلي جملة من المعتقدات، المسلمات، الخرافات والأكاذيب الهدّامة حيال الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، استوطنت عبر السنوات في وعي غالبية الإسرائيليين حتى أصبحت عصية على التغيير. وكجزء من المعركة من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي، لزام علينا كشف هذه المعتقدات والخرافات وتفكيكها"- بهذه الكلمات يمهّد رامي ليفني، الباحث في مركز "مولاد- لتجديد الديمقراطية في إسرائيل" ومدير مشروع "بولي ـ أمل لقيادة سياسية اشتراكية ديمقراطية"، لمقالته التي يخوض خلالها، بالعرض والتحليل، في حالة "الخدر" التي انزلق إليها الرأي العام الإسرائيلي، عموماً، خلال السنوات الأخيرة واستسلامه الطوعي لسلسلة من الأكاذيب والأضاليل التي روّجتها وكرّستها السياسات الإسرائيلية الرسمية وماكينتها الإعلامية في كل ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، خلفياته، مركّباته وآفاق حله.

ويرى ليفني أن "لا اعتراض ولا استئناف، إطلاقا تقريبا، من جانب الجمهور الإسرائيلي عامة، على ما كرسته سياسات حكومات اليمين في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة بشأن القضية الفلسطينية"، وأن هذا يشمل، أيضا، "أوساط الوسط ـ اليسار التي لا تجادل في المكوّنات الأساسية للصورة التي رسمها اليمين"، بما في ذلك ـ مثلا ـ المسؤولية الفلسطينية الحصرية عن فشل "عملية السلام"، أو المطالبَة المبدئية بالاعتراف بالدولة اليهودية، مع الإشارة إلى أن هذه الأوساط (الوسط ـ اليسار) لا تختلف "إلا في منطق التعليل، في الأسلوب وفي وتيرة ترديد الحديث عن "حل الدولتين"، أو في المسائل التكتيكية، وفي مقدمتها التركيز على ضرورة عدم استفزاز الولايات المتحدة".

وفي محاولة الإجابة عن السؤال "كيف تبلور هذا الإجماع الإسرائيلي، الشامل تقريبا؟"، يرى ليفني أن "ثمة جملة من الأسباب لذلك"، السبب المركزي من بينها هو "استقرار سلسلة من المعتقدات، المسلمات، الخرافات الهدامة في الوعي الإسرائيلي العام بخصوص الصراع". ويؤكد أن "هذه الفرضيات، التي لا يعدو بعضها كونه أكاذيب خالصة وبعضها الآخر دعاية محسوبة وبعضها الثالث استنتاجات واهية استنادا إلى معطيات جزئية منقوصة ـ تشيع بيننا، جميعا، شعوراً بالاطمئنان إلى أن إسرائيل تحكم سيطرتها على هذا الواقع المربك والمحمّل بالمخاطر، إلى جانب الإقرار المعزّي بأن إسرائيل على حق، دائماً".

ولئن بدا أن الحديث يتعلق بـ "مجرد كلمات، ليس إلا"، غير أن هذه الكلمات "تسدّ، بقصد متعمد، مجال الرؤية السياسي ـ الحزبي أمام الإسرائيليين"، "تُخرس أي صوت آخر، مغاير، في السجال العام حول موضوعة السلام، تهيمن عليه وتُفرغه من أي مضمون، بما يساعدها على وصم أي صوت آخر بأنه "مجرد هلوسة"، لتُفقِد الإسرائيليين عامة، في نهاية المطاف، قدرتهم على فهم الحالة الإسرائيلية ـ الفلسطينية بصورة موضوعية وعقلانية".

ويشدد الكاتب على أنه "ينبغي توجيه جزء أساس من المعركة من أجل اتفاق سياسي إلى هذه الحلبة وتركيزه فيها: الكشف عن هذه المعتقدات والمسلمات الشائعة ومحاولة تفكيكها، سعياً إلى إزالة المعيقات التي تحول دون التفكير المستقل، المنفتح، المتعقل، النزيه والناقد". ولتحقيق هذه الغاية، "لا يكفي دحض الحقائق والمعطيات التي يطرحها ويروجها اليمين وطرح حقائق ومعطيات بديلة لها، بل من الضروري تحدي البنى التفكيرية التي يرسخها اليمين، الاستئناف على الفرضيات الأساس المتحيّزة التي يعرضها وكأنها حيادية ومفهومة ضمنا".

وفي إطار هذا المسعى، يعرض ليفني "أربعة نماذج" تدلل على ما يكرسه اليمين الإسرائيلي من "معتقدات، مسلمات وأضاليل" في أربع قضايا جوهرية هي التالية:

جذور الصراع

الخرافة التي يروجها اليمين الإسرائيلي بشأن «جذور الصراع» تنهل من الآراء المسبقة الإسرائيلية حول «تلون العرب وازدواجيتهم، يضمرون غير ما يعلنون»، وهو ما عبر عنه رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مؤخراً، في تعقيبه على خطاب وزير الخارجية الأميركي السابق، جون كيري، في الأمم المتحدة، حين قال (نتنياهو): «تحدث كيري عن المستوطنات على مدى أكثر من ساعة وبصورة استحواذية، دون أن يتطرق إطلاقاً إلى جذر الصراع ـ المعارضة الفلسطينية لدولة يهودية ضمن أية حدود، أيا كانت».

وللتدليل على بُطلان هذا الادعاء ومدى التضليل الذي ينطوي عليه، ذكّر الكاتب بأن إسرائيل وقعت على اتفاقيات سلام مع مصر والأردن من دون معالجة «جذور» المواجهة الإسرائيلية ـ العربية ودون أن تطالب إسرائيل بذلك، أصلاً، رغم أن «الغالبية الساحقة من مواطني مصر والأردن لم يكونوا، وليسوا اليوم أيضا، من محبّي صهيون، على الأقل... ناهيك عما يختلج في قلوب الإسرائيليين من مشاعر حقيقية حيال أولئك المواطنين». على أن «الشركاء في اتفاق سياسي ليسوا مطالَبين بأن يحبّوا بعضهم بعضاً، لا بل «ليسوا ملزَمين بالتصريح بمشاعرهم، وإنما بأن يتعلموا الاتفاق والتعايش فقط»، على أساس ما تمليه «معطيات الواقع، محدوديات القوة، ميزان المصالح، الشرعية الدولية، الوعي بمنحى التطور الذي يسير فيه العالَم»، لأن «هذه، جميعها، تسبق «الجذر» في مساعي تسوية النزاعات... علاوة على أن «الجذر» في حد ذاته دينامي وآيل للتغيير، ولو بأثر رجعي»! فحينما يتم التوصل إلى حل قومي ـ تسوياتي لصراع مثل الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، قد تكون لهذا الحل إسقاطات متأخرة، لاحقة، على مفهوم «جذر الصراع» وطريقة التعامل معه، بحيث يصبح «قوميا لا دينيا، وسياسيا ـ عمليا لا ميتافيزيقياً».

فمنذ اللحظة التي أعلن فيها دافيد بن غوريون عن إقامة دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨، «أصبحت السيادة السياسية، بنظرة إلى الوراء، هي الهدف المطلق الذي سعى إليه المشروع الصهيوني منذ بدايته وأصبحت الصهيونية ذاتها هي الدواء والحل للمشكلة اليهودية، منذ نشوئها». وعليه، فقد أصبحت الدولة الإسرائيلية هي «جذر» الصهيونية، فيما أصبحت الصهيونية هي «جذر» المسألة اليهودية. وهو ما لم يكن من قبل، بالضرورة، إذ «كانت ثمة رغبات وتوجهات أخرى تنافست فيما بينها على طول الطريق، لكنها هُزمت بالحلّ الأخير»!

ويخلص الكاتب، في هذا الباب، إلى القول إن «هذا ما ينبغي أن يحدث مع الفلسطينيين أيضا، بحيث تحدد النهايةُ البدايةَ، وليس العكس»، بالافتراض أن «اتفاقية سلام جيدة وعادلة ستقود إلى أنه في اللحظة التي تقوم فيها دولة فلسطينية، بما ستخلقه من واقع حي جديد وبما ستطلقه من طاقات بناءة، سيصبح في مقدورها تضميد وإشفاء جروح ومواجع الماضي لدى الفلسطينيين، احتواء قصة التشريد واللجوء والتغطية على رواية الصراع المعادي للاستعمار أو الصراع الديني»! ذلك أن «الجذر الحقيقي للصراع هو الإيمان بأن ثمة جذراً للصراع»!

حق العودة

يستهل الكاتب معالجته لما تراكم من «معتقدات، خرافات، مسلمات وأضاليل» في الرأي العام الإسرائيلي في موضوعة حق العودة باقتباس ما كان كتبه البروفيسور شلومو أفينيري (المحسوب على «اليسار الإسرائيلي») في صحيفة «هآرتس» عن أن «المشكلة ليست الحدود، ولا المستوطنات، ولا حتى القدس... وإنما، جذر الصراع هو الموقف الفلسطيني الرافض للتخلي عن مبدأ حق العودة».

ويبقى السؤال في جوهر الادعاء: هل لم يتخل الفلسطينيون عن حق العودة، حقا؟

يجيب ليفني على هذا السؤال فيقول: «هذه بديهية متجذرة حقا، وهي عابرة للمعسكرات جميعها في إسرائيل، لكنها غير صحيحة». ذلك أن «الحقائق التي تراكمت في هذا الموضوع تفضي إلى تفسير موضوعي واحد فقط: لقد تخلوا عنه (عن حق العودة) في الواقع، عملياً (دي فاكتو)، وبصورة غير قابلة للرد أو العكس».

وفي تفسيره هذا الاستنتاج، يقول الكاتب إنه «في اللحظة التي قبل فيها الفلسطينيون بالمبادرة العربية، التي تقرّ بأن حل قضية اللاجئين ينبغي أن يكون عادلاً، لكن مقبولاً على إسرائيل أيضا ـ وبالنظر إلى أن موقف إسرائيل الرافض لاستيعاب لاجئين هو موقف معروف وحازم ـ فقد أسقط الفلسطينيون عن جدول الأعمال مطلبهم بحق العودة بمعناه الذي يهدد إسرائيل ويشكل خطرا عليها». ويضيف: «لا يستطيع الفلسطينيون التنصل من ذلك. من الممكن الادعاء ـ دائما ـ بأن الفصل الذي يعالج مسألة اللاجئين في المبادرة العربية يتضمن، أيضا، بنوداً إشكالية بالنسبة لإسرائيل، مثل الارتكاز على قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ القاضي بضمان حق أي لاجئ في العودة إلى منزله إن رغب في ذلك، ما يعني أن الخطوة الفلسطينية هي مجرد مناورة خالية من أي مضمون. لكن هذا الادعاء مغلوط، أو هو تضليل متعمَّد، لأن من غير المعقول ـ بالتأكيد ـ أن الفلسطينيين لم يدركوا ولم يفهموا جيداً دلالات توقيعهم على النص الوارد في المبادرة العربية. فقد تم التمحيص بالكلمات، واحدة واحدة، مرارا وتكرارا، وكان الثمن السياسي الداخلي المحتمل واضحا تماما، كما كان التغيير في القدرة على المناورة مقابل إسرائيل في المفاوضات واضحا تماما أيضا ـ ولو لم يكن محمود عباس يرغب في ذلك، لما وقّع. فقد قرر التوقيع لأنه كان مصمما على إيصال رسالة إلى إسرائيل والولايات المتحدة، رسالة صيغت بصورة ضمنية، لكن ذات وزن هائل ـ حق العودة لن يشكل حجر عثرة في الطريق نحو التسوية».

وإلى ذلك ـ يردف الكاتب ـ ينبغي أن نضيف، أيضا، شهادات المفاوضين الإسرائيليين في مباحثات كامب ديفيد، طابا وأنابوليس حول «التوجه الفلسطيني الواقعي في قضية اللاجئين». فالتقارير التي صدرت عن المباحثات التي أجراها إيهود باراك مع ياسر عرفات في العام ٢٠٠٠ حول قضية اللاجئين «تحدثت عن السماح بعودة ما يقارب الـ ١٠٠ ألف لاجئ إلى إسرائيل». وفي قمة طابا، حاول الطرفان وضع آلية تقنية تفصيلية لتحديد هوية اللاجئين الذين سيُسمح لهم بالعودة، فيما أفاد إيهود أولمرت بأنه تباحث مع نظيره الفلسطيني في حل دائم لمسألة اللاجئين يشمل عودة عدد من اللاجئين يتراوح بين بضعة آلاف ـ حسب طلب أولمرت ـ وبضع عشرات الآلاف ـ حسب طلب عباس ـ فيما كان واضحا للجميع أن الحديث يجري عن «عودة رمزية، لا مكثفة».

ويمضي الكاتب في توكيد هذا التوجه بالاستناد إلى «تصريحات علنية يدلي بها مسؤولو السلطة الفلسطينية، مرارا وتكرارا»، مفادها أنهم «لا يسعون إلى وضع يغيّر فيه حق العودة التركيبة الاجتماعية في إسرائيل أو الميزان الديمغرافي». ويضيف على ذلك، أيضا، «تركيز القادة الفلسطينيين، في تعاطيهم العلني مع مسألة اللاجئين، على البُعد الرمزي ـ الفردي في منح كل لاجئ حق الاختيار بين بضعة خيارات، طبقا لمعايير سيتم وضعها بالاتفاق مع إسرائيل، وليس العودة المكثفة الفعلية».

ويخلص الكاتب، من ثم، إلى التساؤل: «هل ثمة طريق آخر لتفسير هذه المؤشرات كلها سوى التخلي الفلسطيني الفعلي عن حق العودة؟»، موضحاً أن «انقلابا قد حصل في الخطاب الفلسطيني المؤسساتي في قضية اللاجئين، ولم يكن (الانقلاب) عفو الخاطر أو صدفة، وإنما كان له هدف محدد: تهيئة الأرضية لتسويات في المفاوضات مع إسرائيل».

وما دام الأمر كذلك ـ كما يعرضه الكاتب هنا ـ يَسال السؤال، إذن: لماذا لا يُعلن الفلسطينيون موقفهم هذا (كما يصوّره هو) جهاراً وبصورة مباشرة؟ «لماذا لا يضعون حدا نهائيا لهذا الخطاب المزدوج، يبددون المخاوف وسوء الفهم؟». ويجيب قائلا: «لأن حق العودة يشكل عنصراً مقدساً في وجدان الشعب الفلسطيني، أحد أنوية الهوية الفلسطينية وأحد مكوّنات الكرامة الجمعية للفلسطينيين، الذين هم شعب لاجئين. وإلغاء فكرة حق العودة مثله مثل إلغاء الفكرة الصهيونية. كل ما يمكن فعله هو عدم تطبيقها، بل تحويلها إلى رمز. وحتى هذا، لا يتم إلا مقابل تحقيق عنصر آخر معادل، مثل التحرر من الاحتلال وإقامة دولة مستقلة... كلما حقق الفلسطينيون إنجازات أكثر على طاولة المفاوضات، كانوا أكثر قدرة على الوضوح في موضوع العودة، بل أكثر وضوحا في عدد اللاجئين المحدد (والمقلص) الذي يريدون من إسرائيل استيعابه، وهذا ما لا يستطيعون القيام به حتى الآن».

ويعتبر الكاتب أن «ما حصل من تليين في مواقف قيادة السلطة الفلسطينية في قضية اللاجئين خلال السنوات الأخيرة، حتى قبل أن يحصلوا على أي مقابل، يشكل في حد ذاته إنجازا هاما لإسرائيل ومن المحظور مطالبة القيادة الفلسطينية بأكثر من ذلك. لا يجوز توقع هذا منها ولا مطالبتها به، خشية زعزعة شرعيتها في نظر شعبها. فما قاله الفلسطينيون حتى الآن هو أقصى ما يمكن قوله وهو يشكل منطلقا جيدا لحوار بشأن التفاصيل».

الفلسطينيون يرفضون التفاوض

يستهل الكاتب في عرض «المعتقدات، الخرافات، المسلمات والأضاليل» في الرأي العام الإسرائيلي في هذا الباب باقتباس ما كتبه الكاتب الإسرائيلي أ. ب. يهوشع (في صحيفة «هآرتس») عن أن «السلطة الفلسطينية، التي تبنت حل الدولتين بصورة رسمية، تتهرب من إجراء مفاوضات جدية مع حكومة إسرائيل من أجل التطبيق الواقعي لهذا الحل». ويعتبر الكاتب أن هذا الرأي يمثل «بديهية شاملة، معتمدة في المجتمع وفي السياسة الإسرائيليين».

ثم ينتقل، مباشرة، إلى السؤال: من الذي يتحمل قسطاً أكبر من المسؤولية عن الجمود في عملية السلام، إسرائيل أم الفلسطينيون؟ فيسجل أن «الجواب الأكثر جرأة» الذي يمكن الحصول عليه من الغالبية الساحقة من المحسوبين على اليسار الإسرائيلي اليوم هو: «الجانبان»، وهو «جواب يبدو متوازنا ومنصفا، بفضل ما فيه من مماثلة»، غير أن «هذه المماثلة ليست ضمانة لجودة الادعاء، لأنها لا تعكس بالضرورة انفتاحا أو رجاحة رأي عميقة، وإنما هي تعكس استخفافا فكريا ومحاولة للتمويه والتعمية».

ولأن «المسألة بسيطة جداً» ـ كما يقول ـ يقترح الكاتب «إجراء اختبارين للحقائق، كي نقرر هوية الطرف المسؤول عن الطريق السياسي المسدود بين القدس ورام الله»: الأول ـ أي الطرفين أعلن التزامه الصريح بمركّبات لحل سياسي هي أقرب إلى المقترحات المتوقعة للتسوية النهائية (معايير كلينتون، عرض أولمرت لأبي مازن، المبادرة العربية، مبادئ خطاب كيري)؛ الثاني ـ أي الطرفين أبدى موافقته ـ ودفع ثمنا سياسيا لقاء موافقته هذه ـ للتنازل عن ورقة المساومة الأثمن التي يمتلكها من أجل تحسين الفرص لتحقيق الاتفاق؟

ويقرر الكاتب، بصورة حازمة، إن «الجواب غير المتحيز في كلتا الحالتين هو: الفلسطينيون»، وذلك «ليس من كرم أخلاق، ولا من نقاء ضمير أو سذاجة، وإنما من منطلق الوعي والحسم بأن هذه هي مصلحتهم الوطنية». ويضيف: «في جميع القضايا الهامة والحاسمة ـ الحدود، المستوطنات، تبادل الأراضي، القدس واللاجئون ـ من السهل جدا الإقرار بأن موقف محمود عباس أقرب بكثير من موقف نتنياهو إلى إطار اتفاق السلام المستقبلي المحتمل... فعباس يريد عاصمتين في القدس، بينما يريد نتنياهو عاصمة يهودية واحدة؛ عباس يطالب بحدود حزيران ٦٧ مع تعديلات طفيفة، بينما يتحدث نتنياهو عن «أقل من ذلك بكثير جدا»؛ عباس يطالب بإخلاء المستوطنات، بينما يعلن نتنياهو أنها لا تشكل عقبة أمام تحقيق السلام».

ويبيّن الاختبار الثاني ـ كما يضيف الكاتب ـ أن «السلطة الفلسطينية قد أعلنت وجوب التخلي عن أية مقاومة مسلحة ضد إسرائيل وأنها تفي بتعهداتها والتزاماتها في هذا الخصوص وتعمل من أجل تطبيقها منذ سنوات، بحزم وفاعلية، ما يعني أنها تخلت عن ورقة الضغط الأساسية التي كانت تمتلكها مقابل إسرائيل، لأن وقف المقاومة الفلسطينية العنيفة شكّل، على الدوام، دافعا مركزيا وراء تطلع إسرائيل إلى تحقيق السلام... وباعتمادها هذا النهج، أدت السلطة الفلسطينية حصتها ـ من جانب واحد ـ في معادلة «الأرض مقابل السلام» التاريخية ونفذت التزامها بالمحافظة على الهدوء، حتى قبل حصولها على أية أراض بالمقابل».

ويتحدث الكاتب عن «التضحية السياسية الجسيمة» التي قدمتها حركة «فتح» برئاسة محمود عباس في هذا السياق، وتمثلت في «المسّ بمكانتها، بسمعتها ومصداقيتها في الشارع الفلسطيني، حدّ اتهامها بالتصالح والتعايش مع الاحتلال»، غير أن «قرارها كان قرارا استراتيجيا». ومع ذلك، يؤكد الكاتب أنه «لا يمكن، بالطبع، الركون إلى هذا القرار إلى الأبد، إذ ثمة شخصيات فلسطينية بارزة لا توافق عليه، مطلقاً».

في المقابل، يسجل الكاتب أن «الحكومة الإسرائيلية لم تفعل شيئا موازيا ولم تتصرف بصورة مماثلة»، إذ «لم تكن مستعدة للمخاطرة بوقف البناء في المستوطنات بثمن تأليب الرأي العام ضدها، أو بتعريض الائتلاف الحكومي للخطر، ولذا فإن مسؤوليتها عن الفراغ السياسي الذي نشأ هي أكبر بكثير من مسؤولية الفلسطينيين». وحيال هذا، فحتى لو فعلت القيادة الفلسطينية أكثر بكثير مما فعلت «لما نجحت في دفع نتنياهو إلى المساهمة بحصته في مسعى التوصل إلى التسوية، من خلال تجميد البناء الاستيطاني و/ أو تبني مواقف معقولة في القضايا الجوهرية».

ويخلص الكاتب إلى القول إنه «بين مفاوضات تنتهي بخيبة أمل وإخفاق مؤكدين وبين بقاء الوضع القائم (ستاتيكو)، الخيار الثاني هو الأفضل. وحسناً يفعل محمود عباس في عدم تجاوبه مع مناورات نتنياهو، لأن محادثات السلام المتواصلة على نحو عقيم ودون تحقيق أية نتائج لا تخدم سوى مناورات نتنياهو السياسية ـ الحزبية، لكنها تُبعد فرص السلام الحقيقي. وفي هذا، فإن «رفض» عباس ينسجم تماما مع المصلحة الإسرائيلية الحقيقية»!

الفلسطينيون مسؤولون عن فشل عملية السلام

في هذا الباب، ينطلق الكاتب من تصريح رئيس المعارضة الإسرائيلية، إسحاق هيرتسوغ (رئيس حزب «المعسكر الصهيوني») عن أنه «من غير الممكن اليوم الدخول إلى غرفة واحدة والتباحث مع الفلسطينيين ثم الخروج، على الفور، متعانقين بعد التوقيع على تسوية شاملة تعيدنا إلى حدود حزيران ١٩٦٧ وتقسّم القدس» (صحيفة «هآرتس»)؛ ثم يعززه بما ورد في البرنامج السياسي لحزب «يوجد مستقبل» (يش عتيد) برئاسة يائير لبيد: «لقد عرضت إسرائيل على الفلسطينيين مرتين، في العام ٢٠٠٠ وفي العام ٢٠٠٦، نحو ٩٠٪ من المناطق ليقيموا عليها دولة، لكنهم رفضوا»!

ويعتبر الكاتب أن هذه «خرافة تبسيطية تتعلق بجولتين من المفاوضات حول التسوية النهائية بين إسرائيل والفلسطينيين ـ بين إيهود باراك وياسر عرفات أولاً، ثم بين إيهود أولمرت ومحمود عباس ثانياً ـ يُتَّهَم الفلسطينيون بإفشال كلتيهما وبأنه لم تتوفر لديهم فيهما أية نية حقيقية للتوصل إلى اتفاق».

ويؤكد الكاتب أن «هذا الملف قد وُضع موضع البحث والتمحيص مراراً وليس ثمة ما يُضاف عليه، سوى التذكير بمعطيين اثنين فقط: الأول ـ ليس ثمة بين أعضاء الطواقم الإسرائيلية في كلتا جولتي المفاوضات مَن يزعم الآن، أو قد زعم في الماضي، بأن شيئاً لم يتحقق فيهما وبأن الوقت قد ضُيّع سدى، بل العكس هو الصحيح: جميعهم يشهدون بأن المباحثات كانت شاملة وهادفة، بل حثيثة جدا في بعض الأحيان، وتطرقت إلى القضايا الجوهرية، حتى أن الفجوات قد تقلصت كثيرا، وإن لم يكن بالقدر الكافي». ولذلك، «ليس ثمة أساس من الصحة للادعاء بأن الفلسطينيين «لم يحضروا» إلى المفاوضات»!

أما المعطى الثاني، فهو أن رئيسي الحكومة الإسرائيلية السابقين، إيهود باراك وإيهود أولمرت، قد ألمحا، بصورة غير مباشرة، إلى أن المقترحات النهائية التي قدماها خلال المفاوضات ـ وهي التي لم يقبل بها الفلسطينيون ـ كان يمكن أن تكون أكثر سخاء بكثير»! لا بل، يقرّ كلاهما، أيضا، بأن ثمة مسافة لا تزال تفصل بين مقترحاتهما الأخيرة وبين المقترحات المقبولة على المجتمع الدولي بشأن التسوية النهائية، وفي مقدمتها المبادرة العربية.

وأياً تكن مسؤولية الجانب الفلسطيني عن فشل المفاوضات، تبقى الحقيقة ـ وفقاً للكاتب ـ أن "إسرائيل لم تستنفد هامش المرونة المتاح لها ولم تبلغ الحد الأدنى الذي يمكن أن يكون مقبولاً على الفلسطينيين".

وعلاوة على هاتين النقطتين، من الضروري والمفيد الإشارة إلى الجدول الزمني القاسي والضاغط وإلى الظروف السياسية ـ الحزبية الداخلية (في إسرائيل) غير المحتملة التي جرت فيها جولتا المفاوضات المذكورتان: فقد كان إيهود باراك يفاوض في كامب ديفيد بينما كانت حكومته تتعرض لهزات متتالية، ثم خاض مفاوضات طابا بعد أن كانت حكومته قد سقطت، قبل أسابيع قليلة من الانتخابات البرلمانية التي هُزم فيها. وفي هذه الأثناء، قام أريئيل شارون، رئيس المعارضة آنذاك، بزيارة المسجد الأقصى مما أدى إلى اندلاع الانتفاضة الثانية. أما إيهود أولمرت، فقد فاوض محمود عباس بينما كان حزبان مركزيان في حكومته يحاصرانه ويقيّدان خطواته بتهديدات بالانسحاب من الحكومة، على خلفية تورطه في القضايا الجنائية التي آلت إلى تقديمه إلى المحاكمة ثم إلى استقالته.

الواقع الاحتلالي: عنف على مدار الساعة. (أ.ف.ب)

المشهد الاسرائيلي

إلى أين وصلت العملية السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية؟

بقلم: أودي ديكل وإيما بتراك (*)

المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية: ماراثون بلا أفق.

مدخل

منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو في أيلول ١٩٩٣، جرت عمليا ثلاث جولات ونصف الجولة من المفاوضات حول التسوية الدائمة (قمة كامب ديفيد الثلاثية في العام ٢٠٠٠، والتي استندت إلى معايير الرئيس بيل كلينتون، وعملية- مؤتمر- أنابوليس ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩، ومبادرة وزير الخارجية الأميركي جون كيري ٢٠١٣ - ٢٠١٤).

وقد مُنيت جميع هذه الجولات بالفشل في ضوء فجوات غير قابلة للجسر بين مواقف الطرفين في القضايا الجوهرية المتعلقة بالتسوية الدائمة، ونظرا لانعدام التناظر في أهداف المفاوضات. ولم تجدِ أيضا جميع المحاولات الهادفة إلى تخطي المشكلة عن طريق اللجوء إلى توجهات مختلفة لدفع المفاوضات قدما.

وقد أفضى كل ذلك إلى اندلاع موجات عنف وإلى جمود عميق في المفاوضات وتقويض آمال الطرفين بالتوصل إلى تسوية.

يسعى هذا المقال إلى تفحص مسألة ما إذا كانت خيارات وإمكانات التسوية الدائمة قد سقطت من جدول الأعمال، وذلك عن طريق بعدين مختلفين: القضايا الجوهرية وأهميتها في القدرة على التوصل إلى تسوية، وتطور التوجهات المختلفة إلى حالة إلتفاف على، أو معالجة للقضايا الجوهرية والتقدم في العملية السياسية.

بعد هذا التفحص يتناول المقال الحل المقترح والذي ينبثق عن تحليل وتفحص دروس وعبر المفاوضات، وذلك استنادا إلى فرضيتي عمل، الأولى: أن حل الدولتين هو الإمكانية الأفضل، والثانية: أنه لا مفر من أجل تطبيق هذا الحل من وجود سلطة فلسطينية قوية ومسؤولة وتؤدي عملها كما يجب.

إن الطريق المقترح هنا يتمثل في تدشين عملية انتقالية من دون تطلعات لحل سريع وموحد لكل الخلافات بين الطرفين، ولكن على أن تسعى هذه العملية لخلق واقع دولتين.

مراجعة لجولات المفاوضات

تحول إعلان المبادىء والاتفاقية الانتقالية اللذان تم التوصل إليهما في أوسلو إلى حجر الزاوية في العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وما زالت هذه المبادىء تشكل في عدد من المجالات أساسا لتنظيم شبكة العلاقات بينهما.

إن المساهمة الرئيسة التي قدمتها اتفاقيات أوسلو هي إعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود وتعهد المنظمة بالامتناع عن القيام بأية أعمال مقاومة عنيفة ضدها، جنبا إلى جنب مع اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وكشريك في المفاوضات.

إضافة الى ذلك فقد رسمت عملية أوسلو وجولات المفاوضات التي جرت في أعقابها، ومن ضمن ذلك القرارات الدولية، نموذج الحل المتمثل في دولتين قابلتين للحياة، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن بين النهر والبحر.

أما الحلول النظرية الأخرى، مثل دولة واحدة ثنائية القومية، أو دولة جميع مواطنيها، وإمكانية "ثلاث دول" (تشمل الضفة الغربية وإسرائيل وقطاع غزة ككيانات مستقلة تحت إدارة ذاتية)، وكونفدرالية أردنية – فلسطينية، أو كونفدرالية إسرائيلية – فلسطينية (حيز جغرافي واحد لدولتين)، فلم تُبحث بصورة رسمية من جانب الطرفين.

الفجوات في القضايا الجوهرية

تعمقت بمرور السنوات الفجوات التي ظهرت في القضايا الخلافية الجوهرية، ولا سيما عقب فقدان الثقة بين الطرفين وتغير البيئة الإستراتيجية. ففي هذه المسائل ثمة موتيف – عنصر رئيسي – راسخ وعاطفي يكبح أي تقدم.

ففي موضوع الحدود والأراضي قضى الموقف الإسرائيلي الذي عرض في معظم جولات المفاوضات بأن حدود العام ١٩٦٧ ليست قابلة للدفاع (وفق تفسيرها - أي إسرائيل- لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨) وأنه يجب أن يؤخذ بالحسبان عند رسم خط الحدود المستقبلي بين الدولتين، الوضع الذي نشأ في المنطقة - على الأرض - منذ العام المذكور، بمعنى وجود الكتل الاستيطانية.

في المقابل، يقول الفلسطينيون - بعدما تخلوا عن مطالبتهم بحدود التقسيم - إن قبولهم بقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (حدود ما قبل حرب حزيران ١٩٦٧) يشكل تنازلا كبيرا ومؤلما عن معظم أرض وطنهم، إذ إن دولتهم هذه ستقوم فقط على ٢٢ في المئة من مساحة فلسطين التاريخية. ولذلك فإن حدود ١٩٦٧ تشكل، حسب رؤيتهم، نقطة البداية الدنيا في المفاوضات، وبالتالي فإنهم لا يستطيعون إبداء مرونة والموافقة على مساحة أقل من ذلك. هذا بينما يرى الجانب الإسرائيلي أن حدود العام ١٩٦٧ تشمل مساحة أكبر من المساحة القصوى التي ستعطى للدولة الفلسطينية العتيدة.

وعلى الرغم من قبول إسرائيل بمبدأ أن المناطق التي احتلت في حرب حزيران ١٩٦٧ هي الأساس لحساب مساحة أراضي الدولة الفلسطينية، فإن الطرفين يواجهان صعوبة في الموافقة على الحجم والتناسب في كمية ونوعية تبادل الأراضي. وقد طرح، في هذا السياق، على امتداد الجولات التفاوضية، موقف فلسطيني ثابت ملخصه تبادل أراضٍ متساوٍ في الكمية والنوعية، لا يزيد حجمه عن ١٫٩ في المئة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. في المقابل فقد تغير موقف إسرائيل تبعا لهوية رئيس الحكومة الفعلي، وقد ازدادت المرونة الإسرائيلية بمرور السنوات فيما يتعلق بالتنازلات الإقليمية. فقد عرض رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، الصيغة الرسمية الأكثر سخاءً تجاه الفلسطينيين: ضم الكتل الاستيطانية بحجم ٦٫٥ في المئة إلى حدود إسرائيل، وتعويض الفلسطينيين في المقابل بإعطائهم أراضي من داخل إسرائيل بحجم ٥٫٨ في المئة، على أن تحول مساحة الفجوة المتبقية (٠٫٧ في المئة) إلى الممر (الآمن) الذي يربط بين قطاع غزة والضفة الغربية.

هذه الديناميكية أوجدت حافزا قويا لدى الفلسطينيين لعدم المساومة أو المرونة في المفاوضات وانتظار عرض إسرائيلي أفضل. مع ذلك وإذا ما أخذنا بالحسبان تركيبة الزعامة الإسرائيلية منذ ذلك الوقت والمناخ العام والسياسي المتكون، فإنه ليس من المتوقع أن يقدم في المستقبل القريب عرض سخي كعرض رئيس الحكومة السابق أولمرت.

مسألة الأمن: تقضي الرؤية الإسرائيلية بأن الأمن حيوي لإقامة وتوطيد علاقات سلام، وقد طالبت إسرائيل على امتداد السنوات بترتيبات أمنية تضمن عدم المساس بأمنها. في المقابل فإن وجهة النظر الفلسطينية ترى في السلام مكونا رئيسا في مجال الأمن. ويقر الفلسطينيون باحتياجات إسرائيل الأمنية، ولكن ليس على حساب سيادتهم الكاملة، في البر والجو والبحر. وعلى سبيل المثال ففي الوقت الذي يرى فيه الفلسطينيون في السيطرة الجوية في سماء الضفة الغربية مسألة سيادية، ترى إسرائيل أن هناك حاجة لمجالٍ جوي واحد يخضع لسيطرة أمنية إسرائيلية مشددة. وقد وسعت حكومة إسرائيل، على أرضية التطورات في الشرق الأوسط والساحة الفلسطينية، مطالبها الأمنية لتشمل حرية عمل عسكري في كامل الحيز الفلسطيني دون قيود زمنية، غير أن هذا التوجه أو الطلب رفض جملة وتفصيلا من جانب الفلسطينيين.

مسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين: تمثل منظمة التحرير الفلسطينية السكان القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي أماكن اللجوء. كذلك فإن الالتزام تجاه اللاجئين الفلسطينيين يحد من مرونة منظمة التحرير الفلسطينية في كل ما يتعلق بالمطالبة بـ «حق العودة» للاجئي العام ١٩٤٨. وبالنسبة للاجئين فإن الإقامة في دولة فلسطينية في الضفة الغربية وليس في الأماكن التي عاشوا فيها قبل العام ١٩٤٨، يعني ضياع حلم العودة الماثل في قلب الرواية الوطنية الفلسطينية. وليس عبثا أنه جرى على امتداد السنوات تنمية ورعاية هذا الحلم في صورة الاحتفاظ بالمفتاح كرمز لتوق الفلسطينيين وتطلعهم للعودة إلى ديارهم وبيوتهم التي نزحوا عنها في العام ١٩٤٨.

ويقول محمود عباس، كرئيس للسلطة الفلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية، إنه غير مخولٍ بالتنازل عن «حق العودة»، ولذلك لا يمكن له الموافقة على الرأي القائل بأن إسرائيل هي «البيت القومي» للشعب اليهودي، وأن تكون دولة فلسطين هي البيت القومي للشعب الفلسطيني، إذ أن ذلك يشكل من ناحية عملية تنازلا عن حق العودة. ويبدي عباس استعداده للمساومة حول حجم العودة، ولكن ليس حول الحق ذاته. من جانبها ترى إسرائيل في الاتفاق سبيلا للمحافظة على هويتها وخصوصيتها كدولة يهودية وديمقراطية، ومن هنا فإن الإعتراف، ناهيكم عن تجسيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين، يعني بالنسبة لإسرائيل فقدان هويتها كبيت قومي للشعب اليهودي، ومساسا بالأكثرية الديمغرافية الماثلة في أساس الدولة اليهودية. بالإضافة إلى ذلك، تدعي إسرائيل أن الاعتراف بحق العودة يعني عدم القبول بنهاية المطالب. هذه الفجوات لا تؤدي فقط إلى عرقلة التوصل إلى تسوية دائمة، وإنما تقوض أيضا القدرة على التوصل إلى حل براغماتي يستجيب لإحتياجات كلا الطرفين.

مسألة القدس: يطالب الفلسطينيون طوال الوقت بقيام عاصمتين في القدس وبالسيطرة على الأماكن المقدسة للديانتين الإسلامية والمسيحية في المدينة، ولا سيما في الحرم القدسي الشريف. غير أن إسرائيل واجهت صعوبة في الاعتراف بعاصمتين في القدس. وقد تضمن عرض رئيس الحكومة أولمرت الذي كان سخيا في هذه المسألة أيضا، خطة مبادئ تكون بموجبها الأحياء اليهودية (التي أقيمت في القدس الشرقية بعد العام ١٩٦٧) جزءًا من عاصمة إسرائيل، على أن تكون الأحياء العربية جزءًا من القدس الفلسطينية، وأن تطبق مكانة خاصة في منطقة «الحوض التاريخي» (الذي يشمل بلدة القدس القديمة، جبل الهيكل- الحرم القدسي الشريف، مدينة داود وجبل الزيتون)، التي يطالب الطرفان بالسيادة عليها، ويبديان استعدادا لإحالة صلاحيات إدارية فيها إلى طرف ثالث. غير أن الفلسطينيين رفضوا قبول هذا العرض أيضا، وبالتالي فقد ظلت الفجوات جوهرية بين الجانبين.

عائق المسائل الجوهرية

فيما عدا صعوبة التوصل إلى توافق في شأن كل مسألة من هذه المسائل أعلاه، ثمة عائق آخر يلقي بظلاله على المفاوضات، وينبع من واقع التعاطي مع هذه المسائل كوحدة واحدة يجب التوصل إلى حل حولها. وقد اختار الفلسطينيون، في كل مرة أوشكت فيها جولات المفاوضات على الاقتراب من خط النهاية والتوصل إلى حل نهائي يتضمن بحثا للمسائل الجوهرية كوحدة واحدة، الانسحاب من مائدة المفاوضات، سواء عن طريق رفض العرض المقترح أو عن طريق عدم التعامل مع مثل هذا العرض، دون تقديم اقتراح مضاد. وقد آثر محمود عباس عدم الرد إيجابا أو سلبا على اقتراح أو عرض رئيس الحكومة أولمرت في أواخر العام ٢٠٠٨، كذلك فعل عرفات الشيء ذاته في كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ إزاء عرض رئيس الحكومة إيهود باراك، وفيما بعد أيضا عندما رفض المعايير التي وضعها الرئيس الأميركي بيل كلينتون للتسوية الدائمة. وقد رفض الرئيس عباس فكرة المرحلة الثانية في «خريطة الطريق»- إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود مؤقتة- ولم يوافق على التعاطي مع اقتراح وزير الخارجية الأميركي جون كيري بشأن مبادئ إطار لتسوية دائمة في أوائل العام ٢٠١٤. لقد اختار عباس اللجوء لمقارعة إسرائيل في الساحة الدولية، حيث أنه يتمتع هناك بمكانة مفضلة كما أنه غير مطالب باتخاذ قرارات صعبة ومواجهة انتقادات داخلية واتهامات بالخيانة. هذه الظاهرة المتكررة تدل على أن الفلسطينيين غير مستعدين لإبداء أية مرونة في المعايير التي وضعوها لأنفسهم من أجل التوصل لاتفاق، ولا يمكن للقادة أن يبدوا مرونة أيضا واتخاذ قرارات صعبة لا تتماشى مع تطلعات الجمهور الفلسطيني. وعلى ما يبدو فإن الزعامة الإسرائيلية الحالية ستواجه أيضا صعوبة في اتخاذ قرارات تنطوي، إلى جانب تقديم تنازلات مؤلمة، على مخاطرة أمنية.

تطور التوجه لإدارة العملية السياسية

جرى على امتداد السنوات اختبار وتطبيق عدة توجهات استهدفت دفع عملية سياسية لجهة التوصل إلى تسوية دائمة. وقد رسمت محادثات أوسلو التوجه السيروراتي، الذين يتمثل في جوهره بمحاولة تشكيل واقع كيانين ضمن عملية متدرجة، عن طريق تطبيق خطوات بانية للثقة وإقامة حكم فلسطيني مستقل يرعى السكان الفلسطينيين. وقد كانت ثمة آمال في أن تؤدي بيئة كهذه إلى تعزيز التفاهمات والثقة بين الطرفين، وتعطي الجانب الفلسطيني مكتسبات إستراتيجية يسعى إلى المحافظة عليها، بمعنى ارتفاع قيمة «ثمن الخسارة» بالنسبة لهم. ومن ناحية عملية لم يلتزم كلا الطرفين بتعهداتهما تجاه الاتفاقية الانتقالية، واشترطا تجسيد هذه التعهدات بالتنفيذ المسبق من جانب الطرف الثاني، وسط توجيه اتهامات متبادلة بشأن الفشل وفقدان الثقة.

وفي ضوء فشل هذا التوجه (السيروراتي) طرح توجه حالة النهاية، وفحواه السعي للتوصل إلى اتفاق دائم. وهذا التوجه الذي تطور في فترة ولاية إيهود باراك، سعى إلى تحديد مسبق لمعايير التسوية الدائمة مع الفلسطينيين، وسط القفز عن المراحل الانتقالية. وقد كان هذا التوجه الأساس الذي عقدت بناء عليه قمة كامب ديفيد الثلاثية في العام ٢٠٠٠، وكان استمرارا للمعايير التي وضعها الرئيس الأميركي كلينتون للتسوية الدائمة. وبعد فشل محادثات كامب ديفيد ورفض ياسر عرفات لمبادئ الرئيس كلينتون اندلعت الانتفاضة الثانية بوتيرة إرهاب وعنف أودت بحياة كثيرين من كلا الجانبين، وأدت إلى فقدان الثقة وإلى التراجع عن التفاهمات وأشكال التعاون بين الجانبين. في ظل ذلك المناخ الذي ساد فيه الإرهاب والجمود السياسي، طرحت اقتراحات غير رسمية في مسارات التفافية، أي قنوات مفاوضات غير رسمية. أحد الأمثلة البارزة كانت مبادرة جنيف، التي بلورها خبراء إسرائيليون وفلسطينيون، والتي تضمنت تفاهمات حول جميع عناصر ومكونات التسوية الدائمة. في الوقت ذاته بلورت جامعة الدول العربية، ضمن قناة أخرى، «مبادرة السلام العربية» التي أبدت استعدادا لتطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل مقابل التوصل إلى سلام عادل وقابل للحياة، يرتكز على انسحاب إسرائيل الكامل من كل الأراضي الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧ (الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان). غير أن أيا من تلك المبادرات والقنوات غير الرسمية لم ينجح في إحراز الاختراق أو التقدم المطلوب، وذلك بسبب انعدام الثقة العميق وكذلك في ضوء إستمرار العنف والإرهاب.

في العام ٢٠٠٣ وفي محاولة لإعادة الطرفين إلى مائدة المفاوضات، بلورت «الرباعية الدولية»، بقيادة الرئيس الأميركي جورج بوش (الابن) «خريطة طريق للسلام»، وهي توجه سيروراتي تدريجي يضع جدولا زمنيا لخلق وتمهيد الظروف لإجراء مفاوضات حول التسوية الدائمة. وقد عرضت الوثيقة الشروط التي اعتبرتها اللجنة الرباعية الدولية شروطا حيوية من أجل بحث القضايا الجوهرية في الاتفاق الدائم. وقد كانت الغاية رسم محور زمني ينقسم إلى ثلاث مراحل مركزية، تقوم في نهايتها دولة فلسطينية مستقلة ويسود تطبيع في العلاقات بين إسرائيل والدول العربية. وأكدت خطة «خريطة الطريق» الحاجة إلى الأمن والاستقرار كشرط مسبق للمفاوضات، إلى جانب وقف البناء في المستوطنات وضرورة بناء الأساس الملائم لقيام دولة فلسطينية. غير أن كلا الطرفين لم يلتزما بالتعهدات التي قطعها كل منهما على نفسه في المرحلة الأولى.

التوجه أحادي الجانب: لقد اختير هذا التوجه باعتباره الخيار المفضل لدى حكومة أريئيل شارون في ضوء استمرار الإرهاب وإدراك الحكومة ذاتها أن ياسر عرفات غير معني بالتوصل إلى اتفاق سلام.

في العام ٢٠٠٢ صادقت الحكومة الإسرائيلية على إقامة جدار الأمن (جدار الفصل) وذلك لحماية مواطني إسرائيل من تسلل «مخربين» ووقوع عمليات إنتحارية في الأراضي الإسرائيلية ذاتها وفي الكتل الاستيطانية المتاخمة للخط الأخضر. وقد تمثلت الخطوة الأحادية الجانب التي نفذت لاحقا في الانفصال عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية في العام ٢٠٠٥.

وقد كان المنطق في هذا السياق أيضا مشابها إذ كان يتعين على إسرائيل أن تصوغ بنفسها الواقع الأمني المريح لها، وانطلاقا من الإدراك بأن السيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة هي عبء إستراتيجي أكثر من كونها مكسبا. لقد اعتقد أريئيل شارون بأن إنهاء السيطرة والمسؤولية الإسرائيليتين على مليون ونصف المليون فلسطيني في القطاع (قرابة مليوني فلسطيني حاليا) من شأنه أن يحسن الوضع الإستراتيجي لإسرائيل وأن يرغم الفلسطينيين على تحمل المسؤولية وعلى برهنة قدرتهم على صعيد بناء دولة وإقامة حكم ذاتي فاعل. غير أن الآمال التي علقت على الانفصال تبددت عندما سيطرت حركة حماس على قطاع غزة في العام ٢٠٠٧، ما أدى إلى تصدع غير قابل للرأب بين قيادة السلطة الفلسطينية وحركة فتح من جهة وقيادة حركة حماس في قطاع غزة من جهة أخرى، والذي أثار مخاوف شديدة في إسرائيل فيما يتعلق بانعكاسات تنفيذ انفصال مشابه عن الضفة الغربية.

التوجه المدمج- التوجه السيروراتي وتوجه حالة النهاية: في أعقاب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة والتغييرات في صفوف الزعامة الفلسطينية بعد وفاة عرفات، جرت محاولة لإيجاد عملية سلام تتجاوز حماس. وقد كانت النتيجة عقد مؤتمر السلام في أنابوليس في العام ٢٠٠٧ برعاية أميركية ومشاركة ممثلي دول الرباعية الدولية والعديد من الدول العربية، وذلك كنقطة انطلاق لاستئناف محادثات السلام. وكانت الفكرة هي الدمج بين التوجه السيروراتي التدريجي المنصوص عليه في خريطة الطريق وبين توجه حالة إنهاء المفاوضات الذي يركز على تسوية دائمة شاملة. وقد أجرى الطرفان مفاوضات حثيثة للتوصل إلى اتفاق دائم جنبا إلى جنب مع تنفيذ المرحلة الأولى في خريطة الطريق، والذي يشكل شرطا مسبقا لتطبيق تسوية دائمة وسط تعزيز وتقوية زعامة السلطة الفلسطينية وقاعدتها السلطوية.

غير أن المحادثات تعرضت لانتكاسة وتوقف في نهاية العام ٢٠٠٨ دون أن يرد الجانب الفلسطيني على عرض رئيس الحكومة أولمرت تقديم تنازلات متبادلة.

وجاءت عملية «الرصاص المصبوب» العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة ومن ثم إستقالة أولمرت من رئاسة الحكومة لتوفرا سببا للفلسطينيين، إن لم نقل ذريعة، للامتناع عن إعطاء رد على عرض الاقتراح الإسرائيلي ولتحويل العملية السياسية برمتها إلى عملية عقيمة.

وفي صيف العام ٢٠١٣ دشن وزير الخارجية الأميركي جون كيري جولة مفاوضات استمرت تسعة أشهر بهدف بلورة مبادىء لاتفاقية إطار بشأن التسوية الدائمة، وذلك جنبا إلى جنب مع تنفيذ خطوات لبناء أجواء داعمة للعملية السياسية. وقد جرى ذلك في ظروف صعبة سادها انعدام ثقة وجمود مستمر وشعور في صفوف الجمهور لدى الجانبين بعدم القدرة على التوصل إلى تسوية دائمة. وقد مُنيت «جولة كيري» أيضا بالفشل بعدما رفض الرئيس عباس الرد على المبادىء التي عرضها وزير الخارجية الأميركي. مع ذلك فإن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لم يكتفِ بالترتيبات الأمنية التي اقترحها الأميركيون، كما أنه لم يبدِ إستعدادا لإقامة عاصمتين في القدس. إلى ذلك فإن حقيقة استمرار حكومة نتنياهو في أنشطة البناء في المستوطنات خلال المفاوضات أُعتبرت في نظر الفلسطينيين والمجتمع الدولي بمثابة برهان على عدم رغبة حكومة إسرائيل في تقديم التنازلات اللازمة لحل الدولتين. وقد رفض الفلسطينيون من جهتهم تقديم أي تنازل قبل أن تقوم إسرائيل علنا برسم حدود الدولة الفلسطينية، ووضع جدول زمني لإخلاء المستوطنات والاعتراف بالقدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية. إضافة الى ذلك رفض الجانب الفلسطيني بشدة الإعتراف بإسرائيل كـ «دولة قومية للشعب اليهودي».

وبعد بضعة أسابيع اندلعت مجددا أعمال العنف في المنطقة وذلك مع بداية عملية «الجرف الصامد» في قطاع غزة، الأمر الذي جعل نهاية النزاع تبدو أبعد من أي وقت مضى.

[يتبع]

(*) أودي ديكل- عميد احتياط وباحث كبير في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. إيما بتراك- مساعدة بحث في «معهد دراسات الأمن القومي». هذا المقال ظهر في العدد الأخير (كانون الثاني ٢٠١٧) من فصلية «عدكان إستراتيجي» (المستجد الإستراتيجي) الصادرة عن المعهد. ترجمة خاصة لـ«المشهد الإسرائيلي»: سعيد عيّاش.

تقرير غير مسبوق لمراقب الدولة الإسرائيلية:

«الصندوق القومي الإسرائيلي» (كيرن كييمت): تجاوزات وشبهات وصفحات سريّة!

كتب هشام نفاع:

قدّم مكتب مراقب الدولة الإسرائيلية، بتاريخ ١٨،١،٢٠١٧، تقريرًا غير مسبوق إلى الحكومة الإسرائيلية حول عمل وأداء وحسابات الجهاز المسمى «كيرن كييمت ليسرائيل»: الصندوق القومي الإسرائيلي.

وأشار التقرير في عنوانه الرئيس إلى «معلومات حول مخاوف من مخالفات جنائية» في «الصندوق».

وهذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها «الصندوق» لرقابة بهذا المستوى الرسمي، على الرغم من أنه يملك ويدير أموالا ضخمة جدًا ولديه صلاحية التصرف بمساحات أراضٍ هائلة، تقع تحت تعريف «أراضي الشعب اليهودي».

ويبدو أن هذا التعريف بالذات هو ما أعفاه لعقود عديدة من المتعارف عليه قانونيًا بخصوص سائر الأراضي. فـ"أراضي الشعب اليهودي» ليست أراض كبقية أراضي البشر، بل مصطلح يُسقط الكثير من الرّهبة على المسامع الصهيونية.. وهو ما منح «الصندوق» والحكومات مساحة مناورة واسعة للتصرف بالأراضي بما يخدم أهدافًا ومصالح سياسية تحت عنوان «المصلحة القومية».. «الصندوق» بوصفه «المؤتمن على أملاك الشعب اليهودي»، يقع فوق الدولة نفسها. أبرز ما يميّز ذلك الوصف أنه فضفاض، سواء من ناحية إمكانية ضبطه ببنود وملاحق وشروحات قانونية، أو من ناحية إمكانية تفكيك الشحنة الأيديولوجية التي تلفّه، نحو «تطبيعه» مع مفاهيم الدول المدنيّة الحديثة.

مراقب الدولة يحدد بدوره حرفيًا المكانة الخاصة المُعطاة لهذا الجهاز هائل القوّة. فيكتب في مقدمته أنه أقيم عام ١٩٠١ «بموجب قرار المؤتمر الصهيوني التابع للمنظمة الصهيونية العالمية، من أجل شراء الأراضي في أرض إسرائيل بأموال تبرعات الشعب اليهودي، بهدف تحقيق الرؤيا الصهيونية المتمثلة بالاستيطان اليهودي في البلاد والسكن فيها».

وعن شكل العلاقة التي تربط «الصندوق» بالحكومة/ات الإسرائيلية يقول المراقب: «بموجب اتفاقية وقع عليها (الصندوق) مع الحكومة في العام ١٩٦١ يُعتبر مؤتمنًا من طرف الدولة في موضوع تطوير أراضي إسرائيل». وهو يفصّل مجالات تطبيق صلاحيات أو سلطة «الصندوق» كالتالي: «كل مجال التحريج ومشاريع في مجال تأهيل الأرض وتطويرها مثل التأهيل الزراعي، شق طرقات السلامة الزراعية، تأهيل البنى التحتية للبلدات الجديدة في الضواحي، إقامة مصادر مائية وإعادة تأهيل الوديان والتطوير البيئي الصديق للبيئة في السلطات المحلية».

"إنقاذ» الأرض... منّا نحن!

يتناول التقرير في معظم فصوله فترة عمل «الصندوق» خلال السنوات ٢٠١١- ٢٠١٤ إذ «موّل تنفيذ ٧٩٧ مشروعا في مختلف أنحاء البلاد، بكلفة مالية إجمالية بلغت نحو٩٦٢ مليون شيكل».

ملاحظة: خلال السنوات المذكورة، بلغ إجمالي ميزانية «الصندوق» أو الأموال تحت سيطرته، نحو ١ر٧ مليار شيكل.

يعرّف مراقب الدولة دور هذه المنظمة الصهيونية كالتالي: إن عمل الصندوق يندرج في إطار «نشاط جماهيري يتم تمويله بالأساس من أموال الشعب اليهودي التي تم التبرع بها في الغالب قبل قيام الدولة بهدف إنقاذ الأرض (إنقاذها مِنّا نحن الفلسطينيين! – هـ. ن) وتطويرها. وعليه، فإن تخصيص الموارد لتمويل هذه المشاريع يجب أن يتم بناء على المبادئ الموجهة الأساسية: الشفافية، النزاهة وتفادي الاعتبارات غير الموضوعية». وينوّه إلى أن «الدولة أهملت، ولمدة عشرات السنوات، حقها بموجب الاتفاقية وواجبها الجماهيري بأن تكون مشاركة وضالعة في نشاط الصندوق القومي الإسرائيلي ومراقبته، ولم تمنع حصول العيوب المشار إليها في هذا التقرير. كذلك تم الحديث عن عيوب جدية في كل ما يتعلق بالحسابات المالية بينه ("الصندوق») وبين الدولة والتي تم تحديد ترتيباتها في إطار الاتفاقية» (من العام ١٩٦١ كما ذُكر أعلاه).

وفقًا للتقرير، تتم إدارة الأراضي ضمن التوزيعة التالية: نحو ٩٣٪ من مساحة دولة إسرائيل هي أراضي إسرائيل وتدار بائتمان «سلطة أراضي إسرائيل» المسؤولة عن تخطيط الأراضي، تطويرها وتسويقها؛ نحو ٧٠٪ من مساحة الدولة تملكها الدولة، ونحو ١١٪ تملكها «سلطة التطوير» ونحو ١٢٪ (حوالي ٥ر٢ مليون دونم) يملكها «الصندوق القومي». نموذج: في منطقة وسط البلاد، حيث سعر الأرض هو الأعلى، يسيطر «الصندوق» على ثلث الأراضي وكان المدخول من «إدارة الأراضي» في السنوات ٢٠١١ - ٢٠١٥ حوالي ٦ر٩ مليار شيكل؛ وهي ميزانية تفوق ميزانية وزارات بأكملها.

الفحص الذي أجراه «المراقب» في الفترة الممتدة من آب ٢٠١٤ حتى تشرين الأول ٢٠١٥، تناول تطبيق بنود الاتفاقية بين «الصندوق» وبين الدولة بشأن «تطوير أراضي إسرائيل»، بما في ذلك «سياسة التطوير» الخاصة بالمشاريع المختلفة، عملية اتخاذ القرارات حول المشاريع والخطة العامة التي تشملها وتحديد ميزانياتها.

وجرى كذلك فحص الحسابات المالية المتبادلة بين الدولة وبين «الصندوق».

وهنا يتوقف التقرير بملاحظة مفاجئة وغريبة:

"نشير إلى أن قسمًا من مستخلصات الرقابة الخاصة بتلك الحسابات المالية لا يتضمنها هذا التقرير. الطلب الذي قدمه «الصندوق القومي الإسرائيلي» لفرض السريّة على ذلك القسم، وفقًا للبند ١٧ من قانون مراقب الدولة، من العام ١٩٥٨، يمثل الآن في إجراءات فحص لدى اللجنة الفرعية التابعة للجنة رقابة الدولة التابعة للكنيست». وسأعود إلى هذه الموضوعة المركزية بعد قليل.

أرضية خصبة لتجاوزات ومخالفات

العيوب الأساسية التي عثر عليها «المراقب» هي: عدم تعيين وزير مسؤول عن تطبيق اتفاقية الدولة و«الصندوق»؛ غياب الدولة عن سياسات تطوير الأراضي التي يضعها «الصندوق»، خلافًا لنص الاتفاقية بأن يتولى الموضوع «مجلس تطوير» مشترك لـ«الصندوق» والحكومة (بخصوص المشاريع المخططة،، أولوياتها، مواقعها، ميزانياتها..). وهكذا، يقول التقرير: "على مدى عشرات السنين حدّد «الصندوق» وحده سياسات تطوير الأراضي، بما في ذلك أنواع المشاريع ومواقعها. وتجاهلت حكومات إسرائيل حقها وواجبها المنصوص عليه في الاتفاقية، بالتأثير على تحديد أولويات عمل «الصندوق» بشأن تطوير أراضي إسرائيل، وبمعظمها بملكية الدولة».

هنا، وفقًا للمراقب، لم يقدّم «الصندوق» أية تقارير للحكومة، وهذه الأخيرة لم تسأل ولم تطلب (رسميًا!).

هذا المعطى يعني ما يلي: هذه المساحة الواسعة الشاسعة «المهملة» من ناحية رسمية، أي من ناحية توثيقها في أوراق وبروتوكولات وحسابات، شكّلت أرضية خصبة لتجاوزات ومخالفات عديدة، وفقًا لشبهات أشار اليها في سلسلة تحقيقات لافتة الصحافي رفيف دروكر في القناة التلفزيونية العاشرة، وكانت عمليًا المحرّك لإجراء فحص مراقب الدولة.

يشير التقرير إلى قصورات ذات طابع إداري، تفتح الأبواب هي أيضًا على شبهات القيام بمخالفات ومقايضات في مصالح سياسية ومالية. مثلا: لقد عمل «الصندوق» باستقلالية وبشكل منفصل مقابل وزارات مختلفة. وبالرغم من وجوب العودة إلى «مجلس التطوير» سابق الذكر، بمشاركة الحكومة، في تحديد مشاريع وأولويات، كانت كل وزارة تعمل منفردة على إقناع مسؤولي «الصندوق» بدعم مشاريعها الخاصة. هذا الوضع منع، وفقًا للمراقب، وضع سياسة منهجية واضحة حول تطوير الأراضي، وفتح الباب على «تخصيص مزدوج لميزانيات» بشأن مشاريع ومواقع جغرافية ووزارات. وكما يكتب: «إن عدم ضلوع الدولة أبقى لدى «الصندوق» ليونة ومساحة غير محدودتين لإقرار إطار ميزانيات تطوير الأراضي وتوزيعتها، وهو ما لم يتم أحيانًا على أساس أصول الإدارة السليمة».

مثلاً، يشير المراقب إلى إقرار مئات المشاريع بمئات ملايين الشواكل سنويًا «وفقًا لاعتبارات غير معروفة وغير واضحة» لأنه لم يتم تحديد اعتبارات كهذه أصلا. والإجتماعات التي اتخذت تلك القرارات كانت بدون بروتوكولات، لم يسجّل أحد ما قيل فيها وما دار من أبحاث ونقاشات، وبالتالي فمسوّغاتها غير قابلة للمتابعة والفحص، وكذلك الأمر اعتبارات وميول متّخذي القرارات. على سبيل تجسيد الوضع، يشير التقرير مثلا إلى اجتماع لمجلس إدارة «الصندوق» عام ٢٠١٤ قيل فيه ما يثير شبهات قوية بالفساد، كالتالي: "لا يوجد هنا ولو عضو واحد لا يهتم بالجهة التي يمثلها، من أصغرهم إلى أكبرهم. الجميع يهتمون بمن يمثلونهم ويتلقون أموالا». هذه الأقوال «الخطيرة»، كما يصفها التقرير، و«الصمت الضاجّ» عليها «مقلقة جدًا وتشعل ضوءًا تحذيريًا».

يعدّد التقرير حالات تم فيها إقرار مشاريع عينيّة وصرف ميزانيات عليها. إحداها تخص مستوطنة «كتسرين» المقامة على الأراضي السورية المحتلة عام ١٩٦٧ في الجولان. يكتب أن «الصندوق» اتّخذ قرارًا عام ٢٠١٢ بتطوير «ييشيفاه» (مدرسة دينية) من خلال «التنفيذ الذاتي للمشروع» أي أن يقوم «الصندوق» بالعمل، لكن تم تغيير القرار عام ٢٠١٣ بحيث يدفع «الصندوق» تكاليف التطوير، وكل هذا بدون عقد اجتماع للجنة الإدارة. مدير عام «الصندوق» قام بإبلاغ المستوطنة المذكورة بالأمر، ولكن بسبب وجود إفادات متناقضة، لم تتضح هوية المسؤولين عن تغيير القرار.

لكشف القسم الملفوف بالسريّة والظلام!

أعود للفقرة المفاجئة في التقرير والتي كتبها المراقب في تقريره وفي ملخّص التقرير: «نشير إلى أن قسمًا من مستخلصات الرقابة الخاصة بتلك الحسابات المالية لا يتضمنها هذا التقرير. الطلب الذي قدمه «الصندوق القومي الإسرائيلي» لفرض السريّة على ذلك القسم، وفقًا للبند ١٧ من قانون مراقب الدولة، من العام ١٩٥٨، يمثل الآن في إجراءات فحص لدى اللجنة الفرعية التابعة للجنة رقابة الدولة التابعة للكنيست».

ليست الفقرة مفاجئة لندرتها. فكثير من تقارير المراقب تتضمن فصولا مخفيّة سريّة تحت طائلة الأمن. ولكن لماذا تضفى سريّة على صفقة بين الحكومة وبين «الصندوق القومي»؟ أية علاقة للأمن بهذا؟ وحتى لو طلب «الصندوق» التستّر لماذا يستجيب المراقب؟ وإذا استجاب فلماذا يشير للأمر؟ ربما أن الفترة القريبة ستحمل إجابات، إذا اجتهد أصحاب الشأن لكشف القسم الملفوف بالسريّة والظلام!

صحافي القناة العاشرة دروكر كشف في برنامج التحقيقات «همكور» تفصيلاً وجيزًا من ذلك القسم في تقرير المراقب. وهو يتعلّق وفقًا له بقيام حكومة إسرائيل بتحويل ٥١ ألف دونم في الجليل إلى «الصندوق القومي الإسرائيلي»، مقابل تلقي أراضٍ بديلة (لم تكشف مواقعها)، وذلك لغرض منع توسّع بلدات عربية في الجليل. الأمر يتم كالتالي: هناك أراضٍ محيطة بالقرى والمدن العربية «بملكية الدولة»، وأضعها بين مزدوجين لأنها في الغالب أرض بملكية عربية صادرتها الدولة (سرقتها باللغة العربيّة) بشكل عنيف مباشر أو بشكل ملتوٍ تحت مختلف الذرائع (للصالح العام، لأغراض عسكرية، لدواعٍ بيئية وإلى آخره..). هذه الأرض تشبه حلقة محيطة بالبلدات العربية تحدّ من تطوّرها سواء في البناء الإسكاني أو التطوير الصناعي والسياحي. الآن، طالما هي أرض بملكية الدولة (أرض عامة) يمكن للمواطنين العرب المطالبة بها، أما حين تحوَّل ملكيّتها لـ«الصندوق القومي اليهودي» فعندها لا يمكن للعرب المطالبة بها لأنها أرض «بملكية الشعب اليهودي» و«تم شراؤها بتبرّعات اليهود» وهي بالتالي مخصصة لليهود فقط. العالم مليء للأسف بالممارسات العنصرية. ولكن لا توجد في العالم كله عنصرية بهذه الدرجة المباشرة والسافرة من الوقاحة. بالتأكيد لا توجد.

المعركة لفتح المحال التجارية في إسرائيل أيام السبت تنفجر من جديد!

***بلدية تل أبيب تطالب منذ ثلاث سنوات بالمصادقة على قانون بلدي يسمح بفتح جزئي للمحال التجارية**

استطلاع: ٤٠٪ من اليهود يقومون بالشراء أيام السبت بوتيرة شهرية *المعركة على قيود السبت والقوانين الدينية متشعبة

تفجرت في الأيام الأخيرة مرة أخرى المعركة الإسرائيلية الداخلية على الحق في فتح المحال التجارية، وبضمنها الغذائية، في أيام السبت. ويقف في مركز القضية الآن القانون البلدي الذي أقرته بلدية تل أبيب، قبل سنوات، ويسمح لقسم من المحال التجارية، وفي ظروف معينة، بفتح أبوابها في أيام السبت. إلا أن القانون يحتاج إلى مصادقة وزير الداخلية، المتدين المتزمت آرييه درعي، الذي أعادت له الحكومة صلاحية التحكم بالعمل أيام السبت. وهذه واحدة من أكثر القضايا الساخنة، إلى جانب قضية المواصلات، في المعركة ضد الإكراه الديني.

وأقرت الحكومة الإسرائيلية قبل أيام إعادة صلاحية العمل أيام السبت من وزارة العمل إلى وزير الداخلية، وهذا انتقال ليس صدفة حينما يكون الوزير آرييه درعي، الزعيم السياسي لحزب "شاس" للمتدينين المتزمتين "الحريديم" من اليهود الشرقيين، الذي طلب من المحكمة إمهاله مدة ٦٠ يوما لدراسة الملف، ردا على التماس لإلزامه بالتوقيع على القانون البلدي لمدينة تل أبيب.

خلفية

تعد قضية السبت اليهودي والقوانين المتعلقة بها واحدة من القضايا الخلافية الحارقة بين جمهوري العلمانيين والمتدينين في إسرائيل، ومنذ عشرات السنين لم يتوقف الجدل في إسرائيل حول المسموح والممنوع دينيا في أيام السبت.

وتأججت المعركة في الفترة الأخيرة بين بلدية تل أبيب والحكومة قبل قرابة ثلاثة أعوام وحتى الآن، إذ أن البلدية طلبت من وزارة الداخلية المصادقة على قانون بلدي محلي يسمح بفتح حوانيت تبيع أغذية في أيام السبت. والقصد هنا محال في الأحياء اليهودية، وأصحابها من اليهود، إذ أن المحال التجارية في مدينة يافا، التي باتت جزءا من تل أبيب وأصحابها عرب، تعمل أيام السبت كالمعتاد. وقد رفض وزير الداخلية في حينه غدعون ساعر الطلب. كما أن البلدية ذاتها كانت قد أثارت قبل أربع سنوات قضية حركة المواصلات العامة، وتجددت المعركة في ربيع العام قبل الماضي ٢٠١٥، حينما رفض وزير المواصلات يسرائيل كاتس (الليكود) تحرير المواصلات من قيود السبت.

وقضية المحال الغذائية هي العقبة الأكبر في تحرير الحركة العامة من قيود السبت اليهودي، وبحسب شرائع الحلال اليهودية فإن المحل التجاري الذي يبيع يوم السبت تُسقط فيه تلقائيا شهادة الحلال عن جميع المنتوجات التي في المحل، حتى وإن كانت مواصفاتها مطابقة للشريعة اليهودية.

ومعروف أن هناك جمهورا واسعا يطالب بفتح المحال التجارية والسماح بإمكانية التسوق في أيام السبت، كون الكثير من العائلات ترغب في الاستفادة من هذا اليوم لتوفير الاحتياجات الأسبوعية للمنزل. ووفق استطلاع أجراه معهد جيوغراتوغرافيا، ونشرت معطياته في الأسبوع الماضي، فإن ٤٠٪ من اليهود الإسرائيليين يقومون بجولة مشتريات في أيام السبت، بهذه الوتيرة أو تلك، ما يعني أن لديهم استعدادا واضحا للقيام بالمشتريات في يوم الراحة، تخفيفا عن أيام العمل.

وبحسب الاستطلاع فإن هذه النسبة ترتفع في منطقة تل أبيب الكبرى إلى ٤٣٪، وهي تضم مدن تل أبيب ورامات غان وغفعتايم وبات يام، ولهذا من المؤكد أن النسبة في تل أبيب وحدها تكون أعلى، كونها المعقل الأكبر لجمهور العلمانيين.

الجانب الاقتصادي

غير أن الجدل حول هذه القضية لم ينحصر فقط في مسألة الموقف من الإكراه الديني، بل ولج إلى جوانب اقتصادية كبرى. فقد أظهر تقرير سابق لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس»، أن رجال أعمال كبارا من المتدينين مؤلوا من وراء الكواليس الحملة ضد بلدية تل أبيب وقرارها السماح بفتح حوانيت لبيع الأغذية في أيام السبت، إذ أنهم متضررون من القرار كون محالهم مغلقة أيام السبت، بينما شبكات أخرى، منها شبكات أغذية، تفتح أبوابها أيام السبت وتسجل أرباحا.

ويقول استطلاع معهد جيوغراتوغرافيا، السابق ذكره هنا، إنه في حال تمت المصادقة على فتح جزء من المحال التجارية، فإن الركائز الاقتصادية للكثير من المحال التجارية ستتغير، فالمحال التي تفتح أصلا، ولا يسري عليها قانون المنع ستتضرر من المنافسة، علما أن هناك عشرات المحال التجارية التي تفتح أيام السبت، وتدفع غرامات في حال داهمها المفتشون.

والسبب وراء هذا «التمرد» هو أن البيع في أيام السبت، حسب الاستطلاع، أعلى بنسبة ٥٠٪ من مبيعات أيام الأسبوع الأخرى، وهناك محال تجارية يتبين من تقاريرها أن البيع يصل إلى ٢٥٠٪ أكثر من أيام الأسبوع العادية، وهذا مرتبط بالكثير من المواسم التجارية وغيرها من العوامل.

وتقول المشرفة على الاستطلاع ذاته، د. رينا دغاني، إنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه سنويا يبيت في مدينة تل أبيب أكثر من ١١٠ آلاف سائح، علما أن المدينة سياحية بالمفهوم السياحي العالمي. ويضاف إلى هذا أن المدينة تشكل مركزا لآلاف العاملين في سفارات الدول في تل أبيب والمدينة المجاورة رامات غان، وعدا هذا كله فإن المدينة تشهد زحفا متواصلا للعلمانيين من كافة مناطق البلاد، ولكن بشكل خاص من الجيل الشاب المتحرر من الكثير من القيود الدينية والاجتماعية.

المعركة على المواصلات

كما ذكر، فإنه إلى جانب قضية المحال التجارية هناك القضية الأكثر حرقة، ولكن بالذات للشرائح الفقيرة والضعيفة، وهي قضية المواصلات المحظورة في أيام السبت إلا في بعض الاستثناءات. فمدينة تل أبيب حاولت من خلال بلديتها التمرد، والسماح بتسيير مواصلات عامة جزئية إلى أماكن الترفيه والمستشفيات. ومثلها حاولت أن تفعل مدن أخرى، إلا أن هذه القضية تعلو وتخبو.

وكما يبدو فإن الارتفاع الحاد جدا في عدد السيارات الخاصة بات يقلل من شأن هذه القضية، التي فجرها قبل عامين بشكل خاص، وزير المواصلات الحالي يسرائيل كاتس، الجالس في منصبه بشكل مستمر منذ العام ٢٠٠٩، إذ أطلق بعد انتخابات ٢٠١٥ تصريحا على شبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، يرفض فيه سن قانون للسماح بعمل المواصلات العامة أيام السبت والأعياد العبرية. فقد طلب منه أحد الإسرائيليين العمل على تحرير حركة المواصلات العامة في أيام السبت، التي يتم حظرها في المدن والبلدات اليهودية، أسوة بالحركة التجارية، بموجب أنظمة أيام السبت والأعياد. وكان رد الوزير كاتس فظاً، إذ قال «إن من يريد حركة مواصلات أيام السبت، عليه أن يتوجه إلى يتسحاق هيرتسوغ»، رئيس حزب «العمل». وأضاف قائلا إن هذا مطلب اليساريين الذي لا مكان له.

وانهال رواد الصفحة على كاتس غاضبين مستنكرين، ومن بينهم مصوتون لحزب الليكود، قالوا إنهم صوتوا لحزب الليكود وهم ليسوا يساريين، ويطالبون بتحرير حركة المواصلات في أيام السبت، لأن المتضرر من هذا القانون هم الفقراء، الذين لا يملكون سيارات خاصة تنقلهم إلى أماكن أخرى، يقضون فيها العطلة الأسبوعية.

وحظر المواصلات العامة أيام السبت مفروض كقرارات للشركات شبه الرسمية التي تشغل خطوط المواصلات العامة، إذ لا يوجد قانون رسمي يحظر المواصلات العامة أيام السبت، ولكن يوجد اتفاق غير مكتوب بين الحكومة والتيارات الدينية وخاصة المتزمتة منها، منذ العام ١٩٤٨، بعدم تسيير المواصلات العامة.

وعادة تبقى الشوارع والطرقات مفتوحة في جميع المدن والبلدات اليهودية، باستثناء شوارع قليلة جدا في المدن الكبرى، إما أنها تمر بحي كله من المتدينين المتزمتين، أو يقع في الحي الكنيس الأكبر في تلك البلدة. ويمكن مشاهدة حظر كلي لحركة السير من حافلات وسيارات خاصة في مستوطنات يسكنها المتزمتون فقط، مثل موديعين عيليت وبيتار عيليت وإلعاد وبعض أحياء القدس.

ويدافع العلمانيون عن موقفهم في مسألة المواصلات العامة بقولهم إنه لا توجد دولة في العالم لا تعمل فيها المواصلات العامة في حوالي ٢٠٪ من أيام السنة، بمعنى أيام سبت وأعياد، وأن هذه الأنظمة هي ضربة موجهة للشرائح الفقيرة. وتتوقف حركة المواصلات العامة في المدن وبين المدن قبل ما بين ساعتين إلى ثلاث ساعات من غروب شمس يوم الجمعة، إلى ما بعد أكثر من ساعة ونصف الساعة من غروب شمس يوم السبت.

المعركة أوسع

المعركة على الإكراه الديني في إسرائيل لا تقتصر على قضية الحركة التجارية والمواصلات، بل تنسحب على نواح عديدة، فهناك قضية الحلال التي تسبق الحركة التجارية، وحسب سلسلة طويلة جدا من الأبحاث الأكاديمية فإن أنظمة الشرائع اليهودية على الطعام الحلال تتسبب في رفع أسعار المواد الغذائية من ٢٠٪ إلى ٣٠٪، والنسب الأعلى هي لأسعار اللحوم على أشكالها. وقطاع شهادات الحلال هو احتكار تحاول الكثير من الجهات كسره، وتكليف تيارات دينية أقل تشددا بإصدار شهادات حلال.

كذلك من القضايا الحارقة قضايا الزواج، ففي إسرائيل محظور عقد زواج مدني، إلا أن القانون يعترف به في حال تم عقده في الخارج. وحسب التقديرات، فإن مئات الأزواج سنويا يختارون إبرام عقود زواجهم دينيا، ليس فقط أولئك الذين تشكك المؤسسة الدينية في يهوديتهم، وهم جمهور يُقدّر عدده بأكثر من ٣٥٠ ألف نسمة، وإنما أيضا ثمة علمانيون يرفضون الإجراءات الدينية العديدة التي تسبق إبرام عقد الزواج.

وفي كل واحدة من الدورات البرلمانية خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، يطرح نواب للتصويت مشاريع قوانين تسمح بإبرام الزواج المدني، ومن بين الداعين حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفيغدور ليبرمان، الشريك في الحكومة، إلا أن كل الحكومات ترفض هذا القانون من باب الحفاظ على العلاقة مع المتدينين.

المتدينون ليسوا لوحدهم

لا يقتصر الموقف المتعنت والمتشدد من قوانين الإكراه الديني على الأحزاب الدينية والمتشددة دينيا، بل أيضا لوحظ في الدورة البرلمانية الحالية دور فاعل لأعضاء كنيست من حزب الليكود، ومنهم من بادر إلى مشاريع قوانين لحظر الحركة التجارية، والمواصلات أيام السبت، وقوانين تضمن احتكارية المؤسسة الدينية العليا لشهادات الحلال، مع مؤسسة المتدينين المتزمتين «الحريديم».

فقد صادقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع في الحكومة قبل بضعة أشهر، على مشروع قانون بصيغة أكثر تشددا تحظر فتح المحال التجارية كليا، والتجمعات التجارية الكبرى أيام السبت، بادر له النائب البارز في الليكود ميكي زوهر، وينص على منع جارف لفتح المحال التجارية والتجمعات الكبرى أيام السبت، وفي الأعياد اليهودية. إلا أنه بعد أن أقر القانون في اللجنة الوزارية لشؤون التشريع، قرر رؤساء أحزاب الائتلاف الحاكم تجميد القانون، إلى حين تبحث لجنة حكومية، مؤلفة من المدراء العامين للوزارات ذات الشأن، هذا الجانب. ومسألة اللجان هي الوصفة الجاهزة للتهرب من حسم القضايا الحارقة.

كذلك في قضية المواصلات، واستمرارا لما ذكر هنا، تبين من عدة تقارير أن الوزير كاتس رفض تطبيق أنظمة أقرت من قبل، وتضمن تسيير حافلات مواصلات عامة، من مراكز المدن إلى المستشفيات، في أيام السبت، بهدف زيارة العائلات لمرضاهم.

عطلة الأحد

وفي الأسابيع القليلة الأخيرة وافق رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على صيغة مخففة جدا لقانون يجعل من يوم الأحد عطلة أسبوعية، مقابل زيادة ساعات العمل في أيام الاثنين وحتى الجمعة، إذ إن يوم الجمعة تنتهي ساعات الدوام فيه عند الثانية ظهرا، ولكن في المؤسسات العامة يوم الجمعة هو يوم عطلة إلى جانب يوم السبت.

وعلى مدى السنين طرحت على جدول أعمال الكنيست مشاريع قوانين تجعل من يوم الأحد عطلة أسبوعية، تسمح للمتدينين بيوم راحة حر، كما تسمح بحركة تجارية. وفي الدورة الحالية قدم عضو الكنيست إيلي كوهين من حزب «كولانو» مشروع قانون يجعل يوم أحد واحدا كل أسبوعين عطلة رسمية. ثم تم تعديل القانون ليوم أحد واحد كل شهر، وفي صيغة أخيرة تم التوافق على أن يسري القانون لستة أشهر فقط، ثم قيل إنه تمت موافقة نتنياهو على أربعة أشهر الصيف.

وقبل أسبوعين بات النائب كوهين وزيرا للاقتصاد، وبحسب آخر التقارير فإنه يجري العمل على أن يكون القانون جاهزا قبل بداية الصيف المقبل.

المشهد الاسرائيلي

مشروع قانون لمعاقبة جامعات إسرائيلية يدرّس فيها أساتذة يؤيدون المقاطعة!

واصلت "اللجنة الوزارية لشؤون التشريع" في إسرائيل، في جلستها يوم الأحد، مداولاتها حول مشروع القانون الذي وضعه حزب "إسرائيل بيتنا" (برئاسة وزير الدفاع، أفيغدور ليبرمان) على طاولتها ويرمي إلى تخويل "مجلس التعليم العالي" الإسرائيلي صلاحية تقليص الميزانيات الحكومية المرصودة لأية مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي (جامعات، كليات أو معاهد أكاديمية) إذا ما كان بين طاقم المحاضرين فيها مَن يؤيد المقاطعة على المستوطنات أو يدعو إليها.

ويقضي مشروع القانون، الذي بادر إليه عضو الكنيست عوديد فورر (من "إسرائيل بيتنا")، بتمكين "مجلس التعليم العالي" من خصم مبلغ من ميزانية المؤسسة الأكاديمية يعادل تكلفة راتب أي محاضر يؤيد المقاطعة على منتجات المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية أو يؤيدها.

وقال فورر إن هذا القانون "يأتي لمنع الوضع الذي تدفع فيه الدولة، باليد اليمنى، راتب محاضر يدعو إلى فرض المقاطعة عليها، باليد اليسرى"! وأوضح أن مشروع القانون "لا يمنع الجامعات من تشغيل مثل أولئك المحاضرين، وإنما يلزمها بالبحث عن مصادر تمويل بديلة، ربما من تبرعات خاصة، لكن ليس من ميزانية الدولة، لتغطية تكلفة رواتب هؤلاء المحاضرين".

وطبقا للقانون المقترح، يتم تخويل رئيس "مجلس التعليم العالي" (أي، وزير التربية والتعليم)، وبالتنسيق مع اللجنة المختصة (لجنة الميزانيات في مجلس التعليم العالي)، صلاحية خصم المبالغ السنوية من الميزانية الحكومية للجامعة المعنية بما يعادل تكلفة رواتب المحاضرين فيها الداعين إلى المقاطعة أو المؤيدين لها، شريطة أن يكون المحاضر "قد نشر، متعمدا، دعوة لفرض المقاطعة على إسرائيل" وأن تكون هذه الدعوة "سببا لفرض مثل هذه المقاطعة".

وحول المعايير الدقيقة لسلب هذا التمويل، قال فورر إنه "سيتعين على وزير التربية والتعليم وضع مثل هذه المعايير بصورة دقيقة"، مشيراً إلى أن مبادرته التشريعية هذه جاءت "على خلفية الانطباع بأن رؤساء الجامعات لا يعالجون هذه الظاهرة بصورة لائقة، رغم توجيهنا ملاحظات واضحة لهم بهذا الصدد". وأضاف إنه قرر التعجيل في دفع هذه المبادرة في أعقاب البحث الذي أجرته لجنة التربية والتعليم في الكنيست حول الموضوع "وتبين خلاله أن ثمة محاضرين جامعيين يتلقون رواتبهم من مؤسسات أكاديمية في البلاد بينما هم يؤيدون ويدعمون تنظيمات في خارج البلاد تدعو إلى مقاطعة إسرائيل". وقال: "لقد أوضحت لرؤساء الجامعات أنهم إذا لم يحسنوا مواجهة هذه الظاهرة ومحاربتها كما ينبغي، فسنقوم نحن بمعالجتها بواسطة تشريع قانون خاص"!

يشار إلى أن مشروع القانون المذكور هو تعديل لقانون قائم في إسرائيل يسمى "قانون منع المس بدولة إسرائيل بواسطة المقاطعة" (أو، "قانون المقاطعة" باختصار)، والذي يشمل تعريف المقاطعة الوارد فيه "مقاطعة المستوطنات ومنتجاتها"، أيضا. وهو قانون سنّه الكنيست في تموز من العام ٢٠١١ يفرض سلسلة من الإجراءات والعقوبات على أشخاص أو تنظيمات تدعو إلى مقاطعة إسرائيل، بما في ذلك المستوطنات في الضفة الغربية.

وفور إقراره في الكنيست، قدمت منظمات حقوقية مختلفة (بينها "عدالة" و"جمعية حقوق المواطن") التماساً إلى "محكمة العدل العليا" الإسرائيلية ضد هذا القانون وللمطالبة بإلغائه لكونه "غير دستوري". لكن المحكمة، التي نظرت في الالتماس بهيئة موسعة (٩ قضاة)، رفضت الالتماس وأقرّت دستورية القانون، بإجماع قضاتها التسعة! ورأت المحكمة، في قرارها الذي أصدرته في ١٥ نيسان ٢٠١٥، إن "(هذا) القانون يلبي حاجة الدولة إلى الدفاع عن نفسها في مواجهة الذين يريدون تدميرها أو تغيير طابعها بوسائل عنفية مختلفة"!

وألغت المحكمة، في قرارها، بندا واحدا من بنود القانون هو البند ٢ (ج) الذي أتاح للدولة مطالبة "المعتدين" بتعويضات، دون الحاجة إلى إثبات وقوع الضرر. لكنها رفضت، في المقابل، الادعاء بأن القانون يمثل وسيلة ترهيب ويمس بحق التعبير عن الرأي، الذي يشكل أحد حقوق الإنسان والمواطن الأساسية في دولة ديمقراطية.

وسبق أن أشرنا إلى أن الكثير من القرارات و«الإجراءات» المتلاحقة التي اتخذها وزير التربية والتعليم الإسرائيلي الحالي، نفتالي بينيت (رئيس حزب «البيت اليهودي»)، منذ توليه منصبه هذا وحتى اليوم، تندرج في إطار حرب أيديولوجية منهجية يشنها الوزير على جهاز التعليم الرسمي في إسرائيل، بكل درجاته ومستوياته، وتستهدف في محصلتها النهائية إخضاع هذا الجهاز لرؤى الوزير وحزبه، من خلال سعي محموم إلى تعزيز المكوّنات «الوطنية»، اليهودية ـ الدينية ـ الصهيونية، بقوة الإجراءات الإدارية، على حساب أية مكوّنات أخرى يُفترض أن تكون في صلب العملية التعليمية ـ التربوية ـ الثقافية والتي تشمل، من بين ما تشمله، قيماً ديمقراطية أساسية في مقدمتها التعددية السياسية والثقافية وحرية الرأي والتعبير.

وجاء بينيت قبل نحو شهرين بمشروع جديد يرمي إلى محاصرة الأساتذة والمحاضرين الجامعيين في الجامعات الإسرائيلية وسلبهم حقاً أساسياً هو حقهم في التعبير عن الرأي، وخاصة الرأي الذي لا ينسجم مع مواقف الوزير وحزبه السياسية، وهو ما أثار موجة من الغضب والاستياء والرفض في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية وبين الأساتذة فيها.

وكشفت صحيفة «هآرتس» (في كانون الأول الفائت) عن أن الوزير بينيت عيّن المحاضر الجامعي البروفسور آسا كَشير لإعداد توصيات تحدد «آداب المهنة» في مؤسسات التعليم العالي وتشكل «دستورا أخلاقيا» لها، وخاصة في «النشاط السياسي والأكاديمي»، الذي يعني كل ما يتعلق بتفوهات سياسية تصدر عن أساتذة جامعيين، وذلك في محاولة «لتقليص التأثير السياسي لليسار في الجامعات»!

وقرر بينيت تعيين كشير وتوكيله بإعداد «مقترح يحدد معايير وشروط آداب المهنة في موضوع النشاط السياسي والأكاديمي» في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل.

وجاء في كتاب التعيين الذي وجهه بينيت إلى كشير وعدد من أعضاء لجنة التعليم البرلمانية في الكنيست أنه وصلت إلى الوزير في الآونة الأخيرة، بصفته رئيساً لمجلس التعليم العالي، «شكاوى كثيرة حول ظواهر متزايدة يحصل فيها تداخل بين النشاط الأكاديمي والسياسي في الجامعات»! مُذكّراً بأن «مجلس التعليم العالي قد عبر، في قرارات سابقة، عن ضرورة منع حالات يعاني فيها الطالب والمحاضر من الرفض، الإسكات، الإقصاء والتمييز بسبب هويتهما أو وجهات نظرهما الشخصية ومواقفهما السياسية بشكل عام»!

وأضاف بينيت أن «الحرية الأكاديمية تلزم أية مؤسسة أكاديمية بالسعي إلى إطلاع الطلاب على نظرة شاملة للمعطيات والنظريات ووجهات النظر والحجج والادعاءات ذات العلاقة»! وقال: «كلنا مُلزَمون، أيضا، بالمحافظة على حق الطالب في الدراسة في مؤسسة أكاديمية دون أن يُفرَض عليه الإصغاء إلى مواعظ سياسية لا علاقة لها بمجال التعليم ومواضيعه»!

وكانت منظمات يمينية في إسرائيل قد طرحت خلال السنوات الأخيرة ادعاءات كثيرة بشأن «تسييس الأكاديميا»، حتى أن الموضوع طُرح للبحث في لجنة التربية والتعليم البرلمانية عدة مرات. وخلال النقاش الأخير الذي أجرته هذه اللجنة حول هذا الموضوع، في تموز الأخير، هاجم النائب عوديد فورر (من حزب «إسرائيل بيتنا») رؤساء الجامعات لأنهم «لا يعالجون المحاضرين الاسرائيليين الذين يدعون إلى المقاطعة الأكاديمية»!

تقرير «مركز أدفا»:

الفجوات تتقلص بين اليهود وتتسع بينهم وبين العرب!

***معدل رواتب اليهود الأشكناز ١٣١٪ من معدل الأجور ومعدل رواتب اليهود الشرقيين ١١٤٪ والعرب ٦٦٪**

معدل أعمار اليهود أعلى بثلاث سنوات من العرب *نسبة وفيات الأطفال لدى العرب أعلى بنسبة ٢٦٠٪ مما هي لدى اليهود

أظهر التقرير السنوي لمركز "أدفا" للأبحاث الاجتماعية حجم الفجوات الاجتماعية في إسرائيل على مختلف المستويات، ولكن بشكل خاص على مستوى المداخيل، ومن بين ذلك الفجوات الكبيرة المستمرة بين العرب واليهود، ففي حين أن أوضاع اليهود الشرقيين في تحسن مستمر، إلا أن الفجوة القائمة لدى العرب مستمرة منذ سنوات طويلة. كما يعرض التقرير انعكاسات هذه الأوضاع على مختلف جوانب الحياة.

ويقول مركز "أدفا" في تقريره، إن المساواة والعدالة الاجتماعية، ليستا من أولويات الحكومات الإسرائيلية، فهي تركز جهدها في قضية النمو الاقتصادي، إلا أن ثمار هذا النمو تبقى في غالبيتها لدى الشرائح العليا، أكثر بكثير مما هو لدى الشرائح الفقيرة والضعيفة، وهذا يتطلب تدخل السياسة الاقتصادية من أجل تصحيح هذا الوضع القائم.

وفي السنوات الثلاث الأخيرة، حسب التقرير، كانت هناك زيادات في الأجور، نتيجة سلسلة من الاتفاقيات مع الموظفين من القطاع العام، وأبرزها اتفاقيات مع نقابات المعلمين، واتفاقيات مع موظفي المؤسسات الحكومية، وأيضا في العامين الأخيرين نتيجة رفع الحد الأدنى من الأجر، بنسبة ١٢٪ خلال الأشهر الـ ١٨ الأخيرة. وبات ابتداء من الشهر الأول من العام الجاري ٥ آلاف شيكل، وهو ما يعادل قرابة ١٣١٠ دولارات.

ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من هذه الزيادة الكبيرة، إلا أن الفجوات في الرواتب ما تزال كبيرة جدا، ففي العام ٢٠١٥، كان معدل راتب رب عائلة من الشرائح الأفقر (المكان الأول في التدريج الاقتصادي الاجتماعي) حوالي ٤٦٤٤ شيكلا (١٢٢٢ دولارا)، في حين أن معدل الراتب لرب العائلة، في الشريحة الأكثر ثراء بلغ ٥٨٢٩٣ شيكلا، (١٥٣٤٠ دولارا). كما أن من هم في الشريحتين الأكثر ثراء، التاسعة والعاشرة، حصلا على قرابة ٤٤٪ من اجمالي مداخيل العائلات، رغم أنهم لا يشكلون أكثر من ٦٪ من اجمالي السكان، ما يعني أن ٩٤٪ من السكان تقاسموا ٥٦٪ من اجمالي المداخيل، وأيضا هنا التفاوت ضخم بين من هم في الشرائح العليا والوسطى والدنيا.

وما يساهم في اتساع هذه الفجوات التقليصات التي اقدمت عليها الحكومات الأخيرة (برئاسة بنيامين نتنياهو) في المخصصات الاجتماعية، التي تشكل مساهمة كبيرة في مداخيل العائلات الفقيرة، وهذا انعكس في تقليص خدمات الرفاه والضمان الاجتماعي، والتعليم، والتعليم العالي، وأيضا الصحة. ومعروف أن السياسة الاقتصادية التي يتمسك بها نتنياهو تتبع مبدأ ما يسمى "حكومة صغيرة"، والقصد هنا، تقليص مداخيلها، عن طريق تقليص الضرائب الذي يستفيد منه أصحاب رأس المال والمداخيل العالية، مقابل تقليص حجم الخدمات التي تقدمها الحكومة لسائر المواطنين، وبالذات الشرائح الفقيرة والضعيفة.

وبموجب التقرير، فإن الحكومة أنفقت في العام ٢٠١٤ على الخدمات ما يوازي ٤١٪ من اجمالي الناتج المحلي، ما يضعها ضمن الدول الأقل انفاقا على القضايا الاجتماعية، مثل نيوزيلندا وكندا ودول أوروبا الشرقية.

ويقول التقرير إن حكومات إسرائيل تصب اهتمامها في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وما يتخلله من مواجهات، ولهذا لا تطور سياسات اقتصادية طويلة المدى، من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، بدءا من تحسين مستويات التحصيل العلمي منذ المرحلة المدرسية وما يتبعها.

العمل والأجور

يقول التقرير إن ثمار النمو الاقتصادي تتركز في غالبيتها الساحقة جدا لدى الشرائح الثرية والميسورة، وهذا ما حذر منه بنك إسرائيل المركزي منذ سنوات عديدة، حينما كانت نسب النمو الاقتصادي تتراوح ما بين ٤٪ إلى أكثر من ٥٪. ويقول "أدفا" إن هذا ينعكس بشكل كبير في معدلات رواتب كبار المدراء في العام ٢٠١٥، الذين استمر الارتفاع في أجورهم والمكافآت المتنوعة التي يحصلون عليها، إما تلك المرتبطة بحجم الارباح، أو بأسهم الشركات التي يتولونها.

على سبيل المثال، يقول التقرير إن معدل رواتب ومكافآت المدراء العامين لأكبر ١٠٠ شركة يتم تسويق اسهمها في الأسواق المالية في تل أبيب، بلغ ١ر٥ مليون شيكل سنويا (٣٤ر١ مليون دولار)، أو ٤٢٥ الف شيكل شهريا (١١٢ ألف دولار). وليس هم وحدهم، بل رأى التقرير أن معدل ما حصل عليه أكبر خمسة مسؤولين في كل واحدة من هذه الشركات، كمكافآت، بلغ ٤ ملايين شيكل سنويا، ١ر٠٥ مليون دولار.

ونشير هنا إلى أن احتساب معدل الأجور العام في إسرائيل، يتعامل مع هؤلاء المسؤولين على أنهم "أجيرون"، وتدخل مداخيلهم ضمن حسابات المعدل العام للرواتب، الذي بلغ في الشهر الأخير من العام الماضي، ما يزيد عن ٩٦٠٠ شيكل (٢٥٢٦ دولارا)، بينما كما سنرى أن ٧٠٪ من الأجيرين يتقاضون رواتب من هذا المعدل وما دون، و٥٠٪ من الأجيرين يتقاضون ٦٦٪ من هذا المعدل وما دون، و٣٢٪ من الأجيرين يتقاضون الحد الأدنى من الرواتب وما دون.

عدم المساواة على خلفية قومية وطائفية ما تزال مترسخة

يؤكد التقرير على أن ظاهرة عدم المساواة على خلفية قومية وطائفية ما تزال مترسخة في السوق الإسرائيلية، إذ أن معدل أجور اليهود الأشكناز (الغربيين) أعلى بنسبة ٣١٪ من معدل الأجور العام. وهذه النسبة من شأنها أن ترتفع أكثر، إذا ما أخرجنا من الأشكناز المهاجرين الجدد في السنوات الـ ٢٧ الأخيرة، من دول الاتحاد السوفييتي السابق، إذ أن التقرير يقول إن معدل رواتب الذين ولدوا في البلاد من عائلات أولئك المهاجرين أعلى بنسبة ١٪ فقط من معدل الأجور العام.

كما أن معدل أجور اليهود الشرقيين أعلى بنسبة ١٤٪ عن معدل الأجور العام، وفي هذا ارتفاع عما كان قائما حتى قبل سنوات، حينما كان معدل أجورهم ١٠١٪ من معدل الرواتب، ثم ارتفع لاحقا إلى ١٠٧٪، واليوم أصبح ١١٤٪، وهذا يدل على تقليص الفجوة القائمة بين اليهود الشرقيين والأشكناز. والشريحة اليهودية الأفقر هي اليهود الأثيوبيون، الذين معدل أجورهم لا يتعدى ٥٠٪ من معدل الأجور العام، ونسبة عالية جدا من هؤلاء يعملون في وظائف لا مهنية، خدماتية، مثل النظافة والخدمة والنقل وما شابه.

أما معدل أجور العرب، فإنه بقي على حاله منذ سنوات طوال، وهو ٦٦٪ من معدل الأجور العام. وهذا استنتاج يعززه تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي الصادر في الشهر الماضي تشرين الثاني، إذ أنه وفق معطيات العام الماضي ٢٠١٥، فإن معدل رواتب اليهود ككل، بلغ ١٠١٢٨ شيكلا شهريا، ما يعادل ٢٦٦٥ دولارا، بينما معدل رواتب العرب بلغ ٥٩٣٩ شيكلا، ما يعادل ١٥٦٢ دولارا. وهذا يعني أن معدل رواتب اليهود كان ١١٠٪ من معدل الرواتب العام في العام الماضي، بينما معدل رواتب العرب بلغت نسبته ٦٤٪ من معدل الرواتب العام.

وفحص تقرير مكتب الإحصاء الرسمي الفجوات في الرواتب بموجب سنوات التحصيل العلمي، وتبين أنه ابتداء من صفر سنوات تعليم وحتى ١٢ سنة تعليمية، بمعنى مدرسية، فإن معدل أجر ساعة العمل للعربي ٨٤ر٧ دولار، بينما لليهودي يلامس ١٠ دولارات. أما من أنهوا لقب التعليم الجامعي الاول، فإن العرب حصلوا على أجر ساعة بمعدل ٥ر٩ دولار، وهو أقل من أجر ساعة اليهود الذين لم يصلوا إلى مستوى التعليم الأكاديمي، بينما معدل أجر ساعة العمل لليهود الحاصلين على اللقب الاول بلغ ٧ر١٥ دولار، أي أعلى بنسبة ٦٥٪ مما يتقاضاه العربي.

وهذه الفجوة وجدناها أيضا لدى من حصلوا على اللقب الثاني وما فوق، فمعدل أجر ساعة العربي بلغ ٢٥ر١٤ دولار، بمعنى أقل من اليهودي الحاصل على اللقب الاول، في حين أن اليهودي الحاصل على اللقب الثاني وما فوق بلغ معدل أجر ساعة العمل لديه ٥٥ر٢٢ دولار، بفارق ٥٩٪.

لكن ليس فقط المداخيل وحدها، بل إن نتائج التقرير تعكس الميزانيات الاستثنائية التي عادت حكومة بنيامين نتنياهو لدفقها على جمهور الحريديم، ومؤسساتهم التعليمية والدينية ابتداء من العام الماضي ٢٠١٥، انعكاسا لعودة كتلتي «الحريديم» إلى ائتلافه الحكومي، خلافا لحكومته السابقة، في حين أن كل التقارير تؤكد أن الجمهور العربي ما زال خارج كل اعتبارات الحكومة، بما في ذلك ما يسمى «الخطة الاقتصادية لدعم الأقليات»، التي أقرتها الحكومة في اليوم الأخير من العام ٢٠١٥، إلا أنها لم تدخل إلى ميزانيتي ٢٠١٧ و٢٠١٨، رغم هشاشتها أصلا.

ويعرض تقرير «أدفا» معطيات مكتب الإحصاء المركزي عن نسب العاطلين عن العمل، بموجب احصائيات مكتب الإحصاء المركزي، التي هي أقل من معطيات سلطات التشغيل، في ما يخص البلدات العربية في النقب، ففي حين أن سلطة التشغيل تقول إن البطالة في البلدات المعترف بها هناك تتراوح ما بين ٣٠٪ إلى ٣٧٪، فإن مكتب الإحصاء يعرض نسبة أقل من النصف، في ما يخص مدينة راهط، كبرى مدن الجنوب، وقال إن البطالة فيها في حدود ٤ر١٤٪، ولكن هذا أبعد ما يكون عن الواقع، خاصة إذا أخذنا بالحسبان أن نسبة انخراط النساء في العمل في هذه المدينة بالكاد تتعدى ٢٥٪.

وفي ما يخص التعليم يقول التقرير إن قرابة ٣٠٪ من الشبان اليهود من الشريحة العمرية ٢٠ إلى ٢٩ عاما، منخرطون في الجامعات ومعاهد التعليم العالي بما فيها الكليات، مقابل نسبة ١٤٪ بين العرب، إلا أن النسبة الحقيقية بين العرب تتجاوز نسبة ٢٠٪، بعد احتساب الآلاف الذين يضطرون للدراسة في الضفة الفلسطينية المحتلة وخارج الوطن، بدءا من الأردن ثم الدول الأوروبية المتعددة.

الفجوة في معدلات الأعمار

الأمور اللافتة التي يعرضها مركز «أدفا» في تقريره، كانعكاس للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، معدل الأعمار، إذ أن اليهود يعيشون ثلاث سنوات أكثر من العرب. وهذا نابع من جودة البيئة، ومن القدرة على جودة غذائية، وجودة السكن، والقدرة على التأمين الصحي والحصول على العلاجات، والبعد عن المراكز العلاجية، اضافة إلى جودة المواصلات وأنواع العمل وغيرها من العوامل.

وبلغ معدل أعمار النساء اليهوديات ٥ر٨٤ عام، مقابل ١ر٨١ عام للنساء العربيات. أما معدل أعمار الرجال اليهود فقد بات ٩ر٨٠ عام، مقابل ٩ر٧٦عام لدى العرب. وفي ما يخص العرب، هناك تفاوت كبير بين معدل الأعمار في صحراء النقب وبين المناطق الأخرى. كما يقول التقرير إن معدل الوفيات بين الأطفال المواليد والرضع تصل بين إلى العرب إلى ٤ر٦ طفل من كل ألف طفل، مقابل ٤٦ر٢ طفل بين كل ألف طفل لدى اليهود.

من إصدارات «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

يائير أورون

المحرقة، «الانبعاث»، النكبة

ترجمة: أسعد زعبي

مراجعة وتقديم: انطوان شلحت

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop